



دروس  
قانون تحقيق الجنايات

---

تأليف  
على زكي العراقي بك  
مدرس مدرسة الحقوق السلطانية

---

الطبعة الثانية

---

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

---

---

مطبعة الأعمى دبشانغ حسن الأكبر  
نوفمبر ١٩٢١



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دروس

## قانون تحقيق الجنايات

### الدعوى التى تنشأ عن الجريمة

الدعوى العمومية والدعوى المدنية : كل جريمة تنشأ عنها دعوى عمومية ترفعها النيابة العمومية باسم الهيئة الاجتماعية بطلب عقاب الجانى بالمعقوبة المقررة فى القانون وقد تنشأ عنها دعوى مدنية يرفعها من لحقه ضرر من ارتكاب الجريمة ضد المتهم بطلب تعويض هذا الضرر

وسميت الأولى دعوى عمومية لأنها ترفع باسم عموم الأهالى وتسميت النيابة العمومية كذلك لأنها تنوب عن عموم الهيئة الاجتماعية فى رفعها والهيئة الاجتماعية هى عبارة عن مجموع الأمة . والدعوى العمومية حق ثابت للهيئة الاجتماعية فى كل جريمة بخلاف الدعوى المدنية فانها لا توجد إلا اذا نشأ ضرر خاص عن وقوع الجريمة وهذا الضرر قد لا ينشأ تكماً اذا شرع شخص فى السرقة وضبط قبل أن يتمها فلم يالحق صاحب الشئ ، ضرر منفرد بالدعوى العمومية : وتختلف الدعويان عن بعضهما

(١) فى الأشخاص أى فى المصنوع فان الدعوى العمومية ترفع من

الهيئة الاجتماعية برمتها بواسطة النيابة العمومية والدعوى المدنية ترفع بمن  
ناله ضرر خاص من الجريمة

(٢) في السبب وهو ما نشأت عنه الدعوى فإن الدعوى العمومية  
سببها إخلال الجريمة بالأمن العام والدعوى المدنية سببها الضرر الذي لحق  
المدعى المدني من الجريمة

(٣) في الموضوع أى المطلوب الحكم به فإن موضوع الدعوى  
العمومية هو توقيع العقوبة المقررة في القانون وموضوع الدعوى المدنية  
هو تعويض الضرر الذي لحق المدعى.

استفzul الدعويين : وينبني على اختلاف الدعويين استقلالهما عن  
بعضهما بمعنى أنه لا تتوقف إحداها على الأخرى فللنيابة العمومية أن ترفع  
الدعوى العمومية ولو لم يرفع المدعى المدني دعواه المدنية بل حتى ولو اطلح  
مع المتهم وتنازل عن حقوقه قبله وللمدعى المدني أن يرفع دعواه المدنية  
حتى ولو لم ترفع النيابة العمومية الدعوى العمومية

تبعية الدعوى المدنية للدعوى العمومية : ولو أن الدعوى المدنية مستقلة  
عن الدعوى العمومية إلا أنها تتبعها في حالتين : في الاختصاص وفي الحكم  
المدير (١) في الاختصاص - الأصل أنه توجد محاكم مدنية للدعوى  
المدنية ومحاكم جنائية للدعوى الجنائية وكان بناء على ذلك يجب رفع كل  
منهما أمام المحكمة المختصة بها إلا أنه لما كان الحكم في الدعوى العمومية  
يستلزم طبعاً البحث في إثبات أو نفي الجريمة وكانت هذه الجريمة بذاتها  
هى أساس الدعوى المدنية أيضاً أجاز القانون للمدعى المدني أن يضم دعواه  
المدنية للدعوى العمومية ويرفعها أمام المحكمة الجنائية معها لفصل فيهما



معاً في وقت واحد وفي هذه الحالة تنتقل الدعوى المدنية من اختصاصها المدني الى الاختصاص الجنائي تبعاً للدعوى العمومية

(٢) في الحكم - الحكم في أى دعوى يجب أن يكون ملزماً للخصوم فيها ولكن لا يمكن أن يكون ملزماً لغيرهم وبناء على ذلك اذا رفع المدعى المدني دعواه أمام المحكمة المدنية قبل أن ترفع النيابة العمومية الدعوى العمومية فالحكم الذى يصدر فيها لا يمكن أن يكون له تأثير على النيابة في دعواها ولا يمكن أن يتقيد به القاضى الجنائى أما اذا رفعت الدعوى العمومية قبل أن ترفع الدعوى المدنية فلما كانت النيابة العمومية تمثل عموم الهيئة الاجتماعية بما فيها المدعى المدني فالحكم الذى يصدر من المحكمة الجنائية بثبوت أو نفي التهمة يجب أن يكون ملزماً للمدعى المدني في دعواه التى يمكن أن يرفعها بمذ ذلك للمحكمة المدنية بمعنى أن القاضى المدني لا يمكنه أن يحكم بعكسه .

## في الدعوى العمومية

من له رفع الدعوى العمومية ؟

في أدوار الانتهام : مر الاتهام على أربعة أدوار متعاقبة في التواريخ (١) دور الاتهام الشخصى - أى إن الاتهام كان من حقوق المجنى عليه وحده وفي مصلحته وكان هو أو ورثته الذى يتعقب الجانى ويطلب توقيع العقاب عليه وهذه الطريقة تفرض أن ضرر الجريمة وخطرها قاصر على المجنى عليه وحده لا على الهيئة الاجتماعية برمتها فضلاً عن أن الجانى اذا كان ذا بأس قد لا يجرأ المجنى عليه على مقاضاته

(٢) دور الاتهام الاهلى - أى أن الاتهام كان موكولا لأى فرد من الاهالى فيرفع الدعوى. ويطلب عقاب المتهم باسم الهيئة الاجتماعية ومصالحها وهذه الطريقة ولو أنها تدرك الصفة العمومية للجريمة إلا أنها لا زالت تشترك مع الاولى فى أنه اذا كان المتهم ذا سلطة قد لا يجزأ أخذ على اتهامه فضلا عن ان الافراد قد يهملون أو يستهون استعمال هذا الحق ويتخذونه وسيلة للمتاجرة أو للانتقام.

م (٣) دور الاتهام القضائى - أى أن القاضى كان بمجرد علمه بالجريمة يحاكم المتهم ويحكم عليه وهذه الطريقة ولو أنها لا يخفى معها من تعطيل الدعوى العمومية إلا أنها تنزع مبادئ سلطتين يجب فصلهما عن بعضهما سلطة الاتهام وسلطة القضاء وتجعل القاضى ميالا للأدانة بما أنه هو المحرك للمتهم ويكون على نوع ما خصا وحكما فى آن واحد.

(٤) دور الاتهام العمومى - أى الاتهام بواسطة سلطة مخصوصة مستقلة عن القضاء وتنوب عن عموم الهيئة الاجتماعية فى طلب محاكمة المتهم ولذلك سميت بالنيابة العمومية وهنا يعترض أيضاً بأن النيابة العمومية قد لا ترفع الدعوى العمومية إما للاهمال أو تبعا لبعض المؤثرات وخصوصا السياسية

طريقة القانون المصرى : وقد اتبع القانون المصرى كطريقة أساسية الاتهام العمومى بواسطة النيابة العمومية (مادة ٣ جنائيات) ولكنه لم يتزك الطرق الاخرى بالمره. بل أبقاها فى حدود ضيقة وجعلها متممة لطريقته الأساسية وخففة للاعتراض الذى وجه اليها ولبيان ذلك يجب أن تفرق بين استعمال الدعوى العمومية ومخرجها.

استعمال الدعوى العمومية : الدعوى العمومية على وجه المعلوم هي المطالبة بالحق أمام القضاء واستعمال الدعوى هو إجراء هذه المطالبة بالفعل وعليه فاستعمال الدعوى العمومية هو تقديمها للقضاء لتحقيقها أو للحكم فيها وكل عمل أو طلب يصدر من النيابة العمومية نحو هذا الغرض يعتبر استعمالاً للدعوى العمومية كطلب التحقيق من قاضي التحقيق وتقديم الأدلة المراد تحقيقها وإبداء الطلبات أمامه والمعارضة في الاوانر التي تصدر منه ثم إعلان المتهم بالحضور أمام المحكمة والمرافعة في الدعوى وطلب الحكم بالمعقوبة والاطمن في الحكم الذي يصدر بطريق المعارضة أو الاستئناف أو النقض والابرام توصلاً لتعديله أو الغائه . وبالاختصار فإن استعمال الدعوى العمومية هو رفعها على المتهم والسير فيها إلى أن يصدر الحكم النهائي عليه .

تحرريك الدعوى العمومية : أما تحريك الدعوى العمومية فهو مجرد تقديمها أو رفعها للقضاء سواء كان قاضي التحقيق أو قاضي الحكم فهو جزء من الاستعمال أو هو أول خطوة فيه لأن الاستعمال يشمل زيادة على رفع الدعوى إبداء الطلبات والاطمن في الأحكام

من لم الاستعمال ومن ثم التحريك ؟ استعمال الدعوى العمومية هو دائماً من خصائص النيابة العمومية دون سواها وإنما يحركها فليس قاضياً عليها :

(١) فكل من ناله ضرر من الجريمة أن يرفع دعواه المدنية في الجرح والخالفات أنام المحكمة الجنائية المختصة بنظر الجريمة . وينبغي على رفعها وجوب الفصل في الدعوى العمومية أيضاً من المحكمة ولو لم تكن

قد رفعتها النيابة العمومية ( المواد ٥٢ ، ١٢٩ ، ٢٥٧ جنائيات ) وهذا أثر من آثار الاتهام الشخصي لأن المضرور من الجريمة هو الذى يحرك الدعوى العمومية دون غيره من الاهالى

( ٢ ) وللمحكمة الجنائيات فى أى دعوى عمومية أن تعين أحد قضاتها لاجراء التحقيق ورفع الدعوى ( المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ٤٥٥ ، ٦٢ جنائيات ) وهى تفعل ذلك حتى من تلقاء نفسها فى اذن تعين قاضيا للتحقيق وتحمل عليه الدعوى أو ترفعها اليه لتحقيقها وهذا أثر من آثار الاتهام القضائى .

فى الحالتين السابقتين جمل القانون كلاً من المضرور من الجريمة ومحكمة الجنائيات رقيباً على النيابة العمومية فى رفع الدعوى العمومية ضماناً لرفعها حتى اذا لم ترفعها النيابة رفعها هو .

( ٣ ) وللمحاكم على وجه العموم أن تحكم فى الجنب والمخالفات التى تقع فى الجلسات حال انعقادها بدون انتظار رفع الدعوى من احد فى اذن تحرك الدعوى وتحكم فيها وهذا من الاتهام القضائى أيضاً .

## فى النيابة العمومية

ونظراً فى الدعوى العمومية : الدعوى العمومية مملوكة للهيئة الاجتماعية التى لها وحدها حق معاقبة الجانى وبالتالى حق رفع الدعوى عليه توصلاً لتوقيع العقاب ولما كان يشعر على الهيئة الاجتماعية برمتها استعمال الدعوى العمومية فقد أناب القانون عنها النيابة العمومية فى استعمالها فهى وكيلة عنها فى استعمال حقوقها فى الدعوى العمومية فلا يجوز لها أن تسب تعمل

إلا ما يدخل في حدود هذا التوكيل وكل عمل خارج عنه يكون باطلا  
ولا صفة لها فيه فليس لها أن تتنازل عن الدعوى العمومية لأن هذه  
الدعوى ليست مملوكة لها بل للهيئة الاجتماعية وهي وكيلة فقط عنها في  
استعمالها لا في التنازل عنها وينتج من ذلك

(١) أنها لا يمكنها أن تصطلح مع المتهم . وتعفيه من رفع الدعوى  
عليه ولو نظير قيامه ببعض شروط كدفع تمويض للمعنى عليه أو عمل هيئة  
الجمعية خيرية

(٢) أنها إذا رقت الدعوى فلا يمكنها ان تسحبها ثانيا من أمام  
المحكمة بالتنازل عنها بحيث تمنع المحكمة من الحكم فيها  
(٣) أنها لا يجوز لها أن تتنازل عن طرق الطعن في الأحكام قبل  
انقضاء مواعيدها ولا أن تتنازل عن الطعن بند تقريره  
ولكن الهيئة الاجتماعية صاحبة الحق في الدعوى العمومية ان تتنازل  
عنها في الاحوال الآتية :

(١) للحضرة السالطانية التي تمثل عموم الهيئة الاجتماعية ان تبغوا  
عن الجريمة فيزول كل اثر يترتب عليها (المادة ٢٨ عقوبات) ولا يجوز رفع  
الدعوى العمومية بشأنها

(٢) ان الدعوى العمومية على وجه العموم تسقط بمضى مدة معينة  
(٢٧٩ جنائيات) أى ان الهيئة الاجتماعية تتنازل عن حقوقها في الدعوى  
العمومية بعد مضي هذه المدة

(٣) يجوز الصالح في بعض المخالفات بشروط مخصوصة ( المواد  
٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ جنائيات) . ومعنى ذلك ان الهيئة الاجتماعية تتنازل عن

الدعوى العمومية اذا توفرت هذه الشروط

نظام النيابة العمومية ودرجاتها : تتركب النيابة العمومية من النائب العمومي ورؤساء النيابة أو النواب وكلاء النائب العمومي ومساعدتهم ومعاونيهم فالنائب العمومي هو أكبر أعضاء النيابة وله الرئاسة التامة على باقي الأعضاء وهو المكلف باستعمال الدعوى العمومية فيستعملها بنفسه أو بواسطة احد وكلائه (مادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية) . ويجب عليه أن يحضر بنفسه أو بواسطة احد وكلائه في كل دعوى عمومية (مادة ٦٤ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية)

ولسهولة أداء وظيفته قد تشكلت في كل مديرية وفي مصر والاسكندرية نيابات فرعية كلية تسمى باسم الجهة الموجودة بها وتتشكل من العدد الكافي من الوكلاء والمساعدين والمعاونين تحت مباشرة رئيس النيابة أو النائب. ففي الجهات التي بها محاكم ابتدائية يسمى رئيس نيابة وفي الجهات الاخرى يسمى نائباً أي نائباً عن رئيس النيابة ويتبع كل نيابة كلية في المديريات والمحافظات نيابات جزئية في المراكز أو الاقسام. وتتشكل من العدد الكافي من الأعضاء تحت مباشرة وكيل نيابة أو مساعد وقد لا يكون بها الا عضو نيابة واحد وقد نصت المادة ٦٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية على أن أعضاء النيابة العمومية تابعون لرؤسائهم ولوزير الحفانية وإذن فالأعضاء في النيابة الجزئية تابعون لمديري تلك النيابة وهؤلاء مع أعضاء النيابة السككية تابعون لرؤساء النيابة أو النواب وهم تابعون للنائب العمومي وهو تابع لوزير الحفانية وبذلك توجد بينهم تدرجية تنتهي بوزير الحفانية تعيينهم ومقر وظيفهم : تعيين النائب العمومي ورؤساء النيابة والوكلاء

يكون بأمر عال بناء على طلب وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء  
( المادة ٣٢ من اللائحة )

أما تعيين باقى الاعضاء فيكون بمعرفة وزير الحقانية  
ومقر وظيفة النائب العمومى بمحكمة الاستئناف العليا بمصر . أما تعيين  
جهة إقامة الوكلاء فيكون بمعرفة وزير الحقانية بعد أخذ رأى النائب  
العمومى

فى الاندساب لوظيفة النيابة : يحصل هذا الانتداب تارة من وزير  
الحقانية وتارة من النائب العمومى

فلوزير الحقانية أن ينتدب احد القضاة لتأدية وظيفة النيابة مؤقتا  
لدى المحاكم الاهلية ( ذكرى تو ٢١ مايو سنة ١٨٨٨ )

وله أيضا أن ينتدب احد مأمورى الضبطية القضائية لتأدية وظيفة  
النيابة أمام المحاكم المركزية ( المادة ٥ من قانون محاكم المراكز )

وللنائب العمومى عند الضرورة أن ينتدب احد مأمورى الضبطية  
القضائية لتأدية وظيفة النيابة أمام محاكم المخالفات ( المادة ١٢٨ جنابات )

ولكل من اعضاء النيابة انتداب احد مأمورى الضبطية القضائية  
لتحقيق قضية معينة أو لتحقيق مسألة معينة فيها ( المادة ٢٩ ، ٢٩ جنابات )

امتنعاصات اعضاء النيابة العمومية : لاعضاء النيابة العمومية اختصاصات  
متفاوتة فالنائب العمومى هو المكلف أصلا باستعمال الدعوى العمومية فى  
جميع أنحاء القطر وله اختصاص عام فى سائر الاعمال التى تستلزمها الدعوى  
العمومية من وقت وقوع الجريمة لوقت صدور الحكم النهائى فيها وله غير

ذلك بمأله من الرقابة العامة إلغاء أوامر الحفظ الصادرة من باقى الاعضاء ورفع الاستئناف فى ميعاد أطول من المحدد له ( مادة ٤٢ ، ١٧٧ جنائيات ) ولرؤساء النيابة أو النواب كل اختصاصات النائب العمومى فى الدعوى العمومية ولكن ليس لهم إلغاء أوامر الحفظ الصادرة من مرءوسيههم ولا زرع الاستئناف الا فى الميعاد الاعتيادى المقرر فى القانون وهم فى غير صفة الرئاسة وكلاء عاديون للنائب العمومى ولوكلاء النائب العمومى كل اختصاصات الرؤساء عدا إصدار أمر الحفظ فى الجنائيات فانه لا يصدر الا من رؤساء النيابة أو النواب أو من يقوم مقامهم ( ٤٢ جنائيات )

وللمساعدين جميع اختصاصات الوكلاء عدا رفع الاستئناف فى الجرح فانه خاص بالنائب العمومى أو احد وكلائه ( مادة ١٧٥ جنائيات ) . ومع ذلك حكمت محكمة النقض والابرام بأنهم يكون لهم حق رفع الاستئناف اذا كلفوا بإدارة نيابة جزئية لانهم حينئذ يؤدون نفس اعمال الوكلاء وينوبون عنهم ولكن يعترض على ذلك بأن المساعدین يعينون من قبل وزير الحفانية ينما الوكلاء لا يعينون الا بذكرىتو فلا يملك وزير الحفانية أن يندب بقرار منه مساعداً لإدارة نيابة جزئية ليكون له كل اختصاصات الوكيل

أما المعاوناون فليس لهم الا الحضور فى الجلسات وإبداء الطلبات وللرافعة فى الدعوى فقط فليس لهم إجراء التحقيق ولا رفع الدعوى ولا الطعن فى الاحكام ( ذكرىتو ٨ يوليو سنة ١٨٩٤ ) ومع ذلك قد خولت لهم اخيراً سلطة الضبطية القضائية بذكرىتو ٢٨ فبراير سنة ١٩١٤ فصار لهم



فقط جمع الاستدلالات ولا تكون لهم سلطة التحقيق إلا في حالة التلبس  
كباقي مأموري الضبطية القضائية

وأما مأمورو الضبطية القضائية القاعون بوظيفة النيابة العمومية امام  
الحاكم المركزية فلمهم كل اختصاصات النيابة العمومية في القضايا المركزية  
سواء فيما يختص باجراء التحقيق واقامة الدعوى وابداء الطلبات والطعن  
في الاحكام وتنفيذها ومع ذلك فان سلطتهم في التحقيق مقيدة في بعض  
الاحوال كما سيأتى في موضعه

واما المتدبون لأعمال النيابة امام محكمة المحالفات فلمهم اختصاصات  
الوكلاء امام هذه المحاكم في مواد المحالفات

اصالة النائب العمومي ونياية باقي الاعضاء : النائب العمومي هو  
المكلف أصلا باستعمال الدعوى العمومية وباقي الاعضاء إنما يستعملونها  
بالنيابة عنه وباسمه فقد نصت المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم على أنه  
يجب على النائب العمومي استعمال الدعوى العمومية إما بنفسه او بواسطة  
أحد وكلائه ونصت المادة ٦٤ من اللائحة على أنه يجب عليه أن يحضر هو  
أو أحد وكلائه بالنيابة عنه في جلسات اى محكمة جنائية وعليه فللنائب  
العمومي أن يمنع أى عضو من استعمال أى دعوى اذا اراد أن يستعملها  
بنفسه ويترتب على هذا المنع زوال صفة العضو الممنوع وبالتالي بطلان  
الأعمال المخالفة لأمر النائب العمومي وما لم يحصل هذا المنع تعتبر  
الوكالة قائمة —

عزم تجزئة النيابة : أعضاء النيابة العمومية يمثلون النائب العمومي الذي  
يمثل الهيئة الاجتماعية وكل عمل يصدر من أحدهم يعتبر صادراً منه وبالتالي

من الهيئة الاجتماعية فلا ينظر إذن لشخصية العضو بل لصفته النيابية وبذلك يكون اعضاء النيابة كلهم متضامنين ينوب بعضهم عن بعض ويحل احدهم في حدود سلطته محل الآخر فليس من الضروري أن يستمر في الدعوى الواحدة عضو نيابة واحد بل يجوز أن يرفع الدعوى أحدهم ثم يحضر الجلسة ويناقش الشهود آخر ثم يرفع فيها ثالث ثم الحكم الذي يصدر يطلع فيه غيره وهكذا ويعبرون عن ذلك بأن النيابة العمومية لا تتجزأ وعليه فجميع نيابات القطار المصرى تكون نيابة عمومية واحدة لا تتجزأ يمثلها النائب العمومى وينوب عنه باقى الاعضاء فى سائر الجهات فيجوز للنائب العمومى أن يندب أى عضو من دائرة نيابة فى جهة معينة لاستعمال الدعوى العمومية فى دائرة نيابة فى جهة اخرى وهذا يخالف القانون القرئساوى الذى يعتبر مبدأ عدم التجزئة قاصراً على كل نيابة كلية على حدتها وكل نيابة كلية فى دائرة محكمة ابتدائية يمثلها رئيسها وتعتبر مستقلة عن باقى النيابة الكلية بل وعن نيابة محكمة الاستئناف التى يمثلها النائب العمومى ولا يمكن لعضو من أى نيابة أن يأتى عملاً من اختصاص عضو من نيابة أخرى

مصور النيابة فى الجلسات : النيابة العمومية جزء متمم لهيئة كل محكمة جنائية ولا يجوز انعقاد أى جلسة انعقاداً صحيحاً بدون حضور أحد أعضاء النيابة العمومية وقد فرضت المادة ٦٤ من اللائحة على النائب العمومى أن يحضر هو أو أحد أعضاء النيابة العمومية فى جلسات أى محكمة من المحاكم عند النظر فى القضايا الواجب دخوله فيها بمقتضى القانون

عدم هواز رد أعضاء النيابة : لم ينص قانون تحقيق الجنايات على جواز

رد أعضاء النيابة أو عدمه وبالرجوع الى قانون المرافعات نجد انه لم ينص إلا على جواز رد القضاة بناء على اسباب معينة ( مادة ٣٠٩ مرافعات ) ويستنتج من ذلك أن أعضاء النيابة لا يجوز ردهم لانهم خصوم في الدعوى العمومية ولا يجوز للخصم أن يرد خصمه أو وكيله عن الدعوى بل له فقط أن يدحض اقواله بالحجة والبرهان والقضاء لا يحكم لأحد الخصمين إلا بناء على قوة دليله

وقد خولت النيابة سلطة التحقيق في مصر وحلت فيها محل قاضي التحقيق ومع ذلك لم ينص القانون على جواز ردها في هذه السلطة كما يرد قضاة التحقيق

مواز نقل أعضاء النيابة وعزلهم : أعضاء النيابة يجوز نقلهم وفلا فان تعيين محل اقامتهم موكول لوزير الحفائية ( المادة ٥٩ من اللائحة ) وهم أيضاً قابلون للعزل ويكون عزلهم بأمر أو قرار من السلطة التي عينتهم وتوجد مجالس تأديب لأعضاء النيابة لمحاكمتهم على ما يقع منهم من التقصير ولكن وجود هذه المجالس لا يمنع فصلهم عن وظائفهم مباشرة بدون واسطتها

عزم مسؤولية أعضاء النيابة : النيابة العمومية مكلفة باستعمال الدعوى العمومية ضد كل مجرم وما دام أعضاءها يقومون بهذا الواجب بسلامة نية ولا يخرجون في أدائه عن الحدود التي رسمها لهم القانون فلا يمكن أن تعود عليهم أى مسؤولية اذا اتضح خطأ رأيهم في النهاية وعليه فلا يجوز للمتهم الذي يحكم ببراءته أن يطالب عضو النيابة الذي قاضاه بالتعويض ولكن يكون أعضاء النيابة مسئولين مدينياً او جنائياً على حسب الاحوال

إذا أساءوا استعمال وظيفتهم كأن تعمد احدهم الاتهام لأغراض شخصية أو اتخذ ضد المتهم إجراءات لا يجيزها القانون حينئذ يجوز للمتهم أن يطالبه بالتعويض طبقاً للمادة ١٥٦ من القانون المدني

**معرفة النيابة بالقضاء :** من المبادئ العمومية فصل سلطة الاتهام عن سلطة القضاء واستقلال كل منهما عن الأخرى وكل منهما يؤدي وظيفته مستقلاً عن الآخر فليس للمحاكم إذن سلطة تأديبية على أعضاء النيابة العمومية ولكن يجوز للمحاكم فقط أن تقدم لوزير الحقانية أى شكوى فى حق النائب الدعوى إذا وقع منه أمر يوجب ذلك فيما يتعلق بوظيفته فإذا كان الأمر واقعاً من أحد وكلائه تكون الشكوى اليه ( مادة ٦٥ من اللائحة ) فكل ما للمحاكم على أعضاء النيابة هو مجرد الاشراف من بعيد وتقديم الشكوى لرؤسائهم

**حرية النيابة العمومية فى استعمال الدعوى العمومية :** النيابة العمومية هى السلطة الموكول لها استعمال الدعوى العمومية وهى التى تقرر لزوم استمالتها من عدمه حسب اعتقادها واقتناعها فإذا كونت اقتناعها ببراءة المتهم قبل أن تستعمل الدعوى فلا ترفعها وإذا رفعت بناء على اعتقادها الادانة ثم ظهرت لها البراءة فليس لها ان تسحب الدعوى من امام القضاء كما تقدم ولكن لها الحق دائماً فى أن تمتنع عن طلب توقيع العقاب وتقتصر على شرح الدعوى تحت الظروف التى طرأت عليها وتقوض الرأى للمحكمة صاحبة الحق فى الحكم بالبراءة أو بالمعقوبة أيأ كانت طلبات النيابة

**فيما يغير حرية النيابة العمومية فى التصرف فى الدعوى العمومية :** فى كل جريمة النيابة العمومية هى صاحبة الرأى فى الدعوى العمومية إما برفعها وإما

بعدم دفعها ولكن توجد احوال لا تكون فيها مطلقة الحرية في هذا التصرف وهذه الأحوال هي :

(١) حالة الموظف الذي يرتكب جريمة أثناء تأدية وظيفته — بموجب المادة السابعة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ ابريل سنة ١٨٩٥ لما كانت إقامة الدعوى على الموظفين بسبب ما وقع منهم أثناء تأدية وظيفتهم مما يترتب عليه اضطراب في أعمال المصاحبة التابعين لها فيجب على النيابة قبل إقامة الدعوى على أحد الموظفين أن تتفق مع الجهة الرئيسية التابع لها الموظف أو المستخدم وإذا حصل خلاف ترفع النيابة الأمر لوزير الحفانية وهو يتفق مع الوزير ذى الشأن ويصدر قراره في ظرف ١٥ يوماً من يوم الحفارة في المسألة مع الوزير المشار اليه . والجهة الرئيسية لرجال الضبط هي المحافظة أو المديرية التابع لها الموظف ويعتبر من الموظفين العمد والمشايخ والخبراء ويلاحظ :

« ا » — أن هذا القرار خاص بالجرائم التي تقع في أثناء تأدية الوظيفة فينبى إذن للنيابة الحرية التامة في باقى الجرائم « ب » — أنه قرار ادارى محض ولا توجب مخالفته الا المسئولية التأديبية مع بقاء الأعمال المخالفة صحيحة قانوناً فإذا رفع عضو النيابة الدعوى في هذه الحالة بدون اتفاق الجهة الرئيسية للموظف أو خلافاً لرأيها فلتها تكون رغم ذلك صحيحة ومقبولة فقط يسأل العضو تأديبياً . كما انه يجوز للدعى المدنى رفعها مباشرة من غير أن يتقيد بهذا القرار

ولكن بمقتضى الأمر المالى الصادر في ٧ يناير سنة ١٩٠٣ لا يجوز محاكمة مستخدمي وعمال الجمارك ورجال الضبط والربط المنوطين بمراقبتها

بسبب تهريبهم بأنفسهم بضائع أو الشروع في تهريبها أو محاولة عدم دفع الرسوم الجمركية على البضائع المقررة عليها هذه الرسوم أو تسهيل إدخال شيء في القطار المصرى بطريقة غير قانونية من البضائع المنوع دخولها أو الاحتكارة الا بناء على شكوى من مدير عموم الجمارك أو من يقوم مقامه وبناء على ذلك فإن الدعوى لا تكون مقبولة أمام المحاكم إلا اذا رفعت بناء على هذه الشكوى

(٢) - امتزاز أو امير الرؤساء : أعضاء النيابة العمومية تابعون لرؤسائهم ولوزير الحفائية ( المادة ٦٥ من اللائحة ) . وبيان مقتضى هذه التبعية يجب التمييز بين وزير الحفائية أولا والنائب العموى ثانيا ورؤساء النيابة ثالثا

« ا » - وزير الحفائية - هو الرئيس الادارى الأعلى لأعضاء النيابة العمومية والممثل للسلطة التنفيذية فله حق مراقبتهم فى تأدية وظائفهم والتأكد من قيامهم بها ولكن ليس له صفة فى أن يأتى بنفسه أى عمل من أعمالها فله إذن أن يأمرهم برفع الدعوى العمومية أو بعدم رفعها ويجب عليهم امتثال أمره والا عرضوا أنفسهم للمسئولية التأديبية ولكن لا يترتب على مخالفته بطلان الاعمال المخالفة فاذا رفعوا الدعوى خلافاً لرأيه بعدم رفعها فانها تكون رغم ذلك صحيحة ومقبولة لأنهم لا يستمدون سلطتهم منه بل من النائب العموى

« ب » - النائب العموى - له الرئاسة أيضاً على أعضاء النيابة ولكنه يختلف عن وزير الحفائية فى أنه بما أن الأعضاء يستمدون سلطتهم منه فانه يترتب على مخالفته زيادة على المسئولية التأديبية بطلان الاعمال المخالفة وزيادة

على ذلك فانه له صفة في استعمال أى دعوى عمومية بنفسه

« ج » رؤساء انبيابات — هؤلاء لهم أيضاً الرئاسة على الاعضاء الذين تحت ادارتهم ويجب على هؤلاء الاعضاء تنفيذ أوامرهم ولكن لا يترتب على مخالفتهم بطلان الاعمال المخالفة لانهم لا يستمدون سلطتهم من رؤساء النيابات بل من النائب العمومى كهؤلاء الرؤساء أنفسهم

(٣) الأولاد المشرودون — بمقتضى الفقرة ٣ من المادة الاولى من

ذكر يتو ٩ مايو سنة ١٩٠٨ يعتبر الولد ذكراً كان أو أنثى لذى لم يبلغ من العمر ١٥ سنة كاملة متشرداً اذا كان سبي السلوك ومارقاً من سلطة أبيه أو وصيه أو أمه اذا كان الأب متوفياً أو غائباً أو كان عديم الاهلية أو من ولى امره وبمقتضى المادة الرابعة لا تقام الدعوى العمومية فى هذه الحالة على الولد الا بتصريح سابق من ابيه أو وصيه أو أمه أو ولى امره

(٤) مادة الزنا - الدعوى العمومية على وجه العموم من حقوق الهيأة

الاجتماعية ولا يتوقف رفعها على ارادة المجنى عليه ولكن بمقتضى المادتين ٢٣٥ ، ٢٣٩ عقوبات لا يجوز رفع دعوى الزنا على أحد الزوجين إلا بناء على بلاغ الزوج الآخر ويترتب على ذلك عدم جواز قبول الدعوى اذا لم يحصل هذا البلاغ . ولا يفهم من ذلك ان جريمة الزنا هى جريمة خصوصية وان الدعوى فى هذه الحالة هى من حقوق المجنى عليه وحده بل انها لا زالت ملكاً للهيئة الاجتماعية لان جريمة الزنا فيها اخلال بحقوق الزوجية التى هى أساس النظام الاجتماعى ومن مصاحبة الهيئة الاجتماعية معاقبة كل من يجرأ على الاخلال بهذا النظام ولكن بجانب هذه المصلحة

توجد مصلحة العائلة ومصلحة الزوج في المحافظة على الشرف وعدم التشهير بالمرض فقدمت الهيئة الاجتماعية هذه المصلحة على مصلحتها وقررت التنازل عن حقوقها في رفع الدعوى مراعاة لتلك المصلحة اذا أراد الزوج المحافظة عليها وبناء على ذلك لا يجوز رفع دعوى الزنا على أحد الزوجين إلا بناء على بلاغ الزوج الآخر فاذا لم يتقدم هذا البلاغ عد ذلك تنازلاً من الزوج

ولكن اذا أخذت جريمة الزنا شكل جريمة أخرى كالفعل العلني الفاضح الخل بالحيا. جاز للنيابة رفع الدعوى عن هذه الجريمة الاخرى بدون توقف على بلاغ الزوج

وكما يجوز للزوج التنازل قبل رفع الدعوى وعدم التبليغ عن الجريمة له أيضاً التنازل بعد رفع الدعوى وقبل صدور الحكم النهائي وينبئ على ذلك سقوط الدعوى وعدم صدور الحكم لأنه الى هذه اللحظة تكون الجريمة لم يتأكد ثبوتها ويحمل الحكم بالبراءة أو الادانة فن الصواب تمكنه من منع الحكم بالادانة وانتهاء هذه الوصفة

ولا يقبل البلاغ لأجل رفع الدعوى ولا التنازل بعد رفعها إلا من الزوج المحنى عليه فاذا كان هذا قد توفي لم ينتقل هذا الحق لغيره أو اذا طلق زوجته قبل التبليغ زالت صفته وسقط حقه فيه وإن كان قاصراً كان لوصيه أن يقوم مقامه كما قضت بذلك المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات المختلط

ودعوى الزنا لا تجزأ بالنسبة الى الزاني من الزوجين وشريكه فلا يجوز رفعها على الشريك إلا بنفس الشروط التي ترفع بها على أحد الزوجين



فاذا لم يبلغ الزوج عن زوجته الزانية لم يجوز رفع الدعوى عليها ولا على شريكها واذا بلغ وجب رفع الدعوى على الاثنين ولو كانت الشكوى قاصرة على الزوج حيث لم يبق فائدة من معاقبة الشريك . واذا تنازل بعد رفع الدعوى شمل التنازل الاثنين معا ولو كان قاصراً على الزوجة وإلا لو استمرت الدعوى بالنسبة للشريك وحكم عليه كان ذلك حكماً ضمنيّاً على الزوجة وأما اذا تنازل عن الشريك وأراد محاكمة الزوجة لم يقبل منه هذا التنازل مطلقاً لأن الشريك يجب أن يتبع الزوجة في كل الأحوال وعلى وجه العموم فإن التنازل من أحد الزوجين عن محاكمة الزوج الآخر لا يمكن الرجوع فيه وكما يكون صريحاً يكون أيضاً ضمناً ويستفاد التنازل الضمني من أعمال تدل على الصفح والصلح

ولكن اذا طالب أحد الزوجين محاكمة زوجه جاز رفع الدعوى عليه  
وان كان متزوجاً <sup>عامة</sup> وعنى <sup>بغير</sup> زوجه

واذا صدر الحكم النهائي في الدعوى فللزوجة أن توقف تنفيذه بالنسبة للزوجة ولا يسرى هذا الايقاف على الشريك لأن الغرض من منح هذا الحق للزوج ليس المحافظة على الشرف حيث قد تلم وانتهى بالحكم النهائي بل تمكينه من معايشة زوجته وهذا ممكن مع بقاء الشريك في الحبس ولم يمنح القانون مثل هذا الحق للزوجة فليس لها أن توقف التنفيذ بالنسبة للزوج

وقد نص القانون على أنه اذا ارتكب الزوج جريمة الزنا المقررة له في القانون ثم زنت زوجته بعد ذلك سقط حقه في طلب محاكمتها لانه يعتبر قدوة لها فاذا اقتدت به لم يكن له وجه في التظلم ولكن يعود له حقه

إذا رجع الى واجباته واستقام في سلوكه واستمرت هي مع ذلك في غيها .  
وأما الزوجة فلا يسقط حقها في طلب محاكمة زوجها اذا كانت هي قد  
زنت قبله لان الزوج في هذه الحالة كان يجب أن يؤدبها ويهذبها لا أن  
يقتدى بها

(٥) الأموال التي تحرك فيها الدعوى العمومية من غير النيابة العمومية :  
فإنها تقيد حرية النيابة في التصرف في الدعوى وترغمها على استعمالها وهذه  
الأحوال هي :

(١) الرقابة القضائية على الدعوى العمومية - يدخل تحت هذا  
الموضوع ثلاثة مسائل : (١) من له هذه الرقابة . (٢) ما طبيعتها . (٣)  
كيف تستعمل

(١) من له هذه الرقابة - كانت هذه الرقابة مخولة أولا لمحكمة  
الاستئناف بالمادة ٦٠ من اللائحة ثم انتقلت لدائرة الجنايات بمحكمة الاستئناف  
بذكره تو ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ ثم بقانون تحقيق الجنايات الجديد (مادة ٤٥) -  
بعد ذلك ألغيت محاكم الجنايات القديمة ودائرة الجنايات بمحكمة الاستئناف  
وحلت محلها محاكم الجنايات الجديدة بقانون سنة ١٩٠٥ ولم ينص فيه على  
مخوّل هذه المحاكم الرقابة التي كانت مخولة قبلا لدائرة الجنايات فذهب فريق  
الى أن هذه الرقابة قد سقطت الآن بزوال دائرة الجنايات القديمة وعدم  
تحويلها لمحاكم الجنايات الجديدة ولكن يرى الفريق الآخر ومنه محكمة النقض  
والأبرام أن هذه الرقابة باقية لمحاكم الجنايات الجديدة لأنها هي بذاتها دوائر  
الجنايات القديمة وتشكل مثلها من مستشاري محكمة الاستئناف وقطع

تغير اختصاصها فبعد أن كانت تحكم استثنائياً فقط في الجنايات صارت تحكم فيها مرة واحدة من الأصل انتهائياً وفوق ذلك فإن المادة ٤٥ جنابات التي كانت تحول هذا الحق لدائرة الجنابات لم تلغ بل بقيت وتعدلت في تاريخ انشاء محاكم الجنابات بأن حذف منها عبارة «المشكلة من خمسة قضاة» وذلك لأن محاكم الجنابات تشكل من ثلاثة وهذا دليل على أن الشارع صار يقصد بعبارة دائرة الجنابات محكمة الجنابات وليس في نص قانون تشكيل محاكم الجنابات ولا في الأعمال التحضيرية ما يفيد أن الشارع قصد حذف الرقابة القضائية على الدعوى العمومية ولو كان قصده ذلك لالتي المادة ٤٥ أيضاً مع باقي المواد التي ألغاهها بقانون تشكيل محاكم الجنابات والتي كانت تتعلق بمحاكم الجنابات القديمة أو بدائرة الجنابات الاستثنائية

(٢) طبيعة الرقابة — إذا قرر أن محاكم الجنابات الحالية لها الرقابة على الدعوى العمومية فطبيعة هذه الرقابة ؟ هل تنحصر في أن المحكمة تقيم الدعوى بنفسها أو تكلف النائب العمومي بأقامتها ؟ لمعرفة ذلك نأخذ بنصوص القانون بترتيبها الطبيعي . فأول ما يصادفنا المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وهي صريحة في أن المحكمة تكلف النائب العمومي بأقامة الدعوى ثم تأتي بعد ذلك المادة ٣ من قانون تحقيق الجنابات القديم التي كانت موجودة مع المادة ٦٠ من اللائحة وهي متعلقة ببيان من لهم حق طلب التحقيق من قاضي التحقيق الذي كان مختصاً بإجراء التحقيق دون غيره وقتها فقطضت على أنه يُطلب التحقيق بمعرفة النيابة أو المدعي المدني « فضلاً عما لمحكمة الاستئناف من الحق في طلب إجراء التحقيق » ونههم من ذلك أن المحكمة تقيم الدعوى بنفسها أمام قاضي التحقيق كالتبابة لا أنها تكلف النائب العمومي

بإقامتها وبذلك تناقض المادة ٦٠ من اللائحة نعم هذه المادة قد ألغيت فيما بعد بقانون ٣٨ مايو سنة ١٨٩٥ الذى نقل التحقيق من قاضى التحقيق للنيابة حيث أنه ما دام لم يبق قاضى تحقيق فلا معنى لوجود المادة التى تبين من له طلب التحقيق منه ولكن إلغاء هذه المادة لا يمنع التمسك بها لأن الذى تغير فقط هو السلطة التى تستعمل الحق أما الحق نفسه فإنه لم يتغير — ثم تأتى بعد ذلك المادة ٤٥ جنابات جديدة وهى تقضى بأنه «يجوز لدائرة الجنابات أن تقيم الدعوى العمومية على حسب ما هو مدون فى المادة ٦٠ من اللائحة» مع أن المدون بهذه المادة هو أن المحكمة تكلف النائب العموى بإقامتها وهذا تناقض ولكنه يفيد على كل حال أن الشارع عند وضع المادة ٤٥ جنابات قد أشار فيها إلى المادة ٦٠ باعتبار أن الحق المقرر بها هو حق إقامة الدعوى — ثم تأتى المادة ٦٢ جنابات وهى تقضى أنه إذا طلبت محكمة الاستئناف إقامة دعوى عمومية ( أى طلبت إقامتها من النائب العموى حسب المادة ٦٠ من اللائحة ) فيقوم بأداء وظائف قاضى التحقيق من تعينه لذلك من أعضائها وهنا يتساءل إذا كان حق المحكمة قاصر على مجرد طلب إقامة الدعوى من النائب العموى فما الفائدة من أنها تعين أحد أعضائها بصفة قاضى تحقيق وهى غير واثقة أن النائب العموى سيخضع لأمرها ويطلب من هذا القاضى إجراء التحقيق بل أن هذه المادة تكون مفهومة إذا قلنا أن المحكمة تعين القاضى طبقاً لها وتطلب منه التحقيق كما كانت تصرح بذلك المادة ٣ من القانون القديم وكما يشير إليه صدر المادة ٤٥ الذى يقول «يجوز لدائرة الجنابات أن تقيم الدعوى»

نرى من ذلك أن النصوص متضاربة وغامضة ولذلك نرجع لمعرفة

حقيقتها الى النصوص الفرنسية لهذه المواد فنجدها أنها كلها متفقة على تعبير واحد واضح هو أن المحكمة تقيم الدعوى (évoquer l'action) وليس فيها أقل إشارة الى أنها تكلف النائب العمومي بإقامتها ولذلك حكمت محكمة النقض والابرام ان الحق المخول لمحكمة الجنايات الآن هو حق اقامة الدعوى لا مجرد تكليف النائب العمومي بإقامتها.

(٣) كيفية اقامة الدعوى: اذا تفردت المحكمة الجنائيات بـتقييم الدعوى بنفسها فكيف تقيمها؟ تقول محكمة النقض ان حق اقامة الدعوى المعبّر عنه بكلمة (évocation) معناه أن المحكمة تنتزع الدعوى لنفسها وتقيمها أمام نفسها لتحكم في موضوعها أما قول المادة ٥٤ أنها تعين أحد أعضائها بصفة قاضي تحقيق فهذا أمر اختياري لها حيث يمكنها أن تحقق الدعوى بنفسها مباشرة باعتبارها مرفوعة أمامها وتحكم في موضوعها أو تنتدب أعضائها لاجراء هذا التحقيق وفي هذه الحال يكون القاضي المنتدب نائباً عن المحكمة فليس له حق الحفظ ولا الاحالة لان الدعوى مرفوعة أمام المحكمة وهو نائب عنها وعليه لا شيء يمنعه من الاشتراك في الحكم فيها بعد تحقيقها

ولكن يرد على ذلك بأن المادة ٥٤ أتت في باب قاضي التحقيق الاعتيادي الذي تبينت فيه سلطته واختصاصاته وهي أنه يحقق الدعوى ثم يقرر إما بأن لا وجه لاقامتها أو بإحالتها على المحكمة المختصة وفي نهايته أتت المادة ٥٥ وهي تقضي أنه عند ما تستعمل المحكمة حق الرقابة المخول لها تعين أحد أعضائها بصفة قاضي تحقيق أي لتحقيق الدعوى ثم يحفظها أو يحيلها على المحكمة بدل قاضي التحقيق الاعتيادي ثم أن المادة ٣ من

القانون القديم التي كانت خاصة ببيان من له طلب التحقيق من قاضي التحقيق الاعتيادي كانت صريحة في أن المحكمة لها حق طلب التحقيق منه وبضم المادتين لبعضهما يتضح أن المحكمة تعين أحد أعضائها باعتباره قاضي تحقيق اعتيادي وتطلب منه التحقيق أو تقيم الدعوى أمامه لتحقيقها وهو بمحققها ثم يقرر رفعها إلى المحكمة من عدمه وفوق ذلك فإن المادة ٢٣٧ جنايات تحرم على الحاكم الجنائية عموماً أن تحكم في الحال على من يرتكب جنابة في جاساتها فن باب أولى إذا وقعت خارج الجلسة وهذا دليل على عدم صحة رأى محكمة النقض بأن المحكمة تقيم الدعوى أمام نفسها مباشرة في أية جريمة

(٢) يجوز للمدعى بالحقوق المدنية في مواد المخالفات والجناح أن يرفع دعواه للمحكمة المختصة بنظر الجريمة ويكلف خصمه مباشرة بالحضور أمامها ويترتب على ذلك تحريك الدعوى العمومية أيضاً بحيث يجب على المحكمة الحكم فيها ولو لم تكن قد رفعتها النيابة (المواد ١٥٧ ، ١٢٩ ، ٥٢ جنايات) وبذلك تحال الدعوى العمومية على المحكمة بمجرد تكليف المدعى المدني للمتهم بالحضور أمامها

ولما كان المدعى المدني لا يحرك الدعوى العمومية إلا بواسطة دعواه المدنية فيترتب على ذلك أنه إذا كانت الدعوى المدنية باطلة أو غير مقبولة لأي سبب فلا يقبل منه تحريك الدعوى العمومية

ويلاحظ أن هذه الطريقة قاصرة على المخالفات والجناح وأما الجنايات فإنها لا تحال على المحكمة إلا بقرار من قاضي التحقيق أو من قاضي الاحالة ولا دخل للمدعى المدني في رفعها

(٣) للمحاكم على وجه العموم أن تحكم في المخالفات والجنح التي تقع في جلساتها حال انعقادها بدون انتظار رفع الدعوى من أحد فهي إذن تحرك الدعوى وتحكم فيها مع هذا الفارق بين المحاكم الجنائية والمدنية فإن الأولى يجوز لها الحكم في جميع المخالفات والجنح التي تقع في الجلسة أما الثانية لا يكون لها سلطة الحكم إلا إذا وقعت الجريمة على المحكمة أو أحد أعضائها أو أمورها أو كانت شهادة زور في دعوى منظورة أمامها (المادة ٢٣٧ جنائيات و ٨٩ مرافعات)

أما إذا وقعت جنائية في كلتي الحالتين فلا يمكن للمحكمة أن تحرك الدعوى بنفسها بل تحرر محضراً بالجريمة وتأمر بالقبض على المتهم إذا اقتضى الحال ذلك وتحيل الدعوى والاوراق على النيابة للسير فيها حسب المعتاد (٢٣٨ جنائيات، ٨٧، ٨٨ مرافعات) ولكن بناء على مذهب محكمة النقض والابرام السابق ذكره في الرقابة القضائية على الدعوى العمومية يجوز لمحكمة الجنائيات أن تقيم الدعوى العمومية وتحكم فيها مباشرة فيمكنها أن تحكم فوراً في جنائية وقعت في جلساتها.

## موانع رفع الدعوى العمومية

هذه الموانع إما وقتية وإما مؤبدة  
الموانع الوقتية — هذه الموانع قد سبق الكلام على جزء منها عند الكلام على ما يقيد حرية النيابة العمومية ويمكن جمعها على وجه العموم فيما يأتي:

(١) وجوب حصول شكوى مقدماً كحالة الزنا وموظفى الجمارك والأحداث المنشردين

(٢) حالة توقف الفصل فى الدعوى العمومية على الفصل فى مسألة غير جنائية

(٣) حالة المصرى الذى يرتكب جريمة خارج القطر

(٤) حالة المته

أما المانع الاول فقد سبق الكلام عليه وأما المانع الثانى فعنايه انه فى بعض الأحوال قد يتوقف توفر الجريمة على إثبات مسألة خارجة عن اختصاص المحاكم الأهلية وحينئذ يلزم انتظار فصل الجهة المختصة فى هذه المسألة كما اذا انكرت المتهمة بالزنا الزوجية أو ادعت الطلاق فان هذا الدفع من جهتها لو صح يسقط الدعوى بلا شك لأن الزنا لا عقاب عليه إلا اذا وقع من المتزوجين ويلزم إذن صدور حكم من المحكمة الشرعية فى مسألة الزواج أو الطلاق.

أما المانع الثالث فقد نصت المادة ٣ عقوبات على ان كل مصرى تابع للحكومة المحلية ارتكب وهو خارج القطر فعلا يعتبر جنائية او جنحة بمقتضى القانون المصرى وكان الفعل معاقباً عليه بمقتضى قانون البلد التى ارتكب فيها يعاقب بمقتضى احكام القانون المصرى اذا عاد الى مصر مالم يكن قد حوكم هناك وتبرأ أو حكم عليه واستوفى عقوبته وبذلك يكون عدم عودته الى مصر مانعاً من رفع الدعوى عليه

أما المانع الرابع فقد نصت المادة ٢٤٧ جنایات على أنه اذا كان المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة فى عقله فلا يعاقب حتى يعود



إليه من الرشد ما يكفي لدفاعه عن نفسه وإذا اتضح عجزه عن الدفاع عن نفسه أمام المحكمة وجب إيقاف محاكمته على الوجه المتقدم وطبعاً العامة العقلية المقصودة هي التي تكون قد طرأت على المتهم بعد ارتكاب الجريمة فتمنع فقط من رفع الدعوى عليه مؤقتاً حتى ينشأ أما إذا طرأت على المتهم وقت ارتكاب الجريمة فإن الفعل إذن يصبح غير معاقب عليه بالمرة

الموانع المؤبدة - هذه الموانع على وجه العموم هي أسباب سقوط الدعوى العمومية التي سيأتي الكلام عليها وغير ذلك فقد نصت المادة ٢٦٩ عقوبات على أنه لا يحكم بمقوبة ما على من يرتكب سرقة اضراً زوجته أو أصوله أو فروعه ونصت المادة ٢٥٣ على أنه إذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجاً شرعياً لا يحكم عليه بمقوبة ما ونصت المادة ٥٩ عقوبات على أنه لا تقام الدعوى على المجرم الذي لم يبلغ من العمر سبع سنوات تامة

## ضد من ترفع الدعوى العمومية

كل شخص يرتكب جريمة ترفع عليه الدعوى العمومية توصلًا لتوقيع العقاب سواء كان في تلك الجريمة فاعلاً أصلياً أو شريكاً وبطبيعة الحال لا يمكن أن يكون هذا الشخص إلاحقيقياً وأما الشخص الأدبي ويسمى أيضاً بالمتدوى أو الاعتباري أو القانوني وهو ما فرض القانون وجوده لتمثيل مجموع مصالح مرتبطة كالشركة والحكومة فيما أنه ليس له وجود مادي لا يمكن أن يرتكب أي جريمة نعم قد تعهد إدارة تلك المصالح لشخص حقيقي وحينئذ قد تقع منه جريمة وفي هذه الحالة ترفع عليه الدعوى العمومية دون غيره فمثلاً ناظر الوقف بصفته مسئولاً عن إدارة أعمال الوقف

يجوز أن يجازى بجرائم جنائياً عن إهماله تنفيذ قرار مصلحة التنظيم بهدم منزل من  
أحياء الوقف آبل للسقوط

ولا يمكن أن ترفع الدعوى العمومية إلا على شخص المحرم ولا تتمده  
لغيره فلا يجوز رفعها على ورثته من بعده ولا على أى شخص غيره مهما كانت  
علاقته بهذا الغير إلا إذا كانت هذه العلاقة جنائية كالاتشارك فلا يجوز  
إذن رفع الدعوى على أقاربه ولا على مخدومه ولا على وصيه أو ولى أمره  
نعم نصت المادة ٦١، ٦٢ عقوبات على أنه يجوز للقاضي بدل الحكم على  
الصغير بالمعقوبة أن يقرر تسليحه لو لديه أو لو وصيه إذا التزم الوالدان أو الوصى  
في الجلسة كتابة بحسن سيره في المستقبل وفي هذه الحالة إذا وقعت من  
الصغير جريمة فيحكم على الملتزم بمعقوبة مقررّة ولكن هنا يعتبر القانون  
الملتزم مسئولاً عن عمل شخص له وهو إهماله في مراقبة الصغير الذي التزم  
بحسن سيره وبمراقبته على هذا الإهمال.

وقد قضت المادة ١٥١ الى ١٥٣ من القانون المدني بالزام الانسان  
بتعويض الضرر الناشئ عن إهمال أو عدم انتباه من هم تحت رعايته  
وملزومية السيد بتعويض الضرر الناشئ عن أفعال خدمته في حالة تأدية  
وظيفتهم ولكن في هذه الاحوال المسؤولية مدنية محضّة وأساسها عدم  
استعمال الملاحظة الكافية لمنع الضرر أو سوء اختيار الخدم ويسمى الشخص  
في هذه الحالة بالمسئول عن حقوق مدنية

ولا يجوز رفع الدعوى إلا على شخص معين ومعلوم بخلاف التحقيق  
الابتدائي فانه قد يحصل ولو كان المتهم مجهولاً ولكن لا يشترط في رفع

الدعوى أن يكون المتهم حاضراً بل يجوز أن يكون غائباً ويصدر عليه الحكم غايياً فقط يكون له حق المعارضة

## سقوط الدعوى العمومية

تسقط الدعوى العمومية بالأسباب الآتية (١) الصلح في مواد المخالفات (٢) وفاة الجاني (٣) المفعول عن الجريمة (٤) مضي المدة (٥) الحكم في الدعوى نهائياً

**الصلح في مواد المخالفات** - راعى الشارع أن بعض المخالفات البسيطة يمكن الوصول فيها الى الغاية المقصودة من رفع الدعوى العمومية بشأنها بدون احتياج الى رفعها بالتفعل نظراً لعدم أهميتها من جهة وتوفيراً لما يتكبده المتهم والشهود من التعب والمصاريف من جهة أخرى فقرر بسقوط الدعوى العمومية في المخالفات في أحوال مخصوصة اذا قام المتهم بشروط مخصوصة . فيوجد في هذه الحالة تنازل عن الدعوى العمومية ولكن ليس من النيابة العمومية لأنها لا تملكه بل من الهيئة الاجتماعية صاحبة الحق في الدعوى العمومية ومتى قام المتهم بالشروط القانونية تسقط الدعوى العمومية حتماً شاعت النيابة العمومية أو أبت

**المخالفات التي يجوز الصلح فيها** : - يشترط في المخالفات التي يجوز فيها الصلح أن لا يكون القانون قد نص على عقوبة لها غير الغرامة ولم يرتب عليها حكماً آخر كالإزالة أو الفلق الخ ولا أن تكون المخالفة من مخالفات اللوائح الخاصة بالمحلات العمومية (٢٦ جنابات).

**فيمس يجوز له الصلح** : يشترط فيمس يقبل منه الصلح أن لا يكون قد

سبق الحكم عليه في مخالفة أخرى أو دفع قيمة الصلح فيها في خلال الثلاثة الأشهر السابقة على وقوع المخالفة عليه (٤٦ جنابات) ويلاحظ هنا أن مدة الثلاثة الأشهر ليست بين المخالفة الاولى والثانية بل بين الحكم أو الصلح في الاولى ووقوع الثانية

شروط الصلح : يجب على من يريد الصلح أن يدفع قبل الجلسة وقبل مضي ثمانية أيام من يوم عليه بأول عمل من الاجراءات في الدعوى مبلغ ١٥ قرشاً يأخذه قسيسة إما لخزينة المحكمة وإما للنيابة وإما الى مأور من مأورى الضبطية القضائية مرخص بذلك من وزير الحاقانية (٤٧ جنابات) فبما يترتب على الصلح : في الاحوال التى يقبل فيها الصلح تنقضى الدعوى العمومية بدفع مبلغ الصلح وعلى ذلك ليس لمن أضرت به الجريمة أن يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف منه مباشرة بل له فقط الحق في رفع دعوى مدنية بطلب التعويض أمام المحاكم المدنية (٤٨ جنابات) لأن الدعوى المدنية لا ترفع أمام المحاكم الجنائية إلا تبعاً للدعوى العمومية وقد سقطت الأخيرة بالصلح

## ٢ - في وفاة الجانى

تسقط الدعوى العمومية بوفاة الجانى في أى حالة كانت عليها قبل صدور الحكم النهائى فيها فينتج من ذلك أن الدعوى تسقط اذا توفى المتهم قبل رفعها أو بعد رفعها وقبل صدور الحكم الابتدائى أو بعد صدور الحكم الابتدائى وقبل انتهاء ميعاد الاستئناف أو فى أثناء نظر الاستئناف أو بعد الحكم فى الاستئناف وقبل انتهاء ميعاد النقض أو فى أثناء نظر النقض وأما اذا كانت الدعوى اتهمت بمحكم نهائى فان وفاة المحكوم عليه لا تؤثر

على نفس الدعوى التي انتهت وتمت بل فقط على العقوبة المحكوم بها والمزاد تنفيذها كما سيأتي في باب تنفيذ العقوبة

ولا يترتب على وفاة الجاني إلا سقوط الدعوى العمومية بالنسبة له دون غيره وبناء عليه فوفاة الفاعل الأصلي لا تمنع من محاكمة الشريك ولا الفاعلين الآخرين ومع كل فقد ذهب أغلب الشراح الى أنه في جريمة الزنا فإن وفاة الزوجة يترتب عليها سقوط الدعوى العمومية بالنسبة لها وبالنسبة لشريكها أيضاً تبعاً لها نظراً الى طبيعة الجريمة الخاصة

ومتى سقطت الدعوى العمومية فلا يجوز رفعها أو الحكم فيها بأى عقوبة سواء كانت أصلية أو تبعية ومع ذلك فإنها لا تمنع المصادرة في حالة ما اذا كان الشيء ممنوعاً في ذاته إذ لا يمكن ابحاثه للورثة

### ٣ - العفو عن الجريمة

العفو هو تنازل الهيئة الاجتماعية عن حقوقها قبل الجاني وهو إما عن الجريمة وإما عن العقوبة

فالعفو عن الجريمة يجعلها كأنها لم تكن وكأن المتهم لم يرتكبها. من الوجهة الجنائية وبمباراة أخرى يحو صيغتها الجنائية فيكون الفعل الذي وقع كأنه لم يكن معاقباً عليه ويكون إذن العفو عن الجريمة هو بمثابة الغناء قانون العقوبات فيما يختص بهذه الجريمة فيزول كل أثر يترتب عليها وقد نصت المادة ٦٨ عقوبات على أن العفو عن الجرائم يصدر من الحفزة السلطانية بعد أخذ رأى مجلس الوزراء

ويجوز صدور العفو في أى حالة كانت عليها الدعوى سواء قبل رفعها

أو أثناء نظرها أو بعد الحكم فيها ويكون له في جميع الأحوال تأثير على الماضي من حيث محو الجريمة نفسها وعلى المستقبل من حيث محو آثارها فإذا كانت الدعوى لم ترفع فلا يجوز رفعها وإن كان المتهم محبوساً وجب الافراج عنه وإن كان قد صدر الحكم وجب عدم تنفيذه أو إيقاف التنفيذ وإن كان قد تنفذ وجب إلغاء التنفيذ وإرجاع الحالة إلى أصلها إذا أمكن ذلك كما إذا كان محكوماً عليه بغرامة وتغذت فيجب ردها إلى المتهم

والعفو لا يشمل إلا الدعوى العمومية ولا يمكن أن يكون له تأثير على الدعوى المدنية لأن الهيئة الاجتماعية حقها قاصر على الدعوى العمومية ولا علاقة لها بالدعوى المدنية والتنازل عن الحق لا يقبل إلا من صاحب الحق نفسه فلا صفة للهيئة الاجتماعية في التنازل عن الدعوى المدنية كما لا صفة للمدعى المدني في العفو عن الدعوى الجنائية ويكون إذن للمدعى المدني أن يرفع دعواه المدنية بعد صدور العفو عن الجريمة فقط لا يجوز له في هذه الحالة رفعها إلا أمام المحاكم المدنية

وسقوط الدعوى العمومية بالعفو عن الجريمة من النظام العام بمعنى أنه يجب على المحكمة عدم نظر الدعوى بعد ذلك حتى ولو قبل المتهم نظرها لأنه ليس له أن يكره الهيئة الاجتماعية على استعمال حق من حقوقها رأيت من مصلحتها عدم استعماله

#### ٤ - معنى المرة أو التظلم

تسقط الدعوى العمومية إذا مضت مدة معينة بدون اتخاذ إجراءات فيها

مشروعية التقادم : - السبب في سقوط الدعوى بمضى المدة هو (١) ان حق العقاب مبني على أمرين : - العدالة والمصلحة العامة وإذا كانت العدالة المطلقة تأبى سقوط حق الهيئة الاجتماعية في رفع الدعوى على الجاني بمجرد مرور الزمن فان المصلحة العامة تدعو اليه لأنه كلما مر الزمن تنوسيت الجريمة وتلاشت نسيانها الحاجة الى العبرة والموعظة فيسقط بذلك أحد ركني حق العقاب

(٢) ان مرور الزمن يجعل اثبات الجريمة أو نفيها متعذراً إما لموت الشهود أو لنسيانهم الواقعة أو لضياح معالم الجريمة  
(٣) ان المتهم يبقى طول المدة مضطرباً خوف ظهور الجريمة ومهدداً برفع الدعوى عليه وهذا نوع من العقاب مناسب لحالة الجريمة في نهاية هذه المدة

سقوط الدعوى وسقوط العقوبة : الدعوى العمومية تسقط اذا أهملت مدة معينة قبل رفعها أو أثناء نظرها قبل أن يصدر فيها الحكم النهائي سواء صدر نهائياً من الاعل أو صار نهائياً لقوات مواعيد الطعن فيه فاذا صدر هذا الحكم تكون الدعوى قد انتهت فلا معنى لسقوطها بل بمجرد صدور الحكم النهائي يجب تنفيذ العقوبة فاذا أهمل تنفيذها تسقط أيضاً بالمدة المحددة لها وإذا فالفاصل بين سقوط الدعوى وسقوط العقوبة هو الحكم النهائي فما دامت الدعوى لم يصدر فيها الحكم النهائي فانها تسقط بمضى المدة ولو كان صدر فيها حكم قابل للطعن أو كانت منظورة أمام محكمة الطعن ولكن بطريق الاستثناء قرر القانون ان الاحكام الغياية في الجنايات تعتبر في حكم

الاحكام النهائية من حيث مضي المدة فتمنع سقوط الدعوى وتسمح بسقوط العقوبة كما سيأتى فى باب محاكمة المتهم الغائب أمام محكمة الجنايات

أمام التقدّم من النظام العام : - يجب على المحكمة أن تحكم ببراءة كل متهم ترفع عليه الدعوى العمومية بعد مضي المدة وتحكم بذلك من تلقاء نفسها حتى ولو قبل المتهم المحاكمة لأن سقوط الدعوى مشروع لصالح الهيئة الاجتماعية نفسها التى لم يمد لها حاجة للمقاب بعد مضي المدة وليس مشروعاً لقائدة المتهم وليس للنيابة العمومية أن تنفى قرينة نسيان الواقعة بعد مرور الزمن وتثبت أن الرأى العام لا زال ذا كراً للحادثة ومهما بها لتتوصل بذلك الى جواز رفع الدعوى بعد مضي المدة وأخيراً فإن الدفع بسقوط الدعوى بعد مضي المدة يجوز إبدائه فى أى حالة كانت عليها الدعوى حتى لأول مرة أمام الاستئناف .

المدة المقررة لسقوط الدعوى : - لما كان التقدّم مبنياً على قرينة نسيان الواقعة راعى القانون فى تحديد المدة التى تسقط بها الدعوى أهمية الواقعة نفسها فجعل المدة فى الجنايات أطول منها فى الجنح وفى الجنح أطول منها فى المخالفات فقرر سقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية فى الجنايات بمضى عشر سنين وفى الجنح بمضى ثلاث سنين وفى المخالفات بمضى ستة أشهر ( ٢٧٩ جنجايات ) وفى المخالفات التى من اختصاص محاكم الاخطا بمضى شهر واحد .

مبدأ سريان المدة : - - يتبدى سريان المدة من يوم ارتكاب الجريمة ~~بمضى~~ ولكن لا يدخل هذا اليوم ضمن المدة بل تحسب من أول اليوم التالى لارتكابها . واذا كانت الجريمة وقتية فالأمر ظاهر ولكن قد تكون



مستمرة وهي التي تتكون من عمل واحد يستمر زمناً طويلاً فلا تبدىء المدة إلا من وقت انتهاء الاستمرار جريمة حبس الاشخاص بدون حق أو الهرب من المراقبة أو إخفاء الاشياء المسروقة فلا تبدىء المدة إلا من تاريخ أخلاء سبيل المحبوس أو ضبط الهارب أو انقطاع حيازة الشيء المسروق . أما الجرائم المقيدة بالمادة وهي التي تتركب من جملة أعمال متماثلة لا يعاقب القانون على كل منها على انفراد بل يعاقب على مجموعها فلا تبدىء المدة إلا من تاريخ ارتكاب العمل الاخير الذي بانضمامه الى ما قبله تتكون المادة وتتم الجريمة كجريمة تحريض الشباب على الفسق (٢٢٣ عقوبات) وجريمة الزنا الواقع من الزوج (٢٣٠ عقوبات) وجريمة الاعتياد على الاقراض بربا فاحش (٢٩٤ عقوبات مكررة)

في انقطاع المدة : — لما كان سقوط الدعوى مبنيًا على نسيانها بسبب مضي المدة بدون اتخاذ اجراءات فيها كان من الطبيعي أن اتخاذ هذه الاجراءات يقطع المدة ويمنع سقوط الدعوى لانه يمنع نسيان الجريمة ويعيد ذكرها الى الازمان ولذلك نصت المادة ٢٨٠ جنائيات على ان اجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية وينبني على ذلك الغاء المدة السابقة ووجوب سريلانها من جديد وايضا نصت المادة ٢٧٩ جنائيات على أن المدة يتبدىء سريلانها من يوم ارتكاب الجريمة أو من يوم آخر عمل متعلق بالتحقيق وليس فقط التحقيق الابتدائي هو الذي يقطع المدة بل يقطعها ايضاً التحقيق النهائي في الجلسة أمام نفس المحكمة كذلك يقطع المدة اجراءات تحريك الدعوى واستمالتها على وجه العموم

ويشترط في الاجراءات القاطعة للمدة أن تكون صحيحة وصادرة من جهة مختصة فاعلان رفع الدعوى لا يقطع المدة اذا حكم بطلانه والتحقيقات يجب أن تكون قضائية أى صادرة من سلطة مختصة بالتحقيق في المواد الجنائية وعليه فالتحقيق الذى تجريه المحكمة الشرعية مع ،أذون اختلاس رسوم عقد زواج لا يقطع المدة المسقطه للدعوى العمومية بخصوص الاختلاس لانه يعتبر تحقيقاً ادارياً محضاً. لعدم اختصاص المحاكم الشرعية بالمسائل الجنائية . وكذلك التحقيق الذى تجريه إحدى المصالح مع أحد موظفيها فانه لا يؤثر على سريان المدة بالنسبة للدعوى العمومية وكذلك فان مأمورى الضبطية القضائية ليس لهم سلطة التحقيق إلا في أحوال التلبس والانتداب وفي غير ذلك لا تعتبر محاضرم إلا مجرد جمع استدلالات كما سيأتى ولا تكون قاطعة للمدة

فما يترتب على انقطاع المرة : - يترتب على انقطاع المدة النفاء ما يكون قد مضى منها وعدم احتسابه بحيث يجب سريانها كلها من جديد وفعلًا فإن المادة ٢٧٩ جنايات نصت على أن المدة تبتدىء من يوم ارتكاب الجريمة أو من آخر عمل متعلق بالتحقيق أى إن المدة السابقة على هذا التاريخ لا تحسب

بالنفس من تنقطع المرة : - نصت المادة ٢٨٠ جنايات على ان اجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة بالنسبة لجميع الاشخاص ولو لم يدخلوا في الاجراءات المذكورة وإذا فُكفى أن تكون النيابة العمومية قد اتخذت اجراءات بقصد إثبات الجريمة أو اكتشاف فاعلها لتقطع المدة بالنسبة لكل من له علاقة بهذه الجريمة

في إيقاف المدعى : الغرض من إيقاف المدعى عدم سريتها من الأصل أو توقيف سريتها بعد أن مضى جزء منها في الاقطاع المدعى السابقة تلغى ولا تحسب بحيث يجب سريتها من جديد بخلاف الإيقاف فان المدعى السابقة تبقى فيه محفوظة وما دام أن سبب الإيقاف موجود فلا تسرى وبعد زواله تستمر في السريان الى أن تكمل ولم ينص القانون على إيقاف المدعى في المواد الجنائية لذلك ذهب كثير من الشراح الى القول بأنه لا يوجد إيقاف للمدعى في الدعوى العمومية ويملكون ذلك بأن سقوط الدعوى بمضى المدعى مبني على افتراض نسيان الواقعة الناشئة عن عدم رفع الدعوى وهذا النسيان يحصل مهما كان السبب في عدم رفعها سواء كان سبباً فعلياً كحدوث ثورة أو سبباً قانونياً كجنون المتهم بعد ارتكابه الجريمة ولكن جرى باقي الشراح والمحاكم على وجوب الإيقاف متى منع مانع من رفع الدعوى خصوصاً اذا كان المانع قانونياً لأنه يكون من التناقض أن يمنع القانون رفع الدعوى ثم يتخذ هذا المانع سبباً لسقوطها . فاذا أمرت المحكمة الجنائية بإيقاف الفصل في الدعوى العمومية في حالة الزنا الى أن تفصل المحكمة الشرعية في دعوى الطلاق التي تدعيه الزوجة فالمعاد المقرر لسقوط الدعوى العمومية يبقى موقوفاً الى أن يصدر حكم هذه المحكمة .

فما يترتب على مضي المدعى : يترتب على مضي المدعى محو كل صفة جنائية للجريمة ويبقى الفعل كأنه غير معاقب عليه فتأثيره إذن كتأثير العفو عن الجريمة ويجب على المحكمة أن تحكم ببراءة المتهم اذا رفعت لها الدعوى بعد سقوطها ( ١٧٢ جنائيات ) لأن الفعل يصبح غير معاقب عليه بعد مضي المدعى

## في الدعوى المدنية

سببها : الدعوى المدنية هي التي يرفعها من ناله ضرر من ارتكاب الجريمة بطلب تعويض هذا الضرر فاذا نشأ الضرر عن فعل غير جنائي تكون الدعوى دعوى تعويض عادية والفرق بين الاثنين أن الأولى يجوز رفعها إما أمام المحاكم المدنية مستقلة وإما أمام المحاكم الجنائية مع الدعوى العمومية بينما الثانية لا يجوز رفعها إلا أمام المحاكم المدنية

ويجب في الضرر لاجل أن يترتب عليه حق رفع الدعوى المدنية أن يكون شخصيا للمدعى ومحققا إذ لا صفة له في أن يطالب بتعويض ضرر لحق غيره ما لم يكن نائبا عن ذلك الغير ولا أن يطلب تعويضا عن ضرر لم يقع ولم يتحقق لأن الدعوى هي المطالبة بالحق فيجب أن يولد الحق قبل إمكان رفع الدعوى

ويجوز أن يكون الضرر ماديا أو أدبيا حيث لم يغير القانون ويرى البعض أن الضرر الادبي يجب أن يكون لاحقا بمصلحة حقيقية كالشرف والاعتبار بحيث يؤثر على مركز الشخص في الهيئة الاجتماعية أما مجرد ايلام الاحساس والعواطف كقتل القريب اذا لم ينشأ عنه ضرر مالى كما إذ لم يكن عائلا لتبره فلا يمتطى حقا في التعويض لانه لا يضر بالشرف ولا يؤثر على مركز الورثة في المجتمع وانما فقط يؤلم احساسهم وعواطفهم وتوقيع العقاب كاف لتخفيف آلامهم ولكن على كل حال يجب أن يكون ناشئا عن الجريمة فنيها فان نشأ عن فعل آخر غير معاقب عليه مهما كانت علاقته بالجريمة فان المطالبة إذن تكون بدعوى تعويض عادية لا بالدعوى المدنية

مثلاً مدين ضرب دأئه لمطالبته بشكل غير لائق فيجوز للدائن أن يطالب بالدعوى المدنية بالتعويض الناشئ عن الضرب فقط ولكن لا يجوز أن يضم له المطالبة بنفس الدين أمام المحكمة الجنائية لأن الدين لم يكن ناشئاً عن الجريمة

موضوع الدعوى المدنية : ينحصر موضوع الدعوى المدنية في أحد ثلاثة أمور : (١) الرد (٢) التعويض (٣) المصاريف

(١) الرد — هو إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل الجريمة كحصول الشخص على أمواله المسروقة بعينها أو إعادة وضع يده على عقاره المتزوع منه بالقوة أو إزالة الأشياء المخالفة كهدم البناء أو قلع الأشجار أو ردم الحفر أو الحكم بتزوير ورقة مصطنعة ولكن للرد معنى آخر خاص هو عادة الشيء إلى ماله أو حائزه بعد أن أخذ منه بطريقة جنائية

(٢) التعويض — هو الحصول على مبلغ من النقود من الجاني نظير الخسارة الناشئة عن الجريمة أو الحرمان من المكسب بسبب وقوعها وقد يحكم بالتعويض علاوة على الرد إذا نشأ عن أخذ الشيء بغير حق ضرر لصاحبه كما إذا اغتصب شخص منزل آخر بالقوة فلصاحبه طلب رده وتعويض مقابل أجرته مدة الاغتصاب

(٣) المصاريف — هي ما يلزم به من يخسر الدعوى نظير تسببه في رفعها فإن خزينة كل محكمة تستحق رسوماً معينة عن كل دعوى نظير الفصل فيها وهذه الرسوم يدفعها مقدماً المدعى ويرجع بها على المدعى عليه إذا حكم له بطلانته كما تضع عليه إذا خسر دعواه فإذا لم يحكم له إلا ببعض طاباته فلا حق له في أن يرجع على خصمه إلا بنسبة ما حكم له به

ويقضى القانون الفرنساوى بأنه يجب على القاضى أن يحكم بالرد من تلقاء نفسه كلما حكم بالعقاب وكان الشئ تحت يد القضاء وصاحبه معلوم خلافاً للتعميـض فلا يحكم به إلا بناء على طلب صاحبه ولكن هذا النص لا نظيره فى القانون المصرى إلا بالنسبة لأحوال مخصوصة لمصالح الحكومة فنصت المادة ٩٧ عقوبات على الحكم على المختلس بالعقوبة « فضلاً عن رد ما اختلسه » وكذلك فى بعض اللوائح كلائحة التنظيم يحكم القاضى بالفرامة وبإعادة الحالة لأصلها أو بدفع رسوم الرخصة ولكن هذه أحوال استثنائية والقاعدة العامة أنه لا يجوز للمحاكم أن تنظر دعوى لم ترفع لها تحكيم فى دعوى مرفوعة بشئ لم يطلبه الخصم .

## من له رفع الدعوى المدنية

المضـرور من الجريمة : لا تقبل الدعوى المدنية إلا من ناله ضرر من ارتكاب الجريمة سواء وقعت عليه مباشرة أو وقعت على غيره وتمدى ضررها إليه كما إذا أطلق شخص عياراً نارياً على آخر فى محل عموى فأصابته الرصاصة مرآة فى الحائط فكسرتها فيكون لصاحب المحل أن يرفع الدعوى المدنية فى هذه الحالة بطلب ثمن المرآة ومصاريفها ولو أن الجريمة لم تكن موجهة إليه شخصياً

الدعوى المدنية من الورثة : — لاجل معرفة حقوق الورثة فى الدعوى المدنية يجب التمييز بين نوعين من الجرائم وهما جرائم القتل على وجه العموم وباقى الجرائم فى جرائم القتل فان المقتول بطبيعة الحال لم يكتسب حق التعميـض عن نفس القتل لا قبله لانه لم يكن قد وقع ولا بعده لان الميت

لا يكتسب حقوقاً فليس إذن للورثة أن يرفضوا الدعوى باعتبارهم وزنة تلقوا الحق عن مورثهم بطريق الميراث ولكن يكون لهم الحق في أن يرفضوا بصفتهم الشخصية دعوى على الجاني بطلب تعويض الضرر الذي نالهم شخصياً من قتل مورثهم إذا كانت الجريمة قد وقعت عليه قد تعدى ضررها إليهم ولا يقتصر هذا الحق على الورثة فقط بل على كل من لحقه هذا الضرر حتى ولو لم يكن قريباً للمتوفى فمثلاً إذا كان المورث لا يرتزق إلا من عمله وقائماً بالصرف على أولاده من كسبه فبطبيعة الحال وفاته تضر بهم لأنها تحرمهم من مساعدته خصوصاً إذا لم يترك زكاة فهم إذاً لا يرفضون الدعوى بصفتهم ورثة بل لأنهم قد أضرت بهم الجريمة . كذلك إذا كان المدين لا يكتسب إلا من عمله وقتل فإن القتل يضر الدائن لأنه يجرمه من سداده دينه

وقد نصت المادة ٥٦ جنایات على أنه يكون الاجراء فيما يتعلق بالتضمنيات في الاحوال التي تقضي فيها الشريعة بالدية بحسب الاحكام المقررة في الشريعة الاسلامية إنما لا تتبع هذه الاحكام إلا في حق الاشخاص السارية عليهم ومعلوم أن الدية هي بدل النفس وتستحق لمجرد القتل بصرف النظر عن الضرر المادي المترتب عليه وبمقارنة هذه المادة بالمادة ٤٤ جنایات يظهر أن التعويض الناشئ عن الضرر هو خلاف الدية الناشئة عن مجرد القتل وتجوز المطالبة بهما ما بدعويين مختلفتين : الدعوى المدنية أمام المحاكم الأهلية ودعوى الدية أمام المحاكم الشرعية وأما في باقي الجرائم فإن الدعوى المدنية تكون حقاً من حقوق

المدعى المدنى بمجرد وقوع الجريمة ويكون مبلغ التعويض كدين له على الجانى فاذا توفى قبل رفع الدعوى به حلت محله ورثته فى رفعها لأنهم يحلون محله فى كل تركته ومن ضمنها هذا الحق ومع ذلك فى الجرائم التى تتوقف المحاكمة عليها على ارادة المجنى عليه فان رفع الدعوى المدنية بشأنها يعتبر خاضعاً لتقديره الشخصى فاذا توفى قبل رفعها يعتبر أنه تنازل عنها ولم تبق صفة لورثته فى رفعها وأما اذا كان قد رفعها بالفعل ثم مات قبل صدور الحكم النهائى فانهم يحلون محله فيها ويصدر لهم الحكم بصفتهم ورثة بالحق الذى كان لمورثهم ولا يوجد فى القانون المصرى من هذا النوع إلا جريمة الزنا ( ٢٣٥ و ٢٣٩ عقوبات ) أما فى القانون الفرنساوى فيوجد أيضاً القذف والسب

دائى المدعى المدنى :- بمقتضى المادة ١٤١ مدنى يكون للدائى بما له من الحق فى استيفاء دينه من عموم اموال مدينه أن يستعمل الدعوى المملوكة لهذا الاخير ليستوفى حقه مما يحكم به إلا اذا كانت الدعوى خاصة بشخص المدين وتعتبر الدعوى خاصة بشخص المدين اذا كان الضرر لم يلحقه إلا فى شرفه أو سمته وبناء على ذلك يجوز لدائى المدعى المدنى أن يقوم مقامه فى رفع الدعوى المدنية كما يجوز لنفس المدعى المدنى أن يقوم مقام الجانى فى رفع ماله من الدعوى

وكذلك يجوز لمن يحول اليهم المدعى المدنى حقوقه أن يرفعوا الدعوى بناء على هذه الحوالة اذا توفرت شروطها ( ٣٤٩ مدنى )



## ضد من ترفع الدعوى المدنية

المتهم والمسئول عن الحقون : ترفع الدعوى المدنية ضد مرتكب الجريمة التي أضرت بالمدعى المدني وكذلك ضد المسئول عن حقوق مدنية بمقتضى المواد ١٥١ - ١٥٣ مدنى ومبنى هذه المسئولية إن هؤلاء الأشخاص يعتبرون مقصرين فى عدم استعمال الملاحظة الكافية لمنع وقوع الجريمة وكما يجوز رفع الدعوى على هؤلاء يجوز رفعها على ورثتهم من بعدهم وإنما لا تلزم الورثة بدفع التعويض إلا من مال مورثهم فإذا لم يترك لهم مالا فلا يلزمون بدفع شئ من أموالهم الشخصية

فما إذا طاله المتهم قاصر : قد حكمت محكمة النقض والابرار بأنه وإن كانت القاعدة أنه لا يجوز رفع الدعوى المدنية على القاصر إلا فى شخص وصيه إلا أنه فى حالة رفع الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية ليس من الضروري إدخال الوصى إذا كان المتهم قاصراً لأن الدعوى المدنية فى هذه الحالة تنظر تبعاً للدعوى العمومية وهى ترفع على القاصر شخصياً فإذا كان المتهم كافاً للدفاع عن نفسه فى الثانية فهو كفى كذلك فى الأولى ويرى آخرون أنه لا يمكن رفع الدعوى المدنية على عدم الأهلية إلا فى شخص وصيه أو القيم عليه طبقاً للقاعدة المدنية التى لم يرد لها استثناء فى قانون تحقيق الجنايات

## الى أى محكمة ترفع الدعوى المدنية

شروط رفع الدعوى المدنية الى المحكمة الجنائية : ترفع الدعوى المدنية إما أمام المحاكم المدنية المختصة أصلاً بنظر كافة الدعاوى المدنية وإما أمام المحاكم

الجنائية تبعاً للدعوى العمومية ويجب إذن لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية أن يكون الضرر ناشئاً عن جريمة وأن تكون الدعوى العمومية عن هذه الجريمة مرفوعة فعلاً إما من نفس المدعى المدني مباشرة وإما من النيابة العمومية فإذا لم يمكن رفع الدعوى العمومية لم يحز قبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية لأنها لا تنظر أمامها إلا تبعاً للدعوى العمومية لذلك نصت المادة ٤٨ جنائيات على أنه بعد انقضاء الدعوى العمومية بالصلح في الخالفات لا يجوز للمدعى المدني أن يرفع دعواه المدنية إلا أمام المحاكم المدنية ونصت المادة ٢٨٢ جنائيات على أنه إذا سقطت الدعوى العمومية

بعضي المدة فلا يجوز رفع الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية ولكن مع ذلك نصت المادة ١٧٤ و ١٧٢ جنائيات على أنه إذا كانت الواقعة غير ثابتة أو لا يعاقب عليها القانون أو سقط الحق في إقامة الدعوى العمومية بها بعضي المدة يحكم القاضي براءة المتهم ويجوز له أن يحكم أيضاً بالتعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض أي التي يطلبها المدعى المدني من المتهم أو المتهم من المدعى المدني . ففي حالة ما إذا كانت الواقعة غير ثابتة لا يمكن للمدعى المدني أن يطلب تعويضاً ولكن يمكن للمتهم أن يطلبه بالتعويض عن رفع الدعوى بدون وجه حق . أما إذا كانت الواقعة ثابتة ولكنها لا يعاقب عليها القانون أو سقط الحق فيها بعضي المدة فإن ذلك لا يمنع أن تكون ضارة ويكون للمدعى المدني أن يطلب المتهم بالتعويض وبالمادة تجوز الحكم بهذا التعويض مع الحكم بالبراءة في الحالتين رغم أن الضرر هنا يكون ناشئاً عن فعل لا يعد جريمة لأنه لا عقاب عليه من الأصل أو سقطت عقوبته بعضي المدة وكان يجب على المحكمة الجنائية في هذه الحالة تطبيقاً

للقواعد العامة أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية وترك الفصل فيها للمحاكم المدنية ولكن أراد القانون هنا أن لا تضع الاجراءات التي اتخذت فأجاز للمحكمة الحكم أيضاً في الدعوى المدنية المطروحة أمامها بدل الحكم بعدم الاختصاص واضطرار المدعى المدني لرفع دعواه من جديد أمام المحكمة المدنية بمصاريف جديدة وهذا بلا شك حكم استثنائي ولذلك أجاز القانون ولم يوجبه ومن المسلم به أن المحكمة لا تستعمل هذا الحق إذا رأت أن النزاع مدني محض ولم يكن في الفعل شبهة الجريمة وقد تعدد المدعى المدني الباسه ثوب الجريمة بقصد تغيير الاختصاص أو إذا رأت أن الدعوى غير صالحة للحكم لأنها تحتاج الى اجراءات أخرى يترتب عليها ارجاء الحكم بالبراءة ففى كل من هاتين الحالتين تحكم بالبراءة وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية.

أما في الجنائيات فان المادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات قد أوجبت عليها الحكم بالتعويض حتى مع الحكم بالبراءة وذلك لأن الجنائيات لا يحال على المحكمة إلا بقرار من قاضى الاحالة بعد استيفاء تحقيقها والتأكد من أن الفعل فيه على الأقل شبهة الجناية

وقد حكمت المحاكم بأن المادة ٢٨٢ جاءت بعد ذلك واستثنت حالة سقوط الدعوى بمضى المدة وقررت أنه في هذه الحالة لا يجوز رفع الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية ولذلك يكون المقصود بالتعويضات التي يجوز الحكم بها في هذه الحالة طبقاً للمادة ١٣٣ هي التعويضات التي يطلبها المتهم من المدعى المدني نظير رفع الدعوى بدون وجه حق لا التي يطلبها المدعى المدني من المتهم نظير التهمة ولكن هذا الرأي قابل للاعتراض

بأن الواقع أن المادة ٢٨٢ ليس فيها استثناء بل هي مطابقة للقاعدة العامة التي لا تجيز رفع الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية إلا إذا كان الضرر ناشئاً عن جريمة ولكن المادة ١٧٢ هي التي جاءت على سبيل الاستثناء وقررت أنه إذا اتضح أن الفعل لم يكن جريمة سواء لأنه لم يكن معاقباً عليه من الأصل أو لأن عقوبته زالت بمضي المدة فيحكم القاضي بالبراءة ويجوز له أن يحكم أيضاً خلافاً للقاعدة بالتعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض ولم تميز بين التعويض الذي يطلبه المتهم من المدعى المدني أو الذي يطلبه المدعى من المتهم

انقضاء الدعوى العمومية بمرفع الدعوى المدنية معها : إلى هنا تكلمنا عن حالة ما إذا كان الفعل لا يعاقب عليه القانون من الأصل أو سقطت الدعوى به قبل رفعها ولكن لنفرض هنا أن الدعوى العمومية رفعت عن فعل يعاقب عليه القانون وكانت صحيحة ومقبولة ورفعت معها الدعوى المدنية ثم سقطت الدعوى العمومية بعد ذلك بسبب طارئ فهل يمكن للمحكمة الجنائية أن تستمر في نظر الدعوى المدنية وتحكم فيها ؟ لم يتكلم القانون إلا عن حالة انتهاء الدعوى العمومية بالحكم فيها حيث قرر أنه إذا حكمت محكمة المخالفات أو الجنح في الدعوى العمومية والدعوى المدنية معاً جاز للمدعى المدني أن يطعن في الحكم بطريق الاستئناف أو بطريق النقض والإبرام فيما يختص بحقوقه المدنية دون غيرها وحيث أنظر الدعوى المدنية أمام المحكمة الاستئنافية أو أمام محكمة النقض والإبرام بدو الدعوى العمومية التي تكون انتهت بصيرورة الحكم الصادر فيها نهائياً لم يمدد الطعن فيه .

ولكن ما الحكم إذا سقطت الدعوى العمومية بسبب آخر كضي  
 المدة أو العفو؟ اختلفت الآراء، ف يرى البعض استمرار نظر الدعوى المدنية  
 والحكم فيها قياساً على الحالة الأولى ولأن التلازم بين الدعويين لا يشترط  
 إلا وقت رفع الدعوى فوجود الدعوى العمومية هو شرط أساسى لقبول  
 الدعوى المدنية ولكن استمرار الأولى ليس شرطاً لاستمرار الثانية .  
 ويرى آخرون أنه لما كانت الدعوى المدنية لا تنظر أمام المحاكم الجنائية إلا  
 تبعاً للدعوى العمومية فيترتب على سقوط الثانية عدم جواز استمرار الأولى  
 وذلك فى أية حالة كانت عليها الدعوى حتى أمام الاستئناف أو النقض  
 والابرار فتتخلل عنها المحكمة الجنائية ولا يبق إلا رفعها من جديد للمحكمة  
 المدنية ويرى غيرهم أنه إذا سقطت الدعوى العمومية قبل الحكم الابتدائى  
 فيترتب على سقوطها عدم امكان الاستمرار فى الدعوى المدنية أمام المحكمة  
 الجنائية أما إذا لم تسقط إلا بعد الحكم الابتدائى فإن سقوطها لا يحرم  
 الخصوم من الطعن فى الحكم فيما يختص بحقوقهم المدنية ويمكن للمحكمة  
 المختصة بنظر الطعن أن تفصل فى الدعوى المدنية بمجرد ما ( مادة ١٧٦  
 و٢٢٩ جنابات )

كيف ترفع الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية : يجب التمييز بين حالتين  
 (١) أن تكون النيابة العمومية قد رفعت الدعوى العمومية وفى  
 هذه الحالة يحضر المدعى فى الجلسة ويطلب من المحكمة شفهاً بقوله بهذه  
 الصفة والحكم له بالتعويض الذى قدره ثم يدفع الرسوم التى تقررها  
 المحكمة ويسير فى الدعوى وقد نصت المادة ٤٤ جنابات على جواز تقديم  
 الدعوى المدنية فى أية حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة

وحكمت المحاكم بأن المرافعة تتم بمجرد صدور الحكم الابتدائي في الجنح والمخالفات وتقدير افعال باب المرافعة قبل المداولة في الجنايات فلا يجوز إذن رفع الدعوى المدنية لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية عند نظر الدعوى العمومية أمامها لأن ذلك فيه حرمان المتهم من إحدى درجتي القضاء في الدعوى المدنية ولا يبقى أمام المدعى المدني إلا الطريق المدني (٢) أن لا تكون النيابة العمومية قد رفعت الدعوى العمومية وفي هذه الحالة يجوز للمدعى في مواد الجنح والمخالفات أن يحرك الدعوى العمومية برفعه دعواه المدنية إلى المحكمة المختصة بنظر الجريمة مع تكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها بشرط أن يرسل أوراقه إلى النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام (٥٢ جنائيات) وأما في الجنايات فليس له حق تحريك الدعوى العمومية ولا يكون له إلا انتظار رفعها من النيابة العمومية فان رفعتها دخل فيها وطالب بحقوقه المدنية كما تقدم وإلا التجأ إلى المحاكم المدنية

تنازل المدعى المدني :- الدعوى المدنية ملك خاص للمدعى المدني وله أن يرفعها أو يتنازل عنها مؤبدًا أو مؤقتًا فالتنازل المؤبد يكون عن نفس الحق في التعويض والتنازل المؤقت يكون عن مجرد الدعوى مع بقاء نفس الحق فهو عبارة عن تأجيل المطالبة فقط ويرى من ذلك

(أولاً) أن التنازل من المدعى المدني يعتبر قاصراً على الدعوى فقط إلا إذا صرح بأنه عن نفس الحق

(ثانياً) أن التنازل يكون قاصراً على الدعوى المدنية ولا تأثير له على الدعوى العمومية حتى في حالة ما إذا كانت الدعوى العمومية لم تحرك إلا

من المدعى المدني تسقط الدعوى المدنية بالتنازل وتبقى الدعوى العمومية أمام المحكمة ويجب عليها الفصل فيها

العود الى رفع الدعوى المدنية : — الدعوى المدنية إما أن تكون قد رفعت أولاً الى المحكمة الجنائية أو الى المحكمة المدنية فإذا كانت قد رفعت أولاً الى المحكمة الجنائية وتركها المدعى المدني فلا شيء ينعمة من رفعها ثانياً أمام نفس المحكمة الجنائية مادامت الدعوى الجنائية لم يتم الفصل فيها وإلا فلا يبقى أمامه إلا المحاكم المدنية أما إذا كانت قد رفعت أولاً الى المحاكم المدنية وتركت فلا يجوز للمدعى المدني أن يعود الى رفعها الى المحاكم الجنائية لا مباشرة ولا أثناء نظر الدعوى العمومية (٣٩ جنائيات) فلا يجوز له رفعها إلا أمام المحاكم المدنية ثانياً وتكون القاعدة اذن أن انتقال الدعوى المدنية من المحاكم الجنائية الى المحاكم المدنية جائز بخلاف العكس فان مجرد رفع الدعوى المدنية الى المحاكم المدنية يسقط الحق في رفعها بعد الى المحاكم الجنائية

### سقوط الدعوى المدنية

- (١) الصلح والتنازل : — الدعوى المدنية ملك خاص للمدعى المدني فيجوز له أن يتنازل عنها في جميع الأحوال سواء بمقابل أو بدون مقابل
- (٢) وفاة الجاني : — تسقط بها الدعوى العمومية ولكن لا تأثر لها على الدعوى المدنية فيجوز رفعها على ورثته ولكنهم لا يطالبون بشيء إلا من تركته فإذا لم يترك تركه فلا شيء عليهم
- (٣) مضى المدة : — تسقط الدعوى المدنية أيضاً بمضى المدة ولكن

بـخمس عشرة سنة وعاليه فيجوز أن تبقى الدعوى المدنية بمد سقوط الدعوى  
العمومية بمضى المدة كما يستفاد ذلك من المادة ٢٨٢ جنائيات

## الضبطية القضائية

وظيفتها : — الضبطية القضائية هي السلطة التي من وظيفتها جمع  
الاستدلالات الموصلة للتحقيق والدعوى ( مادة ٣ و ١٠ جنائيات ) فالنيابة  
العمومية لا يمكنها إجراء الاتهام أو إجراء التحقيق إلا اذا علمت بوقوع  
الجريمة وظروفها وهذا العلم يجوز أن يصل إليها من أى طريق ومن أى  
شخص سواء كان موظفاً أو غير موظف ( ٧٠٦ جنائيات ) ولكن الارتكان  
على تبليغ الجريمة ممن عاينها أو من نفس الجرم عليه ليس فيه الضمان الكافى  
لحصول هذا التبليغ بالفعل فان الافراد قد لا يهتمون بالتبليغ أو يهملونه تبعاً  
لمصالحهم الشخصية لذلك أوجد القانون الضبطية القضائية وجعل من  
وظيفتها استكشاف الجرائم وجمع الاستدلالات فيها وتبليغها للنيابة لاجراء  
الاتهام أو التحقيق بناء عليها فوظيفتها اذن ليست نفس التحقيق بل جمع  
الاستدلالات الموصلة اليه أو المسهلة له

مأمورو الضبطية القضائية : — يكون من مأمورى الضبطية القضائية  
في دوائر اختصاصهم أعضاء النيابة العمومية ومعاونوها — وكلاء المديريات  
والمحافظات — حكام دارو البوليس فى المديريات والمحافظات ووكلاؤهم —  
رؤساء أقلام الضبط — مأمورو المراكز والأقسام — معاونو المديريات  
والمحافظات — معاونو البوليس والملاحظون — رؤساء نقط البوليس —  
نظار ووكلاء محطات السكة الحديد المصرية — العمدة والمشايخ الذين يقومون



بالاعمال في حال غياب العمد أو حصول ما يمنهم من القيام بالاعمال -  
مشايخ الخفراء - صولات البوليس - جميع الموظفين المخول لهم هذا  
الاختصاص إما في محال معينة أو بالنسبة لجرائم تتعلق بالوظائف التي يؤدونها  
(مادة ٤ جنائيات) أنظر هامش هذه المادة في القانون ثم الملحق في  
ذيله ص ٨٢

الضبطية الادارية :- الضبطية الادارية هي التي من وظيفتها منع وقوع  
الجرائم ولا يوجد في القانون طرق مخصوصة للوصول الى هذه الغاية بل أن  
تحقيقها متروك الى السلطة الادارية ولذلك سميت بالضبطية الادارية. فمثلاً  
الخفيير يجتهد أثناء مروره على المنازل ليلاً في منع وقوع السرقات فهو إذن  
يؤدي وظيفة الضبطية الادارية والداورية الليلية في تفتيشها على نظام الخفر  
ومراقبتها تيقظهم وسهرهم تشتغل لمنع وقوع الجرائم وهكذا  
ولكن اذا وقعت جريمة بالفعل رغم هذه الاحتياطات نشأت وظيفة  
اخرى وهي ضبط الجاني والامتدلال على جانيته وهذه الوظيفة من  
خصائص الضبطية القضائية وسميت كذلك لأن أعمالها إذن تتعلق بقضية  
معينة ويجب أن تكون اجراءاتها مطابقة لنصوص القانون  
ومأمورو الضبطية الادارية هم نفس مأموري الضبطية القضائية وكل  
الموظفين الآخرين الذين يعاونونهم في منع الجرائم كعساكر البوليس والخفراء  
وامبات مأموري الضبطية القضائية :- يجب على مأموري الضبطية  
القضائية أن يقبلوا التبليغات التي ترد اليهم في دائرة وظائفهم بشأن الجنائيات  
والجنح والمخالفات وأن يسمحوا بها فوراً للنيابة العمومية بالمحكمة التي من  
خصائصها الحكم في ذلك (٩ جنائيات) ولكن قد جرى العمل بتبليغ

الجنایات والجنح المهمة فقط وأما في الجنح الاخرى والمخالفات فيكتفى بإرسال المخضر بعد تخريره والغرض من ابعاث التبليغات للنيابة هو تمكينها من الحضور لمباشرة التحقيق بنفسها

وبعد قبول البلاغ يجب عليهم وعلى رؤوسهم أن يستحصلوا على جميع الايضاحات ويجروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي يصير تبليغها اليهم على الوجه المتقدم بيانه أو يعلون بها بأي كيفية كانت وعليهم أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت الوقائع الجنائية ويجرروا مخضراً يرسل للنيابة العمومية مع الاوراق الدالة على الثبوت (١٠ جنایات)

الفصل في معرفة مأموري الضبطية القضائية : — ولو أن مأموري الضبطية القضائية ليس من وظائفهم التحقيق بل فقط جمع الاستدلالات الموصلة أو المسهلة له (مادة ٣ و ١٠ جنایات) إلا أنه توجد بعض احوال يكون لهم فيها صفة المحققين ويجرون تحقيقاً بالمعنى القانوني وهذه الاحوال هي : — (١) حالة التاديس بالجريمة فان مأموري الضبطية القضائية تكون لهم فيها سلطة التحقيق في جميع الاحوال (٢٧ و ٢٨ جنایات) (٢) حالة الانتداب من النيابة العمومية لاجراء التحقيق في قضية معينة فانه يجوز للنيابة أن تنتدب أحد مأموري الضبطية القضائية لاجراء بعض أو كل الاعمال التي من خصائصها في أي قضية (٢٦ و ٢٩ جنایات) ويكون إذن للمأور المذكور نفس سلطة النيابة في التحقيق (٣) حالة الانتداب من وزير الحقانية للقيام بأعمال النيابة العمومية أمام المحاكم المركزية فان مأمور الضبطية القضائية المنتدب بهذه الكيفية تكون له وظيفة النيابة العمومية فيما يخص

باجراء التحقيق في القضايا التي من اختصاص المحاكم المذكورة النظر فيها  
(مادة ٥ من قانون محاكم المراكز) (٤) حالة الانتداب من النائب  
العمومي لأداء وظيفة النيابة أمام محاكم المخالفات (١٢٨ جنابات) فيكون  
للمأموري الضبطية القضائية اجراء التحقيق في المخالفات التي من اختصاص  
المحاكم المتدئين لها.

ولمعرفة صفة الاعمال التي يجريها رجال الضبطية القضائية ان كانت من  
قبيل جمع الاستدلالات أو من قبيل التحقيق أهمية كبرى فيما يختص  
بانقطاع المدة التي تسقط بها الدعوى العمومية (٢٧٩ جنابات) وكذلك  
أمر الحفظ الذي يمنع من إعادة رفع الدعوى هو الذي يصدر بعد التحقيق  
كما سنأتي (٤٢ جنابات)

التلبس بالجريمة : - مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية (أى بالجريمة)  
هى رؤيته حال ارتكابها أو عقب ارتكابها بزهة يسيرة ويعتبر أيضاً أن  
الجاني شوهد متلبساً بالجناية اذا تبينه من وقعت عليه الجناية عقب وقوعها  
بزمن قريب أو تبعته العائمة مع الضياع أو وجد في ذلك الزمن حاملاً  
لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه  
مرتكب الجناية أو مشارك فيها (مادة ٨ جنابات) وإذن فيوجد نوعان  
من التلبس : التلبس الحقيقي والتلبس الاعتبارى . فالحقيقى هو مشاهدة  
الجاني حال ارتكاب الجناية بالفعل . والاعتبارى هو مشاهدته عقب  
ارتكابها بزهة يسيرة في ظروف يستدل منها على ارتكاب الجناية

وامايات مأمورى الضبطية القضائية في أموال التلبس : - يجب على  
مأمورى الضبطية القضائية في حالة تلبس الجاني بالجناية أن يتوجه

بلا تأخير الى محل الواقعة ويجزر ما يلزم من الحاضر ويثبت حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذي وقعت فيه ويسمع شهادة من كان حاضراً أو من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة وفاعلها (المادة ١١ جنائيات)

سلطة مأموري الضبطية القضائية في أموال التلبس : — يجوز لمأموري الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية أن يأمر بالقبض على المتهم (١٥ جنائيات) ويجوز له أيضاً أن يدخل منزله ويفتشه ويضبط كل ما يجده في أى محل كان من أسلحة وآلات وغيرها مما يظهر أنه استعمال في ارتكاب الجناية ويمكن الوصول به الى كشف الحقيقة وعليه أن يجزر محضراً بما يحصل من هذه الاجراءات (مادة ١٨ جنائيات) ويجوز له أن يمنع الحاضرين من الخروج من محل الواقعة أو من التباعد عنها حتى يتم تحرير المحضر ويسوغ له أيضاً أن يستحضر في الحال من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة (المادة ١٧ جنائيات) وإذا خالف أحد الحاضرين أمر المأمور المذكور بعدم الخروج أو التباعد أو امتنع أحد ممن دعاهم عن الحضور يذكر ذلك في المحضر وتحكم محكمة المخالفات على المخالف بالحبس مدة لا تتجاوز اسبوعاً أو بغرامة لا تزيد عن جنيه مصرى ويكون حكمها في ذلك بناء على المحضر الذى يجب اعتباره حجة لديها (١٣ و ١٤ جنائيات)

سلطة مأموري الضبطية القضائية في غير أموال التلبس : — اذا لم يكن المتهم متلبساً بالجريمة فلا يجوز لمأموري الضبطية القضائية القبض عليه إلا اذا وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع جريمة منه أو على الشروع في ارتكابها أو على وقوع جريمة سرقة أو نصب أو تعدي شديد أو اذا لم يكن للمتهم محل

معين معروف بالقطر المصري (١٥ جنابات) أو كان المتهم موضوعاً تحت  
مراقبة البوليس وتحققت الشبهة ضده (٢٣ جنابات) كذلك لا يجوز  
تفتيش منزل المتهم في غير حالة التلبس إلا إذا كان موضوعاً تحت مراقبة  
البوليس بشرط أن يحصل هذا التفتيش بحضور عمدة البلد وأحد المشايخ  
أو بوجود الشيخ القائم بالأعمال في حالة تغييب العمدة وشيخ آخر وفي  
المدن بحضور شيخ القسم وشاهد (٢٣ جنابات) وفي غير ذلك لا يجوز  
تفتيش منزل المتهم إلا برضائه.

كيفية الضميمة على المتهم وسروطه : — إذا كان المتهم حاضراً فله أمور  
الضبطية القضائية أن يأمر بالقبض عليه ويذكر ذلك في المحضر وان لم يكن  
حاضراً فيصدر أمراً بضبطه وأحضاره ويسلم الأمر بالضبط والاحضار لأى  
محضر أو لأى مأمور من مأمورى الضبط والربط لتنفيذه (١٥ - ١٧  
جنابات) وبعد سماع أقواله في الحالتين أن لم يأت بما يبرئه يجب إرساله  
في ظرف ٢٤ ساعة الى المحكمة التى من خصائصها ذلك ليكون تحت  
تصرف النيابة العمومية وتشريع النيابة في استجوابه في ظرف ٢٤ ساعة  
أخرى (١٥ جنابات)

التصرف بالأشياء المضبوطة : — الأشياء التى تضبط توضع في حرز  
مغلق وتربط ويختم عليها ويكتب على شريط من الورق داخل تحت الختم  
تاريخ المحضر المحرز بضبط تلك الأشياء وتذكر المادة التى حصل لأجلها  
الضبط (مادة ٢٠ جنابات) والغرض من وضع تلك الأشياء في حرز  
مختوم هو عدم إمكان تغييرها أو تغيير أو محو الآثار التى عليها والغرض  
من كتابة تاريخ المحضر ونوع التهمة هو سهولة تمييزها عن غيرها عند طلبها

ومع كون المادة تكنفى بكتابة تاريخ المحضر فقط فإن العمل قد جرى على كتابة غمرة المحضر بدل التاريخ لأن المحاضر لها غمرة متسلسلة بحسب تحريرها وقد يحرر منها جملة في اليوم الواحد فالاختصار على تاريخ المحضر لا يزيل الالتباس خصوصاً عند وجود جملة محاضر من نوع واحد لشخص واحد ويجب أن تبقى هذه الأشياء في مخزن المحكمة على ذمة القضية حتى يصدر الحكم النهائي في الدعوى إلا إذا كان وجودها ليس له أهمية في الدعوى فيجوز تسليمها لأصحابها كالمسروقات التي لا يوجد نزاع في ملكيتها والأشياء المضبوطة التي لا يطلبها أصحابها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ ضبطها تصير ملكاً للحكومة بلا احتياج إلى حكم يصدر بذلك (مادة ٢١ جنائيات) وإذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات فللنيابة العمومية أن تبعية بطريق المزاو العموى متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق وفي هذه الحالة يكون لصاحبه أن يطالب في الميعاد بالتمن الذي يبيع به

تبعية مأمورى الضبطية القضائية للنيابة العمومية : — النائب العموى هو المدير العام لمأمورى الضبطية القضائية وهم تابعون على وجه العموم للنيابة العمومية فيما يتعلق بوظيفتهم القضائية ( ٦٠ و ٦١ من لأئحة ترتيب المحاكم الالهية ) وعلى وجه العموم فإن كل الاعمال التي يجرها مأمورو الضبطية القضائية إنما يجرونها لحساب النيابة العمومية ولذلك إذا اقتضى الحال توجه مأمور الضبطية القضائية إلى محل الواقعة لاجراء التحقيق في حالة التلبس يجب عليه أن يخطر النيابة العمومية بذلك ( مادة ٧٧ جنائيات ) لتتمكن من الحضور بنفسها وإذا حضر أحد أعضاء النيابة في أثناء التحقيق المذكور

فله أن يتممه بنفسه أو يأذن لمأمور الضبطية القضائية المباشر له باتمامه ( ٢٥ جنایات ) ويجوز لكل من أعضاء النيابة أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبطية القضائية ببعض أو كل التحقيق فى أى قضية معينة ( ٢٦ و ٢٩ جنایات ) كأن يكلفه بتفتيش منزل المتهم أو إسماع شهادة بعض الشهود أو بعمل معاينة أو ينتدبه لاجراء التحقيق كله فى قضية معينة بدون تخصيص الاجراءات

### علاقة البوليس بأعضاء النيابة فى التحقيقات الجنائية

منشور مشترك أرسل الى المديرين وأعضاء النيابة العمومية من وزارتي الحقانية والداخلية بخصوص التحقيقات الجنائية : —

دل الاحصاء الجنائى فى السنين الاخيرة على زيادة الوقائع التى حفظت مؤقتاً وكان من نتائج هذه الزيادة تشجيع الجناة الذين فروا بناء على ذلك من يد العدالة وسريان الشعور بفقدان الأمن العام وقد همت هذه الحالة زميلي ناظر الداخلية كما همته بالضرورة فبحثنا عن الاسباب الداعية اليها وبان لنا أن من تلك الاسباب ما هو راجع الى فقدان روح التضامن عند العاملين المهيمين المشتركين فى انجاح التحقيقات الجنائية وهما النيابة والبوليس على أن وجود هذا التضامن هو من الامور الضرورية لذلك أقره مجلس النظائر بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٨٩٥ وبلغ قراره هذا وما اقتضاه من البيان والايضاح الى رجال البوليس والنيابة فى منشورين أرسلنا الى الفريقين من قبل نظارتي الحقانية والداخلية بتاريخ ٢٠ و ٢٢ من الشهر المذكور

ومن أجل هذا قرر زميلي وأنا أن ندعو الموظفين التائبين لنا بواسطة  
المشور الحالى الى أن يراعوا تمام الدقة والعناية المبادئ التى تقررت من قبل  
بهذا الخصوص

المصاحتان المذكورتان وإن كانتا ممتازتين عن بعضهما وتابعتين لنظارتين  
ممتازتين فانهما تقسمان بينهما تبعة حفظ الأمن العام وتشتركان فى المقصد  
الواحد وهو تعقب الجناة وفى الوسيلة الواحدة وهى التحقيق الجنائى كل  
واحدة منهما فى الدائرة التى رسمت لها وعلى قدر معارفها فصاحة البوليس  
تضبط الوقائع وتبلغها الى النيابة وتقدم لها التهمين وتجمع أدلة الاثبات  
وأعضاء النيابة يباشرون التحقيق وقيمون الدعوى أو يحفظون القضايا فمن  
أجل ذلك كان نجاح التحقيق موقوفاً على المشاركة الحقيقية بين الهيئتين  
ولكى تتفقا فى عملهما ينبغى أن توجد الثقة عند كل منهما فى الأخرى وأن  
يتبادلا تبعة عملهما وهما فى القيام بمهمتهما تعمل احداها بمعارفها القانونية والفنية  
والاخرى بمعارفها العملية بالناس والاشياء الموجودة بالمكان الذى تعملان  
فيه وما غرضهما من ذلك كله جلاء الحقيقة ومما لا شبهة فيه أنه إذا أدى  
هذا العمل الى النتيجة المرصية كان مفيداً فى الأمن العام بتحقيق العقوبة  
للجناية وإشهار أحكام معاقبة الجناة يؤثر فى سلطة الحكومة فيؤيد نفوذها  
وعليه كانت الحكومة نفسها هى التى يهمها نجاح التحقيقات الجنائية كما  
يهمها ذلك أيضاً بالنظر للقائمين مقامهم فى الاقاليم أعنى المحافظين والمديرين  
الذين يعملون باسم كل ناظر وبالنيابة عنه (أمر عال فى ١٣ أغسطس  
سنة ١٨٨٨) فن أجل هذا وبالنظر الى التبعة الملقاة على عاتقهم فى استتباب



الامن بمديرتهم كانت من الواجب عليهم أن يراقبوا بالدقة سير المصلحة المختصة بتحقيق الجنايات وعقوبة الجناة كما يراقبون المصالح العمومية الاخرى كما انه يجب على رؤساء هذه المصالح ومنهم رؤساء النيابة تطبيقاً للقواعد التي يثبت في قرار مجلس النظار السابق ذكره أن يعملوا ما فيه إيقاف المديرين على سير التحقيق في الوقائع المهمة وفي جميع الوقائع الاخرى التي يشيرون اليها أن يتفقدوا معهم على اتخاذ أولى الطرق لاكتشاف الجناة أما ما يجب اتباعه في حالة عدم اتفاق المدير مع النيابة على الطريقة الواجب اتخاذها في قضية معينة فهو موضح في الفصل السادس من قرار مجلس النظار المشار اليه المؤرخ ٨ ابريل سنة ١٨٩٥ ولما كان أعضاء النيابة مسئولين عن تبعة كل تحقيق وجب عليهم الا يهملوا أمراً من شأنه ارشاد السلطة الادارية الى الطريق الذي يجب عليهم سلوكه في مجتنب عن الحقيقة كذلك يجب عليهم أيضاً أن يجتهدوا في الانتقال فورا الى محلات الوقائع ليتمكنوا من مباشرة تحقيق المسائل المهمة بأنفسهم فاذا سبقهم اليها رجال الضبطية القضائية ابتدأوا التحقيق وجب عليهم أن يسيروا طبقاً للتعليمات التي اشتمل عليها منشور النائب العمومي المؤرخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٧ ويجب على أعضاء النيابة أن يروا في موظفي البوليس شركاء ومساعدين ذوي معارف محلية ممن لا يستغنى عن مساعدتهم وعليهم الاستفادة من معارفهم ومساعدتهم في انجاح التحقيقات ومن أجل ذلك يجب أن تكون المحاسبة منبثة في علاقتهم معهم وأن يشقوا بهم كذلك يجب على موظفي البوليس ومستخدميه أن لا ينسوا أن أعضاء النيابة هم مديروا التحقيقات الجنائية فيجب عليهم أن ينظروا اليهم بأنهم حفظة القانون وبأنهم هم مرشدوهم على الأخص في المسائل القضائية وأن يستفيدوا

من معارف النيابة القضائية ليكون سيرهم منطبقاً على ما ينبغي وليصونوا عملهم من تمدي الجدل فيه ومن مخالفة القانون وعلى المحافظين والمديرين بصفة كل واحد منهم الرئيس الأكبر في مديريته والنائب عن السلطة العليا أن يلاحظوا استتباب حسن العلاقات بين أعضاء النيابة والموظفين الإداريين حتى يشتمل السكل بوفاق الى الغرض العام .

## التحقيق بمعرفة النيابة

سلطة الاتهام وسلطة التحقيق : النيابة العمومية هي السلطة الموكول لها استكمال الدعوى العمومية ضد المتهم فهي بطبيعتها سلطة اتهام وقد جرى القانون الفرنسي على الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة التحقيق فجعل الأولى من اختصاص النيابة العمومية والثانية من خصائص قاضي التحقيق فهي تهم وهو يحقق التهمة بناء على طلبها ولا يجوز للنيابة أن تحقق كما لا يجوز لقاض التحقيق أن يتهم أى يشرع في التحقيق من تلقاء نفسه إلا في حالة التلبس فيجوز لكل منهما الجمع بين السطتين فللنيابة أن تجري تحقيقاً ولقاضي التحقيق أن يشرع فيه من تلقاء نفسه .

ولما صدر قانون تحقيق الجنايات المبرى في سنة ١٨٨٣ وجرى أيضاً على هذا المبدأ أى جعل الاتهام من خصائص النيابة والتحقيق من خصائص قاضي التحقيق بالحدود السابقة ثم صدر ذكرى ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ بتعديل هذه الطريقة وأعطى للنيابة العمومية سلطة التحقيق علاوة على سلطة الاتهام نجازاً للعمل فصار لها أن تهم وتحقق التهمة بنفسها ولكنه لم يلغ وظيفة قاضي التحقيق بالمرّة بل أبهاها وجعلها قاصرة على جرائم معينة واختيارية

للىابة فان شاءت حققت بنفسها وان شاءت طلبت منه اجراء التحقيق في تلك الجرائم وكان قاضى التحقيق يدين في كل محكمة ابتدائية من بين قضائتها لمدة سنة بقرار من ناظر الحقانية وأخيراً صدر قانون تحقيق الجنائيات الجديد في سنة ١٩٠٤ وأبقى في يد النيابة ساطة التحقيق علاوة على سلطة الاتهام كما أبقى وظيفة قاضى التحقيق على الطريقة السابقة ولكنه وجد أن القضايا التي تحال عليه قليلة فقرر أنه عند ما تريد النيابة تحقيق قضية بمعرفة قاضى التحقيق تعال من رئيس المحكمة الابتدائية أن ينتدب لها قاضياً لذلك مواز المحقق أو مأمور : والتحقيق جاز فقط وليس محتماً في المخالفات والجنح فيمكن للنيابة العمومية أن ترفع الدعوى بناء على مجرد محاضر الاستدلالات كما يمكن للمدعى المدني أن يرفعها مباشرة . أما في الجنائيات فالتحقيق واجب حيث أنها لا تحال على المحكمة إلا بقرار من قاضى الإحالة أو قاضى التحقيق بعد اجراء التحقيق ولا يجوز رفعها مباشرة من النيابة أو من المدعى المدني .

وينقسم التحقيق بمعرفة النيابة الى قسمين : — (١) في الطرق الاحتياطية الجائز اتخاذها ضد شخص المتهم (٢) الاجراءات المختصة بجمع الأدلة .

## في الطرق الاحتياطية الجائز اتخاذها

ضد شخص المتهم

الفرصة من مضور المتهم أمام المحقق : المقصود من حضور المتهم أمام المحقق أمران (أولاً) استجوابه للوقوف منه على حقيقة التهمة

(ثانياً) التمكن من منعه من الفرار أو من تأثيره على مجرى التحقيق ففى الحالة الاولى يحضر ليدافع عن نفسه وتؤخذ أقواله المؤيدة للتهمة بصفة اعتراف ويكفى حينئذ دعوته للحضور أمام المحقق وفى الحالة الثانية يصدر أمر إما بضبطه وإحضاره وإما بحبسه ولتكلم إذن على التكليف بالحضور وأمر الضبط والاحضار وأمر الحبس

التكليف بالحضور : - هو عبارة عن مجرد دعوة المتهم للحضور أمام المحقق فى زمان ومكان معينين لاستجوابه وهذا التكليف لا يخول حق استعمال القوة لا كراه المتهم على الحضور بل تترك له الحرية التامة لحضوره باختياره ولذلك لا يستعمل عادة إلا فى القضايا البسيطة التى لا يخشى فيها من هروب المتهم أو من تأثيره فى التحقيق ولم ينص القانون صراحة على التكليف بالحضور بل فقط نوه عنه بالمادة ٣٦ جنائيات ولذلك لم يتكلم عن شكله ولا عن كيفية أعلانه ولكنه ككل إعلان يجب أن يذكر فيه كل البيانات اللازمة لمعرفة المتهم وتوصيل الاعلان اليه كاسمه ولقبه وصناعته وعمل إقامته ويجب أن يكون مؤرخاً ومشتبلاً على امضاء من أصدره ويعلن على يد أى محضر أو أى مأور من مأورى الضبط والربط فيطلع المتهم عليه ويسلمه صورة منه ويؤشر على الاصل بتسليم هذه الصورة ويستضى المتهم على هذا التأشير إن امكن وإن لم يوجد المتهم فى منزله فتسلم الصورة بالطريقة المتقدمة الى أحد أقاربه المقيمين معه فى منزل واحد وإذا وجد المنزل مقفولا ولم يوجد أحد ممن ذكروا تسلم الصورة لحاكم البلدة وهو يبحث على المتهم ويسلمها اليه

أمر الضبط والاحضار : - هو عبارة عن الأمر الصادر من النيابة

لاحد المحضرين أو أحد رجال الضبط والربط بالقبض على المتهم وإحضاره وهو في جوهره كأمرك التكليف بالحضور إذ الغاية من الاثنين حضور المتهم ولكنه يختلف عنه في طريقة تنفيذه وفي شكله إذ التكليف بالحضور موكول بتنفيذه لنفس المتهم بخلاف أمر الضبط والاحضار فإنه ينفذ عليه قهراً وإذا أبي الحضور في الحال مع من أعلنه كان لهذا الأخير إحضاره بالقوة في أمر التكليف بالحضور الخطاب وجه للمتهم بدعوته للحضور وأما في أمر الضبط والاحضار فإن الخطاب موجه للمحضر أو للضابط الإداري بالقبض على المتهم وإحضاره ويلزم أن يكون أمر الضبط والاحضار ممضياً أو مختوماً ممن أصدره ومشتعلاً على اسم المتهم بالإيضاح الكافي على قدر الامكان ووشتملاً أيضاً على موضوع التهمة وعلى التنبيه على من يكون حامله من المحضرين أو من أموري الضبط والربط بأن يقبض على المتهم ويحضره أمام المحقق ويلزم أن يكون مؤرخاً (٤٠ و ٩٥ جنايات)

منى يجوز إصدار أمر الضبط والاحضار :- يجوز إصدار أمر الضبط والاحضار إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة معاقباً عليها بالحبس وكانت هناك دلائل قوية على التهمة (٣٥ جنايات) وإذن فلا يجوز إصداره في المخالفات ولا في الجنح المعاقب عليها بالغرامة فقط لأن الغرض من ضبط المتهم وإحضاره هو التمكن من حبسه بعد استجوابه إذا لم يأت بما يبرؤه والحبس لا يجوز إلا في الأحوال السابقة

تنفيذ أمر الضبط والاحضار :- يجب اطلاع المتهم على أصل الأمر الصادر بضبطه وإحضاره عند تنفيذه ويجب تسليمه صورة منه ويوقع على الاصل بالاستلام (٩٧ جنايات) وإذا تعذر إحضار المتهم فوزاً أمام المحقق

بسبب بعد المسافة أو ضيق وقت ضبطه يصير إيداعه مؤقتاً في محل مأمون في السجن منفرداً عن الأشخاص المحكوم عليهم أو الأشخاص المسجونين بناء على أوامر صادرة بذلك (٩٦ جنابات) ولا يجوز تنفيذ أمر الضبط والاحضار بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدوره ما لم يؤثر عليه من النيابة تأشيراً جديداً مؤرخاً والعلّة في ذلك أن هذا الأمر يصدر أثناء التحقيق بناء على الحالة التي كانت عليها الدعوى وقت صدوره وهذه الحالة قد تتغير باستمرار التحقيق ويزول السبب الذي استوجب الأمر المذكور

ولما كان الغرض من ضبط المتهم وأحضاره هو استجوابه بمعرفة المحقق لمعرفة براءته أو إدانته قررت المادة ٣٥ جنابات وجوب استجوابه في ظرف ٢٤ ساعة من وقت تنفيذ الأمر بالضبط والاحضار حتى إذا ظهرت براءته لا يكون قد حجز طويلاً بلا فائدة وفي هذه الحالة تخلى النيابة سبيله وألا تصدر أمراً بحبسه وقد تقدم أنه إذا أرسل المتهم للنيابة مقبوضاً عليه بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية وجب عليها استجوابه في ظرف ٢٤ ساعة من وقت وصوله إليها (١٥ جنابات)

## أمر الحبس

مقتضى وممن يجوز إصدار أمر الحبس : - لا يجوز إصدار أمر الحبس إلا في الأحوال التي يجوز فيها إصدار أمر الضبط والاحضار وبأحد الشروط الآتية : -

(١) إذا كان المتهم سلم الى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه بمعرفة  
أحد مأموري الضبطية القضائية عملاً بالمادة ١٥ جنائيات تبس  
(٢) إذا لم يحضر المتهم رغم تكليفه بالحضور  
(٣) إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة جائز أن يحكم من أجلها بالحبس  
مدة سنتين على الأقل أو كانت جنحة من الجنح المنصوص عليها في المواد  
٨٨ و ١٢٠ و ١٤٨ و ١٦٢ و ١٩٢ و ٢٤٠ و ٢٤٩ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣١٠ و ٣٢٣ و ٣٢٤  
و ٣٢٥ عقوبات أي جنح الصياح لاثارة الفتن وهروب المحبوسين أو المقبوض  
عليهم والاغراء على ارتكاب الجنايات أو الجنح بواسطة النشر أو الصياح  
ونشر الاخبار الكاذبة وادخال البضائع المنوع دخولها في القطر او عرضها  
للبيع والفعل العنفي الفاضح المخجل بالحياء وتمريض الاطفال للخطر وفتح  
المحلات للعب القمار وعمل لوتورية بدون رخصة وقتل الحيوانات المعدة  
للركوب والجر

قضى هذه الاحوال يجوز للنيابة أن تصدر أمراً بحبس المتهم وأما في  
الاحوال الاخرى فانه لا يجوز لها ذلك إلا بعد الاذن لها بالكتابة من  
القاضي الجزئي (٣٦ جنائيات) وقد نصت هذه المادة على أنه يجب أن  
يستجوب المتهم في ميعاد الأربع والعشرين ساعة التالية لتنفيذ الامر  
بالحبس عليه وقد تقدم أنه اذا أمرت النيابة بضبط المتهم وجب عليها أن  
تستجوبه في الاربعة وعشرين ساعة التالية لضبطه وحيث لا يوجد ما يدعو  
لاعادة استجوابه عند الامر بحبسه بعد ذلك ويكون المقصود إذن من عبارة  
المادة الحالة التي تصدر فيها النيابة الامر بالحبس مباشرة بدون سبق إصدار  
(٩)

أمر بالضبط والاحضار ويكون القبض على المتهم تنفيذاً لأمر الحبس  
فيجب استجوابه في بحر الأربع والعشرين ساعة التالية لهذا التنفيذ  
لأى مرة يجوز اصرار أمر الحبس :- يجب التفرقة بين أمر الحبس  
الذى يصدر من النيابة من تلقاء نفسها وبين الذى يصدر منها باذن القاضى  
الجزئى ففى الحالة الاولى نصت المادة ٣٧ جنائيات على أنه لا يكون الأمر  
بالحبس الصادر من النيابة بغير اذن القاضى الجزئى نافذ المفعول إلا لمدة  
الاربعة الايام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه اليها اذا كان مقبوضاً عليه  
من قبل وفى الحالة الثانية أى اذا كانت الامر صادراً باذن القاضى الجزئى  
فانه يكون نافذاً لمدة أربعة عشر يوماً (٣٨ جنائيات)

المعارضة فى أمر الحبس :- اذا صدر الامر بالحبس ابتداءً بناءً  
على الاذن به من القاضى الجزئى يجوز للمتهم اذا لم يكن استجوبه القاضى  
المذكور أن يعارض فى هذا الامر أمامه بتقديمه الى النيابة أو الى مأمور  
السجن طلباً بذلك فى اليومين التالين لحبسه وبموجب الحكم فى هذه المعارضة  
فى الثلاثة الأيام التالية لتاريخ هذا الطلب (٣٨ جنائيات) وأما أمر الحبس  
الصادر من النيابة بغير اذن القاضى الجزئى لمدة أربعة أيام فلا يجوز المعارضة  
فيه من المتهم

استمرار مدة الحبس :- اذا انتهت مدة الحبس فى كاتى الحالتين وكان  
من الضرورى استمراره وجب على النيابة أن تحصل فى أثناء هذه المدة على  
إذن بالكتابة من القاضى الجزئى لامتدادها (مواد ٣٧ و ٣٩) ويكون هذا  
الامتداد لمدة أربعة عشر يوماً ويجوز تكراره بهذه الشروط المرة بعد المرة  
حتى ينتهى التحقيق إلا أنه اذا لم ينته التحقيق فى ظرف ثلاثة شهور من



يوم القبض على المتهم وجب رفع المسألة للمحكمة الابتدائية بناء على تقرير من النيابة أو على طلب المتهم وتقرر المحكمة حال انعقادها هيئة أودة مشورة وبعد سماع أقوال النيابة العمومية ما اذا كان هناك وجه للاستمرار في التحقيق مع اطالة مدة الجلس الاحتياطي أو مع الافراج المؤقت عن المتهم بالضمان أو صرف النظر من محاكمته والافراج عنه نهائياً (٤٠ و ١١١ جنایات)

من المتهم في سماع أقواله أمام القاضي قبل الدخول باصدار الجلس : —  
في كل مرة تطلب النيابة العمومية من القاضي الجزئي أن يأذن لها بامتداد أمر الجلس يجوز للمتهم أن يطلب سماع أقواله أمام القاضي المذكور قبل اصدار هذا الامر وعليه أن يقدم هذا الطلب للنيابة أو للمأمور السجن فاذا كان أمر الجلس المطلوب امتداده ضادراً من النيابة بدون أمر القاضي الجزئي وجب على المتهم تقديم طلبه في اليومين التاليين لاجراء القبض عليه أو من يوم تسليمه للنيابة (٣٧ جنایات) وان كان أمر الجلس صادراً بأذن القاضي الجزئي وجب أن يقدم الطلب من المتهم قبل انتهاء الاربعة عشر يوماً بثلاثة أيام كاملة على الأقل (٣٦ جنایات) وبناء على هذا الطلب يجب على النيابة استحضار المتهم أمام القاضي في اليوم المحدد ويجب على القاضي سماع أقواله قبل أن يصدر أمره بامتداد الجلس

تنفيذ أمر الجلس : — يجب اطلاع المتهم على اصل الامر الصادر بحبسه عند القبض عليه وتسليم الصورة للمأمور السجن بعد توقيعه على الاصل بالاستلام (٤٠ و ١٠٠ جنایات) ولا يجوز تنفيذ أمر الجلس بعد ستة أشهر من تاريخ صدوره مالم يؤشر عليها تأشيراً جديداً مؤرخاً

( ٤٠ و ١٠١ جنایات ) وذلك لنفس الاسباب التي تقدمت في أمر الضبط والاحضار

نكل أمر الحبس : — يلزم أن يكون الامر بالحبس مشتملا على البيانات التي يشتمل عليها أمر الضبط والاحضار وينبئ فيه على مأمور السجن باستلام المتهم ووضعه في الحبس ( ٣٩ و ٤٠ جنایات )

منع المواصلات مع المتهم : — للنيابة العمومية في كل الاحوال أن تأمر بعدم مخالطة المتهم المحبوس لغيره من المسجونين وبأن لا يزوره أحد ومع ذلك فللمتهم الحق في أن يتحدث مع المحامي عنه على انفراد ( ٤٠ و ١٠٢ جنایات )

نقص الحبس الاحتياطي من العقوبة : — نصت المادة ٥١ جنایات على وجوب احتساب الحبس الاحتياطي وخصمه من العقوبة المحكوم بها اذا كانت مقيدة للحرية فاذا لم يحكم إلا بغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش مصرية عن كل يوم من أيام الحبس المذكور واذا حكم عليه بالحبس والغرامة معا وكانت المدة التي قضاها في الحبس الاحتياطي تزيد عن مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة

مخرج القضية من بر النيابة : — اذا خرجت القضية من يد النيابة بأن أحييت عل المحكمة كان لهذه الاخيرة دون سواها الحق في حبس المتهم أو الافراج عنه لان هذا الحق في دور التحقيق من اختصاص المحقق وفي دور المحاكمة من اختصاص المحكمة ( المواد ١٠٤ و ١١٢ و ١١٤ جنایات )

## الافراج المؤقت

متى ومن يجوز الافراج عن المتهم :- للنيابة العمومية أن تفرج في أى وقت عن المتهم مؤقتاً مع الضمانة ولقاضي الامور الجزئية أن يقرر بهذا الافراج كلما طلبت منه النيابة الاذن بامتداد الحبس ( ٤١ جنابات ) وللنيابة حق الافراج عن المتهم سواء كان الامر بحبسه صادراً منها بدون اذن القاضي الجزئي أو بأذنه وسواء كانت المدة المقررة قد انتهت أو لم تنته وليس للقاضي الجزئي أن يقرر بالافراج عن المتهم في بحر المدة المقررة بأمر الحبس بل له فقط أن لا يأذن بالحبس أو امتداده عند ما يطلب ذلك منه ولكن متى أذن به فلا يملك بعد ذلك سحب الاذن أو الفاء

أنواع الافراج :- الافراج إما بضمان أو بغير ضمان فيكون بغير ضمان إذا كان سبب الحبس قد زال كأن ظهرت براءة المتهم أو كان الغرض الاصل من حبسه هو الخوف من تأثيره على الشهود وقد سمعت شهادتهم أو انتهى التحقيق ولم يكن هناك خوف من هروبه . ويكون بضمان إذا كان الحبس لا يزال ضرورياً ولكن يمكن استعاضته بتأمين آخر يؤدي نفس الغرض منه بدون الحجر على حرية المتهم كأن كان الداعي للحبس هو الخوف من هروب المتهم فيمكن الافراج عنه نظير ضمانة مالية لا يحتمل أن يضحيتها المتهم بالهروب

كيفية الضمانة :- الضمان إما تقديري أو شخصي فالاول عبارة عن ايداع مبلغ معين في خزانة المحكمة لضمان حضور المتهم وقت طلبه بحيث لو تخلف سقط حقه في هذا المبلغ والشخصي عبارة عن تمهيد شخص معين

بمحضور المتهم كلما دعى بحيث لو تخلف يكون الضامن المذكور ملزماً بدفع مبلغ معين ولم يتكلم القانون في المادة ١١٠ جنائيات الاعن النوع الاول فقط وسكت عن الثاني ولكن رغم هذا السكوت فان العمل جار على قبول الضمان الشخصي أيضاً ولكن بطريقة ناقصة فان الضامن يتعهد فقط بمحضور المتهم من غير أن يلتزم بدفع مبلغ معين في حالة عدم الحضور وطبعاً عدم هذا الالتزام يجعل الضمان عديم الفائدة

في تقرير الضمانه القدرى : — نصت المادة ١٠٠ جنائيات على أنه يقدر مبلغ الضمان ويخصص في حالة الحكم على المتهم بدفع ما يأتى : — (١) المصاريف التى صرفتها الحكومة (٢) المصاريف التى دفعتها معجلاً المدعى بالحقوق المدنية (٣) الغرامة

وخلاف ذلك ينبغى أن يكون من ضمن مبلغ الضمان مبلغ يخصص لدفع ما يأتى على حسب ترتيبه : — (١) مصاريف تنفيذ الحكم غير الغرامة أو غير المصاريف التى صرفت قبل انعقاد الجلسة (٢) الجزاء على تخلف المتهم عن الحضور أمام المحقق أو أمام المحكمة وبمقتضى المادة ١١٤ جنائيات لا يزيد هذا الجزاء عن خمسة جنيهات معصية

الفاء أمر الإفراج : — إذا صدر الامر بالإفراج عن المتهم ثم تقوت دلائل الشبهة أو دعى بالطرق القانونية للحضور ولم يحضر جاز إصدار أمر (بسجنه ٤١ و ١١٣ و ١١٤ جنائيات)

## اجراءات التحقيق المختصة بجمع الادلة

محضر النائب : — يجب أن يحضر مع عضو النيابة الذى يباشر التحقيق

كاتب يحرر محضراً بشهادة الشهود تحت ملاحظة عضو النيابة (٣٢ جنابات) ويضع كل من الكاتب والمحقق امضاءه على الشهادة وكذلك الشاهد بعد تلاوتها عليه وإقراره بأنه مصر عليها فإذا امتنع عن وضع امضائه أو لم يمكنه وضعها يذكر ذلك في الشهادة وفي كل الأحوال يضع كل من الكاتب والمحقق امضاءه على كل صحيفة منها (٣٢ و ٨٤ جنابات) ولو أن المادة ٣٤ جنابات لم تتكلم إلا عن شهادة الشهود ولكن يجب أن تحرر المحضر بجميع اجراءات التحقيق مثل أقوال المتهم والمعاينات والتفتيش الخ

مفهوم المقصود في التفتيش :- يجوز للمتهم والمدعى بالحقوق المدنية أن يحضرا في كافة اجراءات التحقيق وللنيابة أن تجري التحقيق في غيبتها متى رأت لزوم ذلك لظهور الحقيقة ولوكلاء الخصوم أن يحضروا مع مراعاة الشروط السابقة أثناء سماع شهادة الشهود واستجواب المتهم ولا يجوز لهم مع ذلك أن يتكلموا إلا اذا أذن لهم المحقق (٣٤ جنابات)

في الإدانة :- تختصر طرق التحقيق في الانتقال لمحل الواقعة وتعيين الجناة وتفتيش المنازل وحجز الأوراق والمراسلات وشهادة الشهود واستجواب المتهم

(١) الانتقال لمحل الواقعة :- يحصل هذا الانتقال لاثبات حالة المكان الذي وقعت فيه الجريمة والشيء أو الانسان الذي وقفت عليه وجمع كافة الادلة المحسوسة التي يمكن الوصول بها لمعرفة الجاني وحقيقة الجناية كميناة المكان الذي حصلت فيه السرقة وحالة الابواب والصناديق وما بها من الخلع والكسر وما يوجد من آثار الاقدام والايدي ومعرفة الطارق التي يمكن الوصول بها الى هذا المكان الخ

(٢) تعيين القبراء : - الخبير هو كل شخص له دراية بمسألة من المسائل كالطبيب والكماوى وغيرهم فاذا استلزم التحقيق فحص إحدى هذه المسائل ولم يكن للمحقق دراية بها وجب عليه أن يستعين فى استكشافها بخبير مثلاً قد يحصل اشتباه فى سبب الوفاة فى تهمة ضرب أفضى الى موت أو فى حقيقة نوع خانم بيع باعتباره ذهباً وادعى بأنه نحاس أو يطلب تحليل مواد الطعام فى تهمة الشروع فى التسميم الخ فيلزم استفتاء طبيب فى الحالة الاولى وصائع فى الثانية ومعمل كماوى فى الثالثة

ويجب على الخبير أن يحلف اليمين قبل أداء مأموريته على أن يبدى رأيه بالذمة والصدق ويجوز لمضو النيابة أن يحضر مع الخبير أثناء مباشرة العمل وملاحظته والإفصاح له بالدقة موضوع المسائل المطلوب بيانها منه وعلى الخبير أن يقدم تقريراً برأيه وهو ليس إلزامياً بل استشارياً فقط وللنيابة اذا لم تقتنع به أن تعين خبيراً آخر أو ثلاثة مما ولا يعين أثنان ليمكن تكوين أغلبية

(٣) تعيين المنازل : - للنيابة العمومية تفتيش منازل المتهمين بجنحة أو جنابة أو انتداب أحد مأمورى الضبطية القضائية لذلك ( ٣٠ جنابات فقرة أولى ) ويسوغ أيضاً للنيابة العمومية أو لمن انتدبه من مأمورى الضبطية القضائية أن ينتقل الى الأماكن الأخرى التى يتضح من أمارات قوية تظهر فى التحقيق أنه قد أخفيت فيها أشياء تهيد فى كشف الحقيقة بشرط الحصول قبل ذلك على إذن بالكتابة من القاضي الجزرى ( ٣٠ جنابات فقرة ٥ ) وإذا كان المنزل المراد تفتيشه خارجاً عن دائرة اختصاص المحقق فله أن يطلب اجراء هذا التفتيش من النيابة التابع لها المحل المذكور

وعلى هذه النيابة الحصول على إذن القاضى الجزئى التابع له المحل المراد تفتيشه اذا كان لغير المتهم ولها أن تقتدب أحداً مأمورى الضبطية القضائية لاجراء هذا التفتيش

(٤) مجرى الادوار : — يجوز للنيابة العمومية فى مواد الجنائيات والجنح بعد حصولها على إذن القاضى الجزئى أن تضبط لدى مصلحة البوستة كافة الخطابات والجرائد والمطبوعات ولدى مصلحة التلغرافات كافة الرسائل البرقية متى رأت لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة ( ٣٠ جنائيات فقرة ج ) ويصدر القاضى الجزئى الاذن بالتفتيش أو بالضبط بعد اطلاعه على أوراق الدعوى وسماعه ان رأى لزوماً لذلك أقوال من يراد اجراء التفتيش فى منزله أو ضبط الاوراق والمخاطبات المتعلقة به ( ٣٠ جنائيات فقرة د )

(٥) شهادة الشهود : — يجوز للنيابة العمومية أن تسمع شهادة من ترى فائدة فى سماع شهادتهم واذا لم يحضر الشاهد المكلف بالحضور على يد محضر أو أحد رجال الضبط يحكم القاضى الجزئى عليه حكماً نهائياً لا يستأنف بدفع غرامة لا تتجاوز جنيتها مصرياً ويكلف بالحضور ثانياً بمصاريف من طرفه فان تأخر عن الحضور فى المرة الثانية يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن أربعة جنديات مصرية ويجوز اصدار الامر بضبطه واحضاره ( ٣٣ و ٨٥ جنائيات ) واذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الاجابة على الاستئلة التى يوجهها اليه المحقق جاز الحكم عليه بنال على طلب النيابة العمومية بغرامة لا تزيد عن أربعين جنيتها مصرياً أو بالحبس مدة لا تزيد عن ١٤ يوماً فى الجنح ولا عن شهرين فى الجنائيات ( ٣٣ و ٨٧ جنائيات )

وهذه العقوبات يصدر الحكم بها حسب الاحوال المعتادة من قاضى الامور الجزئية فى الجهة التى طلب حضور الشاهد فيها ( ٨٣ جنابات ) ولا تسرى هذه الاحكام على الاشخاص المعفون من تأدية الشهادة فى الاحوال المبينة فى المواد ٢٠٢ - ٢٠٧ مرافعات وهى حالة من يتمتع عن تأدية الشهادة عن وقائع لم تصل الى علمه إلا بواسطة صناعته كالطبيب والمحامى والموظف أو أحد الزوجين اذا امتنع عن افشاء ما بانفه الزوج الآخر أثناء الزوجية

**كيفية استجواب الشهود :** — يجب على المحقق قبل سماع شهادة الشاهد أن يحقق شخصيته بأن يطلب منه أن يبين اسمه ولقبه وسنه وصنعتة ومحل سكنه ( ٨٠ جنابات ) وتسمع شهادة كل واحد من الشهود على انفراد بغير حضور الباقيين ولكن تجوز مواجهة بعضهم بالبعض الآخر بعد ذلك ويكون سماع الشهود على وجه العموم فى جلسة علنية ومع ذلك يجوز سماعها فى جلسة سرية مراعاة للآداب أو لظهور الحقيقة ( ٧٨ جنابات ) وهذه المواد وان كانت وردت فى باب قاضى التحقيق إلا أنه يجب اتباعها أيضا فى التحقيق بمعرفة النيابة ويجب على الشهود أن يحلفوا باليمين وذلك مع عدم الاخلال بما للنيابة من الحق فى سماع أى شخص على سبيل الاستدلال ويدون حلف يمين متى رأت فائدة فى ذلك ( ٣١ جنابات )

**منافسة الخصوم للشهود :** — يجوز للتمهم والمدعى المدنى الحضور أثناء استجواب الشهود وتوجيه الاسئلة اليهم مباشرة أو بواسطة المحامى عن كل منهما ولكن لا يجوز لاجدهما أن يتكلم إلا اذا أذن له المحقق ولهذا الاخير أن يرفض توجيه أى سؤال يرى عدم تعلقه بالدعوى أو مخالفته للآداب ( ٣٤ جنابات )



(٦) استجواب المتهم : — الغرض من استجواب المتهم هو الوصول الى اعترافه بالتهمة أو جماع دفاعه عن نفسه وله الحرية التامة في الاجابة عما يوجه اليه من الاسئلة أو عدم الاجابة عليها ولا عقاب عليه اذا امتنع عن الجواب لانه لا يستجوب عادة إلا عن تهمة موجهة اليه وقائمة على قرائن كافية فتكون اجابته قبل كل شئ لمصلحته لنفي التهمة عن نفسه فاذا امتنع عن الاجابة بقيت التهمة بغير تقي

ولا يجوز للمحقق أن يتخذ مع المتهم أى طريق من طرق الاكراه لحمله على الاعتراف بالتهمة أو بشئ منها كما لا يجوز له أن يستعمل معه العنش والاحتياط للحصول منه على اعتراف لأن الاعتراف لا يكون له قيمة أمام القضاء إلا اذا صدر عن محض ارادة المتهم واختياره ويسمع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع ويصير تحقيقه وتكتب أقواله في محضر كما تكتب شهادة الشهود ( ٣٤ جنایات )

وقابة المبررس والمحافظين على التحقيقات : — قضت المادة ٢ من قرار مجلس النظار الصادر في ٨ أبريل سنة ١٨٩٥ بأنه على قلم النيابة في الدعاوى المهمة ان يتفق مع المديرين والمحافظين على الطرق والوسائل التي توصل لمعرفة الجاني ونصت المادة ٣ على انه اذا رغب المدير أو المحافظ في أثناء مباشرة النيابة أو مأمورى الضبطية القضائية لعمل تحقيق في المواد الجنائية ان يؤخذ رأيه سواء كان (١) عن الطرق التي يلزم اتخاذها لمعرفة الجاني (٢) أو عما اذا كانت الدعوى صالحة لتقديمها للمحكمة أو لقاضي التحقيق (٣) أو عن الأشخاص الذين تقام عليهم الدعوى وجب على النيابة ان ترسل له أوراق القضية بتمامها وعلى المدير أو المحافظ ان يردها في ظرف

خمسة أيام وإذا لم يقع الاتفاق بينه وبين النيابة على إحدى هذه المسائل الثلاث  
وجب على النيابة أن تمتنع عن كل أمر مخالف لأمره وترفع الأمر لناظر  
الحقانية وهو يفصل في الخلاف بلا تأخير

ويظهر من ذلك أن المدير أو المحافظ يعطى رأيه في وقائع التحقيق  
فقط في الأحوال الثلاثة المذكورة وليس له أي تدخل في المسائل القانونية.  
كذلك يقتصر حقه على طلب اتخاذ الإجراءات التي تلزم لمعرفة الجاني  
وتقديمه للمحاكمة كأن يطلب من النيابة القبض على بعض الأشخاص  
واتهامهم أو تفتيش بعض المنازل سواء كانت للمتهمين أو لغيرهم أو اتخاذ أي  
عمل من إجراءات التحقيق أو إذا رأى أن النيابة تريد حفظ الدعوى بالنسبة  
لشخص أو أشخاص معينين وهو يريد أن ترفع عليهم فله أن يعطى رأيه في  
ذلك ويجب على النيابة أن لم توافقه أن ترفع الخلاف لوزارة الحقانية أما إذا كانت  
النيابة تريد اتهام بعض الأشخاص وهو يرى عدم اتهامهم فلا تكون النيابة  
مقيدة برأيه ولا تعتبر هذا خلافاً يجب رفعه لوزارة الحقانية بل ترفع الدعوى  
على من تريد والقضاء وشأنه في تبرئته لأن الذي يهم المدير أو المحافظ  
استنباطاً للأمن أن لا يفلت جاني من العقاب أما رفع الدعوى على بريء  
في نظره فلا ضرر منه لأن القضاء كفيل بإظهار حقيقته

## في قفل التحقيق والتصرف بالدعوى

نتيجة الغضبي : — ينتهي التحقيق إما بظهور براءة المتهم وحفظ الدعوى  
أو بثبوت إدانته وإحالة على المحكمة ولتتكم على الحالتين بالتفصيل

## فى حفظ الدعوى

منى تحفظ الدعوى : - اذا رأت النيابة العمومية بعد التحقيق أن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية تصدر أمراً بحفظ الاوراق ( ٤٢ جنابات ) وتختصر أسباب الحفظ عملاً فى عدم كفاية الأدلة أو عدم معرفة التفاعل أو عدم العناية ( أى كون الواقعة لا يماقب عليها القانون ) أو عدم الاهمية أو عدم صحة الواقعة ويكون الحفظ بناء على السبين الاولين « وقتاً » بخلاف الحفظ بناء على الثلاثة الاسباب الاخيرة فانه يكون « قطعياً »

من يصدر أمر الحفظ : - يصدر أمر الحفظ من عضو النيابة المباشر للتحقيق الا فى الجنابات فيكون صدوره من رئيس النيابة العمومية أو من يقوم مقامه ( ٤٢ جنابات فقرة ١ ) وفى القضايا التى من اختصاص المحاكم المركزية يصدر أمر الحفظ من مأمور الضبطية القضائية المنتدب للقيام بأعمال النيابة أمام المحكمة المختصة بنظر الدعوى ( ٥ قانون محاكم المراكز ) فيما يترتب على أمر الحفظ : - نصت المادة ٤٢ جنابات على أن أمر الحفظ

يمنع من العود الى إقامة الدعوى الا ( ١ ) إذا انقضى التأييد العمومى هذا الامر فى مدة الثلاثة شهور التالية لصدوره أو ( ٢ ) إذا ظهرت قبل اقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى أدلة جديدة على حسب ما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ١٢٧ جنابات التى بمقتضاها تبعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والاوراق والمخاض التى لم يمكن عرضها على المحقق ويكون من شأنها تقوية البراهين التى وجدت أو لا ضعيفة أو زيادة الايضاح المؤدى لاثبات الحقيقة وكذلك أمر الحفظ الصادر بناء على عدم معرفة التفاعل

وقد نصت المادة ٤٢ جنایات أن أمر الحفظ المانع من رفع الدعوى بالشروط السابقة هو الذى تصدره النيابة « بعد التحقيق » وينتج من ذلك أن أمر الحفظ الذى يصدر من النيابة بناء على محاضر البوليس فى غير أحوال التلبس والانتداب لا يمنع من رفع الدعوى حتى ولو لم تظهر أدلة جديدة لأن هذه المحاضر تتضمن جمع استدلالات لا تحقيقات وأما أمر الحفظ الصادر من أحد مأمورى الضبطية القضائية القائمين بأعمال النيابة العمومية أمام محاكم المراكز فإنه لا يمنع من إقامة الدعوى العمومية بعد ذلك من النيابة العمومية حتى ولو لم تظهر أدلة جديدة فهو اذن يهيد القائمين بأعمال النيابة بحيث لا يمكنهم العدول عنه إلا اذا ظهرت أدلة جديدة ولكنه لا يقيد أعضاء النيابة العمومية

تأثير أمر الحفظ على المرمى المدنى : - حكمت محكمة النقض والابرار بأن أمر الحفظ الصادر من النيابة العمومية يمنعها من العود الى إقامة الدعوى العمومية إلا اذا ظهرت أدلة جديدة ولكنه لا يمنع المدعى المدنى من رفع دعواه مباشرة وتحريك الدعوى العمومية حتى ولو لم تظهر أدلة جديدة فان المادة ٤٢ جنایات وردت فى باب التحقيق بمعرفة النيابة والغرض منها كما جاء بالتعليقات وجوب ارتباط النيابة بالقرارات التى تصدر منها فى قاصرة عليها أما حقوق المدعى المدنى فقد تبينت فى باب آخر ولم يرد فى هذا الباب ولا فى غيره ما يفيد تقييد المدعى المدنى بأمر الحفظ الذى تصدره النيابة وان حق تحريك الدعوى لم يعطى للمدعى المدنى إلا للرقابة على النيابة فلا محل لأن يتقيد بأمرها حقيقة. أن من المسلم به أن الامر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الصادر من قاضى التحقيق يقيد المدعى المدنى وليكن القانون

لم يخول المدعى المدنى حق الطعن فى أمر الحفظ الصادر من النيابة كما خوله ذلك فى الامر بأب لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من قاضى التحقيق فلا محل لاعطاء الاول حكم الثانى

ولكن يجاب على ذلك بأن النيابة قد خلت فى التحقيق محل قاضى التحقيق فوجب أن يكون لأوامرها نفس القوة التى لأوامر قاضى التحقيق إلا اذا نص القانون على غير ذلك وارتباط المدعى المدنى بالامر الصادر من قاضى التحقيق ليس مؤسساً على حقه فى المعارضة فى هذا الامر بل على وجوب احترام الامر فى ذاته ووجوب تبعية الدعوى المدنية للدعوى العمومية ولذلك فهو يرتبط به حتى ولو لم يكن قد دخل مدعياً مدنياً أمام القاضى المذكور وعدم تحويل الخصوم حق الطعن فى قرار أو حكم لا يجعلهم غير مقيدين بهذا القرار أو الحكم بل يمكن القول من الوجهة المنطقية أن القرار الغير القابل للطعن هو أقوى من القرار القابل له أما القول بأن حق تحريك الدعوى العمومية لم يبط للمدعى المدنى إلا للرقابة على النيابة فصحيح باعتبار النيابة سلطة اتهام فقط لا سلطة تحقيق وهى قد حلت فى هذه السلطة محل قاضى التحقيق الذى لم يكن للمدعى المدنى أى رقابة عليه بل كان يخضع لقراراته وأخيراً فإن المادة ٥ من قانون انشاء محاكم المراكز نصت على أن القائمين بأعمال النيابة أمامها تكون لهم كل اختصاصات النيابة إلا فى أحوال منها أن أمر الحفظ الصادر منهم لا يمنع من رفع الدعوى مباشرة بتكليف من المدعى المدنى ويؤخذ من ذلك بطريق العكس أن الاصل أن أمر الحفظ الصادر من النيابة يمنع من رفع الدعوى مباشرة بتكليف من المدعى المدنى

## في الاحالة على المحكمة

امانة المتهم على محكمة الجنب والمخالفات : - اذا رأت النيابة العمومية أن جنحة أو مخالفة ثابتة بثبوتاً كافياً على شخص واحد معين أو أكثر ترفع الدعوى الى المحكمة المختصة بنظرها بطريقة تكليف المتهم بالحضور أمامها (٣ جنائيات) ويكون تكليف المتهم بالحضور لميعاد يوم كامل في المخالفات وثلاثة أيام كاملة في الجنب بخلاف مواعيد المسافة إلا في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجرمة فإنه لا يكون فيها التكليف بالحضور ميعاد وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تقضى بالعقوبة (١٣٠ و ١٥٨ جنائيات)

امانة المتهم على محكمة الجنائيات : - كل قضية جنائية حققها النيابة ينظرها قاضي إحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنائيات وينتدب لهذا الغرض في كل محكمة ابتدائية بقرار يصدره وزير الحفانية قاض أو أكثر للاحالة ويخول لهؤلاء القضاة التنقل حسب مقتضيات المصلحة (٩ ق. ت. م. ج)

تقديم الرعوى لقاضي الامانة : - تقدم القضية لقاضي الاحالة بتقرير تحرره النيابة العمومية تبين فيه جلياً الافعال المسندة الى المتهم أو لكل من المتهمين عند تعدد الموصوف القانوني لهذه الافعال وترفق بهذا التقرير قائمة بأسماء شهود الاثبات تبين فيها جلياً الافعال التي يجوز أن يطلب من كل واحد منهم أداء الشهادة عنها وتعلن ضرورة التقرير والقائمة لكل واحد من المتهمين (١٠ ق. ت. م. ج)

نظر القضية أمام قاضي الامانة : - يفصل قاضي الاحالة في القضية

الحالة عليه بالكيفية المتقدمة بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات التي يرى لزوم طلبها من النيابة العمومية أو المتهم أو المدافع عنه ولسن الخصوم بالميعاد المحدد لنظر القضية أمامه قبل ذلك بثلاثة أيام على الأقل ويصدر أمره في ظرف ثمانية أيام من تاريخ تبليغ الاوراق اليه ( ١١ ق .

ت . م . ج )

ويكون لقاضي الاحالة جميع ما للقاضي الجزئي في مواد الجنب من الاختصاصات فيما يتعلق بنظام الجلسة وبعلائق الشهود وسماع شهادتهم وتكون قراياته في ذلك قابلة للطعن بالطرق المقررة للطعن في قرارات القاضي الجزئي ( ١١ ق . ت . م . ج . مضافة بقانون نمر ٧ في ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٩ )

وبجوز له إعادة القضية الى النيابة لاستيفاء التحقيق مبدئاً المواضيع التي يلزم اجراؤه بشأنها متى رأى في ذلك فائدة ويجوز له أيضاً أن يجرى بنفسه تحقيقاً تكميلياً ( مادة ١٢ ق . ت . م . ج )

الحبس الاحتياطي : — عند ما تقدم قضية لقاضي الاحالة يكون هو دون غيره مختصاً بالحكم بالحبس الاحتياطي فيجوز في كل وقت أن يأمر بالقبض على المتهم الذي أفرج عنه مع الضمانة كما يجوز له أن يأمر بالافراج مع الضمانة عن المتهم المقبوض عليه ( ١٦ ق . ت . م . ج )

الادوار التي يصدرها قاضي الادعاء : — اذا رأى قاضي الاحالة وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنائية وأن الدلائل المقدمة كافية يأمر باجالتها على محكمة الجنايات واذا رأى وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنحة أو غشافة

( ١١ )

يُعبد القضية للنيابة لاجراء اللازم عنها قانوناً ومع ذلك اذا كانت فيها جنحة مرتبطة بجناية جاز له أن يأمر باحالتها على محكمة الجنايات في نفس الأمر الذي يصدر بشأن الجناية واذا لم ير أثراً ما لجريمة أو لم يجد دلائل كافية للتهمة يصدر أمراً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ويأمر بالافراج عن المتهم ما لم يكن محبوساً لسبب آخر

ولقاضي الاحالة تعديل التهمة المبينة بورقة الاتهام أو تشديدها دون أن يسند للمتهم وقائع لم يتناولها التحقيق (١٢) مضافة بقانون نمرة ٧ في ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٤

في الامر باعادة القضية للنيابة : — واذا أعاد قاضي الاحالة القضية الى النيابة لأن الواقعة جنحة أو مخالفة ورفعها النيابة بناء على ذلك للقاضي الجزئي لم يكن هذا الاخير مقيداً برأى قاضي الاحالة بل له أن يحكم بعدم اختصاصه بنظر الدعوى اذا رأى أن الواقعة فيها شبهة الجناية وفي هذه الحالة يجب على النيابة بعد أن يصير الحكم نهائياً أن تميد تقديم الدعوى الى قاضي الاحالة لينظر في موضوعها ويرى ان كانت الأدلة كافية أو غير كافية فان وجدها كافية يأمر باحالة الدعوى على محكمة الجنايات واذا كان لم يزل مقتضياً بأن الواقعة تعتبر جنحة أو مخالفة جاز أن يوجهها للمتهم في قرار الاحالة بالوصفين لتختار منهما محكمة الجنايات ما تشاء ويكون الاجراء كما تقدم اذا كانت القضية قدمتها النيابة من بادئ الأمر الى القاضي الجزئي باعتبارها جنحة أو مخالفة فحكم بعدم اختصاصه لوجود شبهة الجناية (المواد ١٤٨ و ١٧٤ و ١٨٩ جنائيات معدلة بالقانون نمرة ٧ في ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٤)



في الأمر بأنه لا وجه لإقامة الدعوى : — الأمر الذي يصدر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى بناء على عدم كفاية الأدلة لا يمنع من إعادة الدعوى إذا ظهرت دلائل جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة بسقوط الحق فيها (مادة ١٥ ق. ت. م. ج) وكانت محكمة النقض والابرام قد تمتشت أولاً على أنه ليس من وظيفة قاضي الاحالة أن يفصل في الأدلة المقدمة في الدعوى ويحكم بثبوت الواقعة أو عدم ثبوتها بل كل ما عليه أن يرى هل هناك أدلة أن تثبت فيما بعد أمام المحكمة يجوز أن تؤدي الى إدانة التهم فلا يجوز له أن يقرر بعدم ثبوت التهمة ويصدر أمراً بالآلا وجه لإقامة الدعوى لأن كل ما في الدعوى شبهات وليس فيها دليل قاطع فانه يكون بذلك قد تعدى حدود اختصاصه ويكون قراره قابلاً للنقض لخطأ في تفسير القانون فيما يتعلق بمحدود سلطته ولكن المحكمة حادت ثانياً وقررت أخيراً أن يتضح من نص القانون رقم ٧ سنة ١٩١٤ الذي أجاز الطعن في الأوامر الصادرة بأن لا وجه لعدم كفاية الأدلة أمام محكمة أول درجة منمقدة بهيأة أودة مشورة أن الشارع أراد أن يمنع قاضي الاحالة سلطة أوسع مما كان له في تقدير الوقائع والأدلة المقدمة في الدعوى المطروحة أمامه

ومع ذلك فالأمر الذي يصدر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى بناء على عدم كفاية الأدلة لا يمنع من إعادة رفع الدعوى إذا ظهرت دلائل جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فيها (١٥ ق. ت. م. ج)

في أمر الامانة : — يصدر قاضي الأحالة أمره بأحالة الدعوى أو بأن لا وجه لأحالتها في ظرف ثمانية أيام من تاريخ تبليغ الأوراق اليه فاذا صدر الأمر بالأحالة وجب أن يبين فيه الافعال التي تأسست عليها التهمة منع

جميع التفصيلات اللازمة لايقاف المتهم على موضوع الاتهام من تاريخ الجريمة ومحل وقوعها والمجني عليه وكيفية ارتكابها والشيء الذي وقعت عليه وكافة الظروف التي من شأنها تشديد الادانة ويصنف الجريمة إما باعطائها اسمها الخاص أو بذكر العناصر المكونة لها من جهة ارتباطها بالافعال وبذكر مادة القانون المراد تطبيقها (٣٠ ق. ت. م. ج) ويصدر عن كل جريمة موجهة على شخص واحد أمر احالة خاص بها إلا فيما نصت عليه المواد الاربعة الآتية (٣١ ق. ت. م. ج) وهي :

(١) اذا كانت الافعال المدعاة مرتبطة ببعضها ارتباطاً يكون مجموعاً غير قابل للتجزئة فكافة الجرائم التي تنشأ من اجتماع الافعال كلها أو من أحدها أو من اجتماع أكثرها يجوز توجيهها على متهم واحد في أمر إحالة واحد (٣٢ ق. ت. م. ج) وهي :

(٢) اذا وجد شك في وصف الافعال المسندة الى المتهم فكافة الجرائم التي يمكن ترتبها عليها يجوز أن يصدر بشأنها ضد المتهم أمر إحالة واحد كما يجوز أن توجه عليه بطريق الخيرة (٣٣ ق. ت. م. ج)

(٣) اذا اتهم شخص بارتكاب عدة جرائم من نوع واحد وكان وقوع آخر جريمة منها في خلال سنة من تاريخ وقوع الاولى جاز أن يصدر ضده أمر إحالة واحد بشأن هذه الجرائم جميعها (٣٤ ق. ت. م. ج)

(٤) اذا كانت الافعال المدعاة مرتبطة ببعضها ارتباطاً يكون مجموعاً غير قابل للتجزئة واتهم عدة أشخاص بارتكابها يجوز اصدار أمر إحالة واحد ضدهم جميعاً حتى ولو كانت الافعال الموجهة على كل واحد منهم مكونة لجرائم مختلفة (٣٥ ق. ت. م. ج)

**تحرير دور انعقاد :** — عند ما يصدر قاضي الاحالة أمراً بالاحالة على محكمة الجنايات يحدد دور انعقاد جلسات المحكمة الواجب تقديم القضية فيها متبعاً التعاليم الصادرة في ذلك من رئيس المحكمة الابتدائية ويحدد في آن واحد اذا طلب المتهم أو المدافع عنه ميعاداً لا يجوز أن يتجاوز عشرة أيام يبق في أثناءها ملف القضية في قلم كتاب المحكمة بحيث يسوغ للمدافع الاطلاع عليه من غير أن ينقل من هذا القلم وتعلن صورة أمر الاحالة الى المتهم في ظرف الايام الثلاثة من النطق به (٢٢ ق. ت. م. ج) وجرت العادة أن قلم كتاب المحكمة يطبع جملة صور من الدوسيه وتعطى لمحامى المتهم صورة مقابل دفع قيمتها. وملف كل قضية صدر بها أمر بإحالة يسلم في الوقت اللازم من قاضي الاحالة الى رئيس المحكمة الابتدائية وهو يبلغه الى المستشارين المعيّنين لدور انعقاد محكمة الجنايات التي أحيلت عليه القضية وعلى رئيس المحكمة الابتدائية أن يعد جدولاً لقضايا كل دور من ادوار انعقاد محكمة الجنايات بعد أخذ رأى قضاة الاحالة (٢٤ ق. ت. م. ج)

**الشهود :** عند ما يصدر قاضي الاحالة أمراً بها يكلف المتهم أو المدافع عنه بأن يقدم له في الحال قائمة الشهود الذين يطلب أن تسمع شهادتهم أمام محكمة الجنايات ويأمر باعلان هؤلاء الشهود من قبل النيابة العمومية بالحضور أمام محكمة الجنايات ما لم ير بعد سماع أقوال المتهم أو المدافع عنه أن القصد من حضورهم مجرد المثل أو مجرد النكايه ويجوز لقاضي الاحالة أن يزيد في هذه القائمة فيما بعد بناء على طلب المتهم أسماء شهود آخرين ويجب اخطار النيابة بهذا الطلب قبل الفصل فيه بثلاثة أيام كاملة على الأقل (١٧ ق. ت.

م. ج) وشهود النفي الذين لم تدرج أسماؤهم في القائمة المذكورة بالمادة السابقة يعلنون بالحضور بواسطة المتهم على يد محضر بعد إيداع مصاريه سفرهم بقلم الكتاب (١٨. ق. ت. م. ج) ويجب على المتهم والمدعى بالحقوق المدنية أن يعلن كل منهما الآخر بواسطة أحد المحضرين قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل بقائمة الشهود المعلنين من قبلهما وأن يعلنها النيابة بتقرير يحرر بقلم كتاب المحكمة (١٩. ق. ت. م. ج) كذلك أسماء شهود الاثبات الذين لم تدرج في القائمة المذكورة في المادة ١٠ تعلن للمتهم من النيابة العمومية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل (٢٠. ق. ت. م. ج) واعلان الشهود بالحضور يكون قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل غير مواعيد مسافة الطريق وبترتيب حتما على تكليف شاهد بالحضور أمام محكمة الجنايات وجوب حضوره في كل جلسة تليها من جلسات نفس الدور الذي يمكن أن تنظر فيه القضية (٢١. ق. ت. م. ج)

في المدافعين : - عند ما يسلم ملف القضية لرئيس المحكمة الابتدائية طبقاً للمادة ٢٤. ق. ت. م. ج يعين من تلقاء نفسه مدافعاً لكل متهم لم ينتخب من يقوم بالدفاع عنه (٢٥. ق. ت. م. ج) وإذا كان لدى المدافع المعين من قبل رئيس المحكمة الابتدائية أعذار أو مواقع يريد التمسك بها يجب عليه إبدائها بدون تأخير فاذا طرأت عليه بعد فتح دور الانعقاد وجب تقديمها لرئيس محكمة الجنايات فاذا قبلت يعين رئيس المحكمة الابتدائية أو رئيس محكمة الجنايات مدافعاً آخر وفيما عدا حالة العذر أو المنافع المثبتة اصولياً يجب على المدافع المعين من قبل رئيس المحكمة أن يدافع عن المتهم في الجلسة أو يعين من يقوم مقامه والاحكم عليه من محكمة الجنايات بغرامة

لا يتجاوز ٥٠ جنيها مع عدم المساس بأقامة الدعوى التأديبية اذا اقتضتها الحال ويجوز للمحكمة إعفاؤه من الغرامة إذا ثبت أنه كان من المستحيل عليه أن يحضر في الجلسة (٢٦ ق. ت. م. ج) وللدعوى الميّن من قبل رئيس المحكمة إذا لم يكن فقير المتهم ثابتاً أن يطلب تقدير أتعاب له متى أحسن القيام بما عهد اليه وتقرر هذه الاتعاب في الحكم الصادر في الدعوى ولا يجوز الطعن في هذا التقرير بأي وجه (٢٧ ق. ت. م. ج)

وكانت المادة ١٩٨ جنائيات تنص على أنه يجب أن يكون للمتهم من يساعده في المدافعة عنه في الجنائيات وإلا كان العمل باطلا وقد النى قانون تشكيل محاكم الجنائيات هذه المادة وغيرها ونص فقط على أنه يجب على رئيس المحكمة أن يعين مدافعا لكل متهم لم ينتخب من يقوم بالدفاع عنه ولكن لم ينص على بطلان العمل اذا لم يحصل ذلك وقد استنتجت محكمة النقض من ذلك أنه اذا لم يعين للمتهم من يدافع عنه فلا يكون العمل باطلا مادام يمكن للمتهم أن يدافع عن نفسه ولكن يمكن الاعتراض على هذا المذهب بأن غرض القانون من إيجاب تعيين محام للمتهم في الجنائيات دون الجنح هو اعتبار المتهم غير كفؤ للدفاع عن نفسه فيها وبذلك يجب أن يكون العمل باطلا اذا لم يدافع عنه محام

الطعن في الامر بألا وهم بأقامة الدعوى : — الامر الصادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لأقامة الدعوى لأن الفعل لا يماق عليه القانون أو بأعادة القضية الى النيابة لأن الفعل لا يخرج عن كونه جنحة أو مخالفة يكون الطعن فيه أمام محكمة النقض والابرار من النائب العمومي دون غيره في ظرف ثمانية عشر يوماً من تاريخ صدوره (١٣ ق. ت. م. ج)

وتحكم فيه المحكمة بوجه السرعة بعد سماع أقوال الخصوم فإذا قبلت الطعن تميد القضية الى قاضى الاحالة مبدئة الجريمة المكونة لها الافعال المرتكبة (١٤ ق. ت. م. ج) أما اذا كان الامر بأن لا وجه لاقامة الدعوى مبنياً على عدم كفاية الأدلة فيحوز الطعن فيه أمام أودة المشورة بالمحكمة الابتدائية من النائب العموى فى غضون عشرة أيام من تاريخ صدور الامر ومن المدعى المدني أيضاً فى غضون ثلاثة أيام من اشعاره وتفصل أودة المشورة فى المعارضة فإذا قبلتها ورأت القضية جنحة أو مخالفة تحيلها على النيابة لاجراء اللازم وإن رأت أنها جناية تحيلها على محكمة الجنايات بالطرق المقررة لقاضى الاحالة (قانون غمرة ٧ فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٤)

والامر الذى يصدر من أودة المشورة بأن لا وجه لاقامة الدعوى لأن الواقعة لا يعاقب عليها القانون او بإعادة القضية للنيابة لاعتبار الواقعة جنحة يكون قابلاً للطعن بطريق النقض والابرام كالامر الصادر من قاضى الاحالة

## التحقيق بمعرفة قاضى التحقيق

مضى بمحصل التحقيق بمعرفة قاضى التحقيق: - نصت المادة ٥٧ جنائيات على أنه اذا رأت النيابة العمومية فى مواد الجنائيات أو فى جنح التزوير والتفالس والنصب والخيانة أن هناك فائدة فى تحقيق الدعوى بمعرفة قاضى التحقيق بالنظر لظروفها الخصوصية فيحوز لها فى أى حالة كانت عليها الدعوى أن تخابر رئيس المحكمة الابتدائية وهو ينتدب أحد قضاة المحكمة مباشرة هذا التحقيق وينتج من ذلك

(١) أنه لا يوجد قاضى مخصوص معين للتحقيق بل أن كل قاض

يجوز انتدابه لهذا الغرض بمعرفة رئيس المحكمة عند الضرورة ولا يستمد هذه السلطة الا من هذا الانتداب

(٢) إنه ليس لرئيس المحكمة أن ينتدب قاضياً للتحقيق من تلقاء

نفسه بل لا يجوز له ذلك إلا بناء على طلب النيابة

(٣) أنه لا يجوز للنيابة العمومية أن تطلب هذا الطلب ولا لرئيس

المحكمة أن يجرى هذا الانتداب الا في الجرائم السابق ذكرها وفيما عداها

يجب على النيابة العمومية اجراء التحقيق بنفسها أو بواسطة أحد رجال

الضبطية القضائية

ومتى أحيلت الدعوى على قاضى التحقيق كان مختصاً دون غيره بمباشرة

تحقيقها فاذا كان أحد اعضاء النيابة العمومية او اى مأمور من مأمورى

الضبطية القضائية قد ابتدأ في إجراءات التحقيق كان للقاضى الحق في إعادة

ما يراه غير مستوف منها (٥٨ جنایات)

الفرو بين سلطة النيابة وسلطة قاضى التحقيق :- يتلخص هذا الفرق

بين السلطتين فيما يأتى :-

(١) أن قاضى التحقيق لما كان هو نفسه قاضياً فلا يحتاج لاذن في

تفتيش المنازل وضبط الاوراق وحبس المتهم كالنيابة

(٢) ان قرارات قاضى التحقيق قبل المارضة امام أودة المشورة

خلافاً لقرارات النيابة (٥٩ - ٦١ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١١٦ و ١٢٢ جنایات)

(٣) اذا رأى قاضى التحقيق بعد تحقيق قام به ان في القضية جنابة

ثابتة ثبوتاً كافياً على شخص او أكثر يأمر باحالتها على محكمة الجنايات

متبعا الاحكام السابقة فيما يتعلق بقاضى الاحالة (٢٩ ق. ت. م. ج)

(١٢)

النفيس بمعرفة مستشاري محكمة الاستئناف : في الاحوال التي تحرك فيها محكمة الجنايات الدعوى العمومية وتنتدب أحد قضاتها لتحقيقها تسرى على هذا القاضي جميع الاحكام المقررة لقاضي التحقيق ولكن على مذهب محكمة النقض والابرار فأن هذا القاضي لا يعتبر قاضي تحقيق بمعنى الكلمة بل هو نائب عن المحكمة التي حركت الدعوى في اجراء التحقيقات التي من خصائصها اجراؤها كما سبق يانه





## المحاكم الجنائية

الى أى محكمة ترفع الدعوى الجنائية : - ترفع المخالفات والجنح ماعدا جنح الصحافة والنشر أمام محاكم الاخطا أو المحاكم المركزية أو الجزئية على حسب الاحوال وتستأنف أحكام محاكم الاخطا في الاحوال التي يجوز فيها استئنافها أمام المحاكم الجزئية . وتستأنف أحكام المحاكم الجزئية أو المركزية كذلك أمام المحاكم الابتدائية إلا لبعض مخالفات مخصوصة تستأنف أمام محكمة الاستئناف العليا كما سيأتى كل ذلك بالتفصيل

وترفع الجنايات أمام محاكم الجنايات وكذلك جنح الصحافة والنشر (قانون ١٦ يونيو سنة ١٩١٠) ويصدر الحكم فيها نهائيا لا يقبل الاستئناف وأخيرا يجوز الطعن في الاحكام الاستئنافية الصادرة في الجنح فقط وفى أحكام محاكم الجنايات بطريق النقض والابرام أمام محكمة الاستئناف العليا حال انعقادها بهيئة محكمة نقض وابرام .

## الاختصاص فى المواد الجنائية

الاختصاص هو سلطة المحكمة فى الفصل فى الدعوى ويتقيد بثلاثة امور الاشخاص والحوادث والامكنة

الاشخاص : - يشمل اختصاص المحاكم الاهلية جميع الاشخاص المقيمين فى أرض مصر إلا اذا كانوا غير خاضعين لقضاء المحاكم الأهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية (مادة ١ عقوبات) .  
(١) المعاهدات - بمقتضى المعاهدات لا يخرج من اختصاص

الحاكم الاهلية إلا الاجانب الممتازين الذين تقع منهم جرائم على أبناء جنسهم فيحاكون أمام قناصلهم أما اذا ارتكب أحدهم جريمة على وطني أو على أجنبي من جنسية أخرى تكون الحاكم الاهلية هي المختصة وقط يكون لقنصل المتهم الحضور وقت المحاكمة

(٢) العادات — ولكن اعتاد القناصل على محاكمة رعاياهم في جميع الاحوال حتى ولو وقعت الجريمة منهم على وطني خلافا للمعاهدات واستمرت هذه العادة بلا اعتراض من الحكومة حتى زمن سعيد باشا فأقرها بأمر عال كما أقرها قانون العقوبات الحالي. كذلك يخرج بموجب العادات معتمدو الدول السياسيين والجيوش البحرية والبرية الاجنبية الخ (انظر درس قانون العقوبات)

(٣) القانون — أنشئت الحاكم المختلطة في سنة ١٨٧٥ باتفاق بين الحكومة المصرية والدول المتنازعة وخول لها بمقتضى قوانينها حق محاكمة الاجانب والوطنيين على السواء في الاحوال الآتية

(أ) الجنح والجنايات التي تقع من أو على موظفي المحكمة المختلطة أثناء تأدية وظائفهم أو بسببها

(ب) الجنح والجنايات التي تقع مباشرة معارضة لتنفيذ الاحكام والاوامر القضائية الصادرة منها

(ج) جنح التفالس المختلطة أو الاشتراك فيها

(د) جميع المخالفات المنصوص عليها في قانون العقوبات المختلط التي تقع من الاجانب فقط. وكذلك المخالفات الخاصة باللوائح التي تصدرها الحكومة ويقرر سريانها على الاجانب بموافقة الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة فاذا وقعت المخالفة من أجنبى ووطنيين اشتركوا فيها

مما ترفع الدعوى على الاجانب أمام المحكمة المختلطة وعلى الوطنيين أمام المحكمة الاهلية . ولكن نص في بعض هذه اللوائح على اختصاص المحاكم المختلطة بالنسبة لجميع المتهمين في هذه الحالة ( انظر لائحة المحلات العمومية والآلات البخارية والمحلات المقلقة للراحة العمومية والصيدلية ) وما لم يوجد هذا النص يجب تجزئة الدعوى كما تقدم

والمقصود بالاجنبى الذى يخرج من اختصاص المحاكم الاهلية هو الذى يكون تابعا لدولة متعاهدة مع الدولة العلية أو الحكومة المصرية على اعفاء رعاياها من اختصاص المحاكم المحلية وعليه فالصينى والجبشى يحاكم أمام المحاكم الاهلية لعدم وجود معاهدات خاصة به وإذا تخلت إحدى القنصليات عن أحد رعاياها ورفضت حمايتها عنه دخل حتما في اختصاص المحاكم الاهلية

المواد :- - يخرج من اختصاص المحاكم الاهلية الحوادث التى يكون الفصل فيها من اختصاص جهات أخرى كالجرائم التى تكون من اختصاص اللجان الادارية والتجار بالرفيق ( راجع درس القانون الادارى ) وكذلك فان المحاكم الاهلية مقسمة الى أقسام تبعاً لأقسام الجرائم وأهميتها وبطبيعة الحال يخرج من اختصاص كل قسم منها ما يدخل في اختصاص القسم الآخر فلا يكون من اختصاص المحاكم الجنح مثلا الفصل في الجنايات .

الأمثلة :- - نصت المادة ٩ جنائيات على وجوب ارسال البلاغات الى النيابة العمومية بالمحكمة التى من خصائصها الحكم في ذلك ولكنها لم تبين ماهى هذه المحكمة وتطبيق القواعد العامة نجد أن محل ارتكاب الجريمة هو المحل الطبيعى للمعاقبة عليها وتكون المحكمة التى وقعت في دائرتها الجريمة مختصة بالحكم فيها ونظهر ذلك من تحديد دوائر اختصاص المحاكم بالإمكانة

على الاطلاق فتتلا بمقتضى لائحة ترتيب المحاكم الاهلية يشمل اختصاص  
أى محكمة جهات كذا وكذا بدون تقييدها بالاشخاص المقيمين في تلك  
الجهات فيشمل أيضاً الجرائم التى تقع فيها كذلك في التحقيق الابتدائى فان  
السلطة التى وقعت في دائرتها الجريمة هى المختصة طبعاً بالتحقيق خصوصاً اذا  
كان الفاعل مجهولاً

وقد تحصل صعوبات في تعيين مكان الجريمة أما الجرائم الوقعية فانها  
غالباً تقع في زمان ومكان واحد ولكن هناك محل للبحث فيما اذا بدأت الجريمة  
في حدود محكمة وتم أثرها في حدود محكمة أخرى كما اذا أطلق القاتل العيار  
في الجهة الاولى فأصاب المقتول في الجهة الثانية فيرى البعض أن المحكمة  
المختصة هى التى كان فيها الجاني لأن عمله هو الجنائية وأما الاصابة فى نتيجة  
له فقط ويرى البعض الآخر أنها هى التى أصيب في دائرتها المجنى عليه  
باعتبار أن الجنائية هى اصابته ويرى الآخرون أن الجريمة في هذه الحالة قد  
تحقق بعضها في مكان والبعض الآخر في مكان آخر وهذا يكفي لاعتبار كل  
من المحليين مكاناً للجريمة

أما الجرائم ذات العادة فيرى بعضهم أن مكان الجريمة هو المكان  
الذى وقعت فيه الاعمال الكافية لتكوين العادة فاذا وقعت في أماكن مختلفة  
فإن الجريمة لا يكون لها مكان إلا في نفس الجاني وتكون المحكمة المختصة  
هى التى يقيم في دائرتها المتهم ويرى البعض الآخر أن مكان الجريمة هو  
المحل الذى وقع به آخر عمل تتم به العادة  
أما في الجرائم المستمرة فيعتبر كل محل ونجد فيه المتهم حال استمرار  
الجريمة محلاً لها

أما محل إقامة المتهم فانه يعين الاختصاص أيضاً لان قانون المرافعات يقضى برفع الدعوى أمام المحكمة التي يقيم في دائرتها المدعى عليه وهو في الدعوى العمومية المتهم

أما محل ضبط المتهم فلا يوجد أى نص أو قاعدة عامة تساعد على اعتباره معيناً للاختصاص سيما وان الضبط لا يحصل غالباً إلا بأمر من السلطة بعد أن تكون اختصت بالدعوى تبعاً لمحل وقوع الجريمة أو إقامة الجاني ومع ذلك فقد حكمت محكمة النقض والابرار بأن المحكمة التي يضبط في دائرتها المتهم تكون مختصة أيضاً بنظر الدعوى ولكن هذا الحكم ينفي في الحقيقة على نص في القانون القديم لم ينقل للقانون الجديد

استثناءات لقواعد الاختصاص : - (أولاً) اذا ظهر لمحكمة الجench أن التهمة الموصوفة بكونها جنحة لم تكن الا مخالفة أو ظهر لمحكمة الجنائيات أن التهمة الموصوفة بكونها جنائية لنسب الا جنحة فلا تحكم بعدم الاختصاص بل تحكم في موضوع التهمة بالوصف الذي تراهى لها (مادة ١٧٣ جنائيات و ٥٠ محاكم الجنائيات) ولكن لا يجوز لمحكمة المخالفات أن تحكم في جنحة ولا لمحكمة الجench أن تحكم في جنائية بل يجب في هذه الحالة الحكم بعدم الاختصاص ومع ذلك اذا صدر الحكم بالمعقوبة على متهم في جنحة فاستأنفه وحده دون النيابة لم يميز لمحكمة الاستئناف اذا رأت أن التهمة جنائية أن تحكم بعدم الاختصاص (مادة ١٨٩ جنائيات) بل تحكم فيها باعتبارها جنحة كما رفعت لها

(ثانياً) الجench التي تقع بواسطة الصحافة أو النشر ترفع لمحاكم الجنائيات لا لمحاكم الجench

(ثالثاً) اذا رأى قاضى الاحالة أن جنحة مرتبطة بجناية جاز له أن يأمر بإحالتها على محكمة الجنايات فى نفس الامر الذى يصدر بشأن الجناية (مادة ١٢ محاكم جنائيات) كذلك اذا اتهم شخص بارتكاب عدة جرائم من نوع واحد فى سنة واحدة جاز أن يصدر أمر إحالة واحد بشأن هذه الجرائم جميعها (مادة ٣٤ محاكم جنائيات) وتحال اذاً على محكمة واحدة ولو وقعت فى دوائر محاكم مختلفة وليست هذه الاحكام خاصة بقاضى الاحالة وحده فى الجنائيات والجنح المرتبطة بها بل يجوز أيضاً للنياية العمومية اذا وقعت عدة جنح من شخص واحد أو من أشخاص مختلفة وكان بينها ارتباط أن ترفعها جميعها أمام محكمة واحدة من محاكم الجنح مثلاً تأمرت عصابة على السرقات وانتشر أفرادها ونفذوا هذا الغرض فى جهات مختلفة فيجوز رفع الدعوى عليهم جميعاً أمام محكمة واحدة

(رابعاً) الجرائم التى لا تقبل التجزئة بمقتضى المادة ٣٢ عقوبات تقدم بطبيعة الحال للمحكمة واحدة (مادة ٣٤ محاكم جنائيات)

(خامساً) الجنح التى تقع فى جلسات محاكم المخالفات تحكم فيها هذه المحاكم والجنح التى تقع فى جلسات محاكم الجنائيات تحكم فيها محكمة الجنائيات وكذلك المخالفات التى تقع فى جلسات محاكم الجنح

الرفع بعزم الاختصاص :- عدم الاختصاص المبني على جنسية المتهم أو على أن الجريمة من اختصاص محكمة أرقى هو من النظام العام بمعنى أنه يجب على المحكمة أن تحكم به حتى ولو لم يدفع به أحد الخصوم ويمكن تقديم هذا الدفع فى أية حالة كانت عليها الدعوى حتى لأول مرة أمام محكمة النقض والابرام . أما عدم الاختصاص الناشئ عن محل وقوع الجريمة

أو محل إقامة المتهم فقد حكمت محكمة النقض أولا انه ليس من النظام العام ولا يحكم به الا بناء على طلب احد الخصوم ولكنها عادت اخيرا وقررت ان كل ما يتعلق بتوجيه الاختصاص في المواد الجنائية هو من النظام العام .

**تنازع الاختصاص :** - اذا رفعت دعوى لقاضين أو أكثر من قضاة الامور الجزئية التابعين لمحكمة ابتدائية واحدة يلزم أن يرفع تعيين القاضى المختص بالحكم في تلك الدعوى الى المحكمة الابتدائية المذكورة وان رفعت الدعوى لقاضين أو أكثر من قضاة الامور الجزئية التابعين لمحاكم ابتدائية مختلفة وجب تقديم الطلب الى محكمة الاستئناف (٢٤١ جنائيات)

#### اختصاص المحاكم الجنائية في المواد المدنية

تختص المحاكم الجنائية بالنظر في الدعاوى المدنية الناشئة عن الجرائم بالحدود الآتية

- (١) محاكم المخالفات لا تحكم في التعويضات إلا اذا كانت لا تزيد عن النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى الحكم فيه نهائيا (مادة ١٥٠ جنائيات) واذا زادت عن ذلك فلا يمكن الحكم فيها إلا من المحاكم المدنية
- (٢) محاكم الجنح تحكم في التعويضات الى ما لانهاية ويكون حكمها فيها نهائيا اذا كان المبلغ المطلوب لا يزيد عن النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى أن يحكم فيه نهائيا وقبل الاستئناف اذا كان المبلغ يزيد عن ذلك (مادة ١٧٦ جنائيات)

- (٣) محاكم الجنائيات تحكم في التعويضات مهما بلغت قيمتها ويكون

حكمها دائماً نهائياً لا يقبل الاستئناف

معمولة: — النصاب الذي يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً هو عشرون جنينها سواء فى المنقول أو فى المقار

توقف الفصل فى الدعوى العمومية على الفصل فى مسائل غير جنائية: —  
إذا ادعى السارق أنه يملك الشيء المسروق أو ادعى المبدد أنه لم يستلم  
الشيء المدعى تبديده أو أنكرت المتهمة بالزنا أنها متزوجة أو ادعت أنها  
مطلقة فإن اثبات الملكية أو الودية أو الزواج أو الطلاق يتوقف عليه الفصل  
فى جريمة السرقة أو التبديد أو الزنا وهى كلها مسائل غير جنائية فلا هى  
جرائم تفصل فيها المحاكم الجنائية ولا هى ناشئة عن جرائم حتى تعتبر أنها  
من قبيل الدعوى المدنية فاهى إذن المحكمة المختصة بالفصل فيها؟ أن كل  
مسألة من هذه المسائل هى أحد أركان التهمة الخاصة بها والمحكمة المختصة  
بالفصل فى التهمة يجب أن تكون مختصة بالفصل فى كل ركن من أركانها  
فيكون الفصل فى هذه المسألة من اختصاص المحكمة الجنائية المطروحة  
امامها الدعوى العمومية ولكن يجب مع ذلك التمييز بين المسائل المدنية  
ومسائل الأحوال الشخصية فالمسائل المدنية كالملكية والودية تدخل  
بطبيعتها فى اختصاص القضاء الاهلى على وجه العموم وباعتبارها ركناً من  
أركان الجريمة يفصل فيها نفس القاضى الجنائى المختص بنظر الجريمة وأما  
مسائل الأحوال الشخصية فلما كانت خارجة عن اختصاص المحاكم الاهلية  
مطلقاً وجب على القاضى أن ينتظر الفصل فيها من محاكم الأحوال الشخصية  
وعليه يجب إيقاف الفصل فى تهمة الزنا مثلاً حتى تفصل المحاكم الشرعية  
فى مسألة وجود الزوجية أو وقوع الطلاق وقت الجريمة



## الاثبات في المواد الجنائية

من المكلف بالاثبات : - يجب على كل مدعى اثبات دعواه وبما أنه في الدعوى العمومية النيابة العمومية هي المدعية فتكون هي المكلفة بالاثبات التهمة والاصل في الانسان البراءة وعلى من يدعى الادانة اثباتها . ولكن اذا ادعى المتهم سببا من أسباب الاباحة أو موانع العقاب وجب عليه اثباته لانه يصير اذن مدعيا بهذا السبب

ومع ذلك فان عجز المتهم أو تقصيره في هذا الاثبات لا يؤدي حتما الى الحكم عليه لأن تحقيق هذه الاسباب هو من واجبات المحكمة أيضا الدولة القانونية والدولة الاجتماعية : - يمكن تقسيم الأدلة على وجه العموم الى نوعين مختلفين وهما الأدلة القانونية والأدلة الاجتماعية فالأدلة القانونية هي التي يحددها القانون بنفسه ويأمر بالأخذ بها دون سواها فاذا وجدت أمكن الحكم بها وبناء عليها وان لم توجد فلا يجوز للقاضي أن يحكم بغيرها مهما ارتاح ضميره . مثلا يقضى القانون في المسائل المدنية بأنه اذا زاد المدعى به عن ألف قرش فلا يجوز اثباته إلا بالكتابة واذا لم توجد فلا يجوز للقاضي أن يقبل في اثباته الشهود مهما كانوا محلا للثقة . فالكتابة اذن من الأدلة القانونية لأن القاضي مقيد بها ولكن اذا قل المدعى به عن ألف قرش أو زاد ولكن تغذر الحصول على الكتابة أو وجدت الكتابة ولكنها فقدت بسبب قهرى جاز الاثبات بالبينّة أو بأى طريق آخر من طرق الاثبات التي يمكن أن تقع القاضي بصحة الدعوى وفي هذه الحالة يكون الاثبات اقناعيا أى أن المرجح في قبوله من عدمه هو اقتناع القاضي ويكون الأصل

أن الاثبات في المواد المدنية قانوني وقد يكون في بعض الاحوال اقناعياً  
أما في المسائل الجنائية فانها لما كانت لا يمكن اثباتها بطبيعة الحال  
بالكتابة وجب أن يكون الاثبات فيها عادة اقناعياً ولكنه قد يكون مع  
ذلك قانونياً في بعض الاحوال وهي : -

(١) اذا توقف الفصل في الدعوى العمومية على الفصل في مسائل  
مدنية فلا يجوز اثبات هذه المسائل إلا بالطرق المدنية كما اذا أنكر المتهم  
في جريمة خيانة الامانة أنه استلم الشيء المدعى تبديده فلا يجوز اثبات استلام  
هذا الشيء إلا بالكتابة اذا زادت قيمته عن ألف قرش

(٢) قد أعطى القانون لبعض المحاضر قوة اثبات في ذاتها بحيث تكون  
حجة بما تدون فيها وملزمة للقاضي كما سيأتى في باب المحاضر

(٣) جريمة الزنا فانها لا يمكن اثباتها على الشريك إلا بطرق مخصوصة  
محددة في القانون وهي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود  
مكاتب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل  
المخصص للحريم (مادة ٢٣٨ عقوبات)

## طرق الاثبات في المواد الجنائية

تتخصر طرق الاثبات في المواد الجنائية في الشهادة وفي الاعتراف  
والمعاينات والكتابة والخبراء والقرائن

الشهادة : - الشهادة طريق اثبات في المواد الجنائية ولكنها غير  
ملزمة للقاضي الذي له الحرية التامة في تقديرها بناء على ما يراه من احوال  
الشاهد وعلاقته بالخصوم وما يحيط به من الظروف ولم يقيد القانون القاضي

بنوع مخصوص ولا بعدد معلوم من الشهود فكل شخص في حالة عقلية اعتيادية أهل لتأدية الشهادة مهما كانت ظروفه أو علاقته بالخصوم وفقط تراعى تلك الظروف عند تقدير شهادة . كذلك يجوز للقاضي أن يأخذ بشهادة أقلية الشهود دون الاغلبية . ولكن يشترط لصحة الشهادة أمران :

(١) أن تحصل أمام القاضي في الجلسة تحت نظره وعلى مسمع منه ليتمكن من فحص حقيقتها بما يراه من حالة الشاهد النفسية وأن لا يرتكن على مجرد ما يقرأه في المحاضر منها إلا اذا تعذر حضور الشاهد أو لم يحضر المتهم ( المواد ١٣٢ و ١٦٢ و ١٦٥ جنائيات )

(٢) يجب على الشهود أن يحلفوا عيماً على أن يقولوا الحق ولا يشهدوا بغيره وإلا كان العمل لاغياً ( مادة ١٤٥ جنائيات ) ويستثنى من ذلك الصغير الذي لم يبلغ الأربع عشرة سنة والمحكوم عليه في جناية مدة العقوبة ( مادة ١٤٥ جنائيات و ١٢٥ عقوبات ) فإنها تسمع شهادتهما بغير عيّن على سبيل الاستدلال

وللشهادة ثلاثة أدوار في الدعوى العمومية

(١) دور جمع الاستدلالات بمعرفة الضبطية القضائية وتؤخذ فيه الشهادة بلا عيّن على سبيل الاستدلال أو جمع الايضاحات ( مادة ١٠ جنائيات )

(٢) دور التحقيق وفيه تسمع الشهادة بعد حلف اليمين إلا اذا رأى المحقق غير ذلك بصفة استثنائية ( مادة ٣١ و ٧٩ و ٨٢ جنائيات )

(٣) دور المحاكمة وتسمع فيه الشهادة بعد حلف اليمين ( ١٤٥ و ١٦٠ جنائيات ) ولا تأخذ المحكمة بغير هذه الشهادة للحكم في الدعوى

والمدعى المدني خصم في الدعوى المدنية فقط ولكنه يعتبر شاهداً

في الدعوى العمومية وتؤخذ شهادته بعد حلف المين

**الاعتراف :** - هو اقرار المتهم بالتهمة المنسوبة اليه وقد نصت المادة ١٣٤ جنائيات في باب محكمة المخالفات على أنه اذا اعترف المتهم بالفعل المسند اليه يحكم القاضي بغير مناقشة ولا مراعاة وان أنكر تشرح النيابة التهمة وتسمع المحكمة الشهود الخ ويؤخذ من ذلك أن الاعتراف في المخالفات دليل قانوني وملزم للمحكمة ثم نصت المادة ١٦٠ جنائيات على أن الاجراءات المقررة في مواد المخالفات تتبع في مواد الجنح ونصت المادة ٤٤ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات على ان الاجراءات المقررة في الجنح تتبع في الجنائيات فيمكن القول اذن أن الاعتراف دليل قانوني في المخالفات والجنح والجنائيات على السواء كما هو في المسائل المدنية وفي الواقع فان هذا النص مأخوذ من القانون الانجليزي الذي يعتبر الدعوى الجنائية نزاعاً خاصاً بين المدعى والمدعى عليه ومتى اعترف الاخير امام المحكمة انتهت الخصومة ووجب الحكم بناء على اعترافه .

ولكن لما كانت الدعوى العمومية في القانون المصري كما في القانون الفرنسي من حقوق الهيئة الاجتماعية وهي لا تؤاخذ المتهم إلا بما وقع منه فعلا وكانت العقوبات المقررة في القانون هي نظير الجرائم التي تقع من الاشخاص وجب أن لا يعاقب الشخص إلا اذا وقعت منه جريمة بالفعل ولا يكفي أن يقبل العقاب لتوقيعه عليه فمن العدل اذن أنه اذا ظهر أن المتهم يعترف بجريمة لم يرتكبها تحت تأثير خاص أو لغرض ما فلا يجوز عقابه لمجرد ذلك ويجب على القاضي أن يفحص الاعتراف ويحققه قبل أن يأخذ به وقد جرت المحاكم على هذا المبدأ العادل وقررت أن الاعتراف من الأدلة

الافتناعية فيأخذ به القاضي إذا اقتنع بصحته ويطرجه إذا رأى عدم صحته  
وإذا رأى القاضي واقتنع بأن بعض الاعتراف صحيح والبعض الآخر  
باطل جاز له أن يأخذ بالبعض الاول ويترك البعض الآخر كما إذا اعترف  
المتهم أنه قتل ولكن دفاعاً عن نفسه فلمحكمة أن تصدقه في اعترافه بالقتل  
دون ادعائه بظرف الدفاع الشرعي عن النفس وتعتبره أنه قتل عمداً وعليه  
فلا اعتراف في المسائل الجنائية يتجزأ خلافاً للمسائل المدنية.

الخبير : — هو كل شخص له خبرة في مسألة من المسائل وقد أجاز  
القانون للمحقق الاستماعة بالخبراء فيما ليس له به علم

ويجب على الخبير قبل أداء مأموريته أن يحلف ميمناً على أن يؤديها  
بالذمة ويبدى رأيه بالصدق وللمحكمة أو المحقق الحرية التامة في انتخاب  
من تثق به من الخبراء ولولم يوافق عليه الخصوم ولكن يجوز مع ذلك  
للنيابة أو المتهم رد الخبير الذي تعينه المحكمة إذا كان في حالة من الاحوال  
المنصوص عليها بالمادة ٢٤٠ من قانون المرافعات وقد نصت هذه المادة على  
أنه « يجوز رد أهل الخبرة إذا كان زوجاً أو قريباً أو صهيراً لأحد الخصوم  
على عمود النسب أيأ كانت الدرجة وكذلك القريب من الحواشي الى  
الدرجة الرابعة بدخول الغاية أو كانت له خصومة مقامة أمام المحاكم مع  
أحد الخصمين ومن تكون له منفعة شخصية في الدعوى ومن أكل  
أو شرب مع الخصم ومن يكون مستخدماً عند أحد الخصمين أو خادماً له  
ويكون احتساب الدرجات على حسب طبقات الاصول طبقة فطبة الى  
الجد الاصلى بدون دخول الغاية . وعلى حسب طبقات القروع طبقة فطبة  
لغاية الدرجة الرابعة المذكورة بدخول الغاية »

ويقدم الخبير رأيه بالكتابة ولكن لا شيء يمنع من الاكتفاء برأيه شفها ويدون في المحضر كشهادة الشهود خصوصاً في الأحوال البسيطة التي لا تستدعي تقديم تقرير. ورأى الخبير استشارى فقط وليس إلزامياً فيجوز للمحكمة مناقشته والأخذ به من عدمه حسب اقتناعها فاذا شككت فيه جاز لها أن تعين خبيراً آخر وعلى العموم فإنها ليست مقيدة في كل مرة بعدد معين من الخبراء فلها أن تعين واحداً أو أكثر فاذا رأت تعيين أكثر من واحد يحسن تعيين ثلاثة أو خمسة أى عدداً فردياً ليتمكن تكوين أغلبية بينهم لتكون قرينة على أرجحية الرأى عند اختلافهم

الكتابة :- الكتابة إما عرفية أو رسمية فالعرفية هى ما صدرت من آحاد الناس والرممية هى ما صدرت من موظف مختص بغيرها بمقتضى وظيفته وعلى كل حال سواء كانت عرفية أو رسمية قد يكون لها علاقة بالتهمة أو بظروفها وهى تارة تكون نفس الجريمة كالزور أو التهديد بالكتابة وفى هذه الحالة يكفي ثبوت صدورهما من المتهم لتوفر الجريمة وتارة تكون دليلاً عليها فقط اذا كانت صادرة من المتهم وتضمنت اعترافه بالتهمة أو كانت صادرة من غيره ولكنها تفيد وقوع الجريمة من المتهم وفى هذه الحالة تكون موضوع تقدير القاضى أو المحقق باعتبارها على الأكثر اعترافاً من المتهم أو شهادة عليه من الغير أى أن الكتابة من الأدلة الإقناعية ولكن يستثنى من ذلك حالتين

(١) تكون الأوراق الرسمية أو العرفية حجة فى إثبات المسائل

المدنية التى يتوقف عليها الفصل فى الدعوى العمومية مثلاً فى جريمة التهديد فإن استلام الشئ اذا زادت قيمته عن ألف قرش لا يمكن إثباته إلا بالكتابة طبقاً للقانون المدنى

(ب) المحاضر الجنائية - تكون حجة في بعض الأحوال بما تدون فيها فانه وان كان محرر المحضر ما هو في الحقيقة إلا شاهداً يدون فيه ما يراه وما يسمعه ويجب إذن ألا يكون المحضر قوة أكثر من شهادة الشهود على وجه العموم إلا أن القانون قد استثنى بعض المحاضر وجعلها حجة في ذاتها بما تدون فيها ولمزمة للقاضي فمثلاً نصت المادة ٣ من لائحة الجمارك على أنه « تعتمد قرارات اللجنة الجمركية بصفة شهادة ما لم يحصل التداعى بكونها مزورة ». وأما المحاضر التي يحضرها مأمورو الجمارك فانها تعتبر حجة حتى يثبت ما ينفيها كذلك محاضر تهريب الملح والنظرون (مادة ٢٨ و ٣٠ من دكرينو ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦) ومحاضر مخالفات السكك الزراعية (مادة ١٥ من دكرينو ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٠ وقرار الداخلية في ١٦ مارس سنة ١٨٩٠) ومحاضر المخالفات على وجه العموم (مادة ١٣٩ جنائيات وانظر أيضاً مادة ١٤ جنائيات) ففي هذه المحاضر يعتبر محرر المحضر مصداقاً في أقواله التي دونها فيها فإذا قال رأيت المتهم يرتكب المخالفة وجب تصديقه في ذلك وإذا قال سمعت الشاهد قال كذا وجب تصديقه أيضاً وليس للقاضي أن يترك الأخذ بأقواله بناء على أنه لم يقتنع بصحتها وإنما يكون للمتهم الحق في أن يثبت عكس ما جاء في المحضر تارة بطريق الطعن بالتزوير وتارة بالاثبات العادي على حسب الأحوال

وفي الأحوال التي يكون فيها المحضر حجة فانه لا يكون كذلك إلا بالاشياء المادية التي رآها أو سمعها المحقق بنفسه أو أدرکها بجواسه لا بأرائه الخصوصية التي يبدئها مثلاً اذا ذكر في المحضر أنه ضبط حشيشاً مع شخص

فإن المحضر يكون حجة بوجود هذه المادة المضبوطة عند هذا الشخص ولكنه لا يكون حجة بنوع هذه المادة إذا ادعى المتهم أنها ليست حشيشاً بل شيئاً آخر كذلك إذا تضمن المحضر اعترافاً صادراً من المتهم أو شهادة من الشاهد فإن المحضر يكون حجة بصدور هذا الاعتراف أو تلك الشهادة لا بصحتها ومطابقتها للواقع

حيث أنه توجد ثلاثة أنواع من المحاضر

(١) محاضر تعتبر حجة بما فيها حتى يثبت عكسها بطريق الطعن  
اللزوم كقرارات اللجنة الجزائية

(٢) محاضر تعتبر حجة بما فيها حتى يثبت ما ينفيها بطرق الاثبات العادية كمحاضر المخالفات على وجه العموم

(٣) محاضر تعتبر مجرد معلومات كمحاضر الجنيح والجنايات أيًا كانت وليس اختلاف درجات قوة المحاضر في الاثبات مبنيًا على اختلاف

درجات الحرر في لها أو صفتهم بل على نفس نوع الجريمة. ففي الجرائم التي يعتبر المحضر حجة فيها شوهدها أنها ترتكب في ظروف تجعل من الصعب إثباتها بشهود آخرين فجعل المحضر حجة بها وترك للمتهم إثبات براءته بكافة الطرق وعلى وجه العموم فإن المحضر ليس شرطاً أساسياً للدعوى العمومية حتى في الأحوال التي يكون فيها حجة بل يمكن رفع الدعوى دائماً بدون سبق تحرير أي محضر. وفلا فإن المدعى المدني حق تحريك الدعوى مباشرة في الجنيح والمخالفات بدون سبق تحقيقها أو تحرير أي محضر فيها

المعينة : - هي معانة القاضى للأشياء التي تدل على وقوع الجريمة أو نفيها ولم ينص القانون على اجازتها للمحكمة كما فعل في باب التحقيق



ولكنه أيضا لم يجرمها وهذا يكفي لاجازتها لأن الاصل أن المحكمة لها أن  
تصل الى الحقيقة بكافة الطرق ويكون إذن لها أن تنتقل لحل الواقعة  
أو غيرها لما ينبتة بنفسها اذا رأت لذلك ضرورة

**معلومات القاضى الشخصية :** - للقاضى نوعان من المعلومات :  
معلومات يقف عليها من الخارج بصفته فرداً من الناس ومعلومات يقف  
عليها بصفته قاضيا من اجراءات الدعوى التى تحصل أمامه فى الجلسة ولا  
يمكنه أن يحكم فى الدعوى إلا بناء على المعلومات الاخيرة وأما معلوماته  
الشخصية فلا يجوز أن يتخذها أساسا للحكم لانه يكون فى الحقيقة شاهداً  
غير متيسر للخصوم تفنيد شهادته ولا يجوز له أن يكون قاضيا وشاهداً فى  
آن واحد بل عليه فى هذه الحالة أن يترك الحكم فى الدعوى لغيره من  
القضاة ويتقدم هو كشاهد فيها

**القرائن :** - هى الاستدلال بالمعلوم على المجهول وهذا المعلوم إما بناء  
على القوانين الطبيعية للأشياء أو على المقرر من عوائد الناس وطبائعهم فإذا  
قرر الشاهد أنه رأى على بعد المتهم يقتل المجنى عليه بسكين فى وقت كان  
الظلام حالكا أو كان الشاهد فاقد البصر كان هذا دليلاً على كذبه لمخالفته  
للقوانين الطبيعية وإذا كان الشاهد قريباً للمتهم أو له مصلحة فى الدعوى  
كان ذلك محلاً للشبهة وربما اعتبر قرينة على كذبه بناء على المألوف  
بين الناس

وعلى وجه العموم فإن القاضى له حرية الاستدلال بما يوافق عقله  
ويرتاح اليه ضميره فهو الذى له تقدير الظروف ودرجة تأثيرها فى الدعوى  
وإذن تكون القرائن من الأدلة الاقتناعية

ولكن توجد قرائن قانونية يعين فيها الشارع بنفسه مبلغ تأثيرها على التهمة أى أن هناك ظروف معينة يعتبرها القانون دائماً قرينة على أمور أخرى ومضى وجدت هذه الظروف يجب أن يستنتج منها حتماً ما قرره القانون . مثلاً لا يعاقب القانون على الجرائم التى تقع من الصغير الذى لم يتجاوز السبع سنين كاملة لأنه يعتبره غير مميز ولو لا هذا النص لكان للقاضى حق تقدير تمييز كل منهم على حدته لأن كل الناس لا يبلغون حد التمييز فى سن واحد . ولكن القانون اعتبر بوجه عام أن هذا السن هو زمن التمييز بناء على ما شاهدته فى معظم الأحوال وحينئذ يكون بلوغ هذا السن قرينة قانونية على هذا التمييز فكل شخص يتجاوز السبع سنين يعتبر مميزاً وكل شخص لم يبلغ هذا السن يعتبر غير مميز وإن خالف ذلك الواقع

وتنقسم القرائن الى قرائن قاطعة وقرائن مؤقتة فالأولى ما لا تقبل إثبات العكس كحالة السن فإنه مما ثبت تمييز الشخص الذى لم يبلغ السبع سنين فإنه لا يمكن أن يعاقب جنائياً . وحالة الأحكام النهائية فإنها تعتبر صحيحة مما ثبت خطأها . والثانية هى ما تقبل إثبات العكس كوجود أجنبي فى بيت مسلم فى المحل المخصص للحريم فإنه يعتبر قرينة على الزنا ولكن يجوز للمتهم أن يثبت أن وجوده كان لسبب آخر

## فى المحاكمة

كيف تحال الدعوى على المحكمة :— يوجد فرق بين المخالفات والجناح من جهة والجنايات من جهة أخرى ففى المخالفات والجناح تحال الدعوى على المحكمة بناء على تكليف المتهم بالحضور مباشرة من قبل أحد أعضاء

النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية أو بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو من أودة المشورة (١٢٩ و ١٥٧ جنائيات) وترفع الجرح بهذه الطريقة حتى ولو كانت من اختصاص محاكم الجنايات كجرح الصحافة والنشر أما الجرح والمخالفات التي تقع في الجلسة فإن المحكمة تحرك الدعوى العمومية فيها بنفسها

وأما في الجنايات فإن الدعوى لا تحال على المحكمة إلا بناء على أمر يصدر من قاضي الاحالة أو من قاضي التحقيق (١٢٩ و ٢٠٧ من ق. ت. م. ج) ولا يجوز رفعها مباشرة من النيابة أو من المدعى المدني

مردود الدعوى أمام المحكمة : — لا يجوز للمحكمة في غير جرائم الجلسات أن تحكم في دعوى لم ترفع لها بالطرق القانونية ممن له صفة في رفعها وعليه فلاس للمحكمة أن تنظر الدعوى بالنسبة لغير المتهمين المرفوعة عليهم ولا بالنسبة لغير الجرائم المسندة فيها اليهم مهما ظهر من التحقيق أن المتهم له شركاء أو أنه مرتكب جريمة أخرى لأنها في هاتين الحالتين تكون قد حكمت في دعوى لم ترفع لها ولكن اذا كانت المحكمة مقيدة بنفس الجريمة المرفوعة بها الدعوى فانها ليست مقيدة بالوصف القانوني الذي وصفتها به النيابة فاذا ردت الدعوى على متهم بجريمة باعتبارها نصيباً فيجوز لها أن تعتبرها تبديداً أو سرقة فهي لا يمكنها أن تغير الوقائع المادية المسندة لمتهم ولكن يمكنها أن تغير المادة القانونية المطلوب تطبيقها بشرط إخطار المتهم بهذا التمييز وسماع دفاعه فيه

ولكن يلاحظ أنه على مذهب محكمة النقض والابرار يجوز لمحكمة الجنايات أن تقيم أى دعوى عمومية أمام نفسها مباشرة وتحكم في موضوعها

وبناء على ذلك يجوز لها أن تدخل في أى دعوى مطروحة أمامها متهمين آخرين أو وقائع أخرى

وموجب نظر الدعوى بمحضر المتهم : - يجب أن تكون جميع إجراءات الدعوى أمام المحكمة حضورية أى في وجه المتهم فإذا كان منرجاً عنه وجب أن يعلن بالتهمة وتاريخ الجلسة ليتمكن من الحضور والدفاع عن نفسه . وإن كان محبوساً وجب فضلاً عن إعلانه ترحيله من السجن الى الجلسة في التاريخ المحدد لنظر الدعوى . وعلى كل حال لا يجوز إبعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى إلا اذا وقع منه تشويش جسيم يستدعى ذلك ( المادة ٤١ ق . ت . م . ج )

وموجب محضر المتهم بنفسه : - يجب على المتهم بفعل جنحة تستوجب العقوبة بالحبس أو بجنابة أن يحضر بنفسه أمام المحكمة ولا يقبل عنه أى دفاع في غيبته وأما في الأحوال الأخرى أى في الجنح التي يعاقب عليها بغير الحبس وفي المخالفات عموماً فيجوز له أن يرسل وكيله عنه وهذا مع عدم الإخلال بما للقاضي من الحق في أن يأمر بحضوره بنفسه ( ١٦١ جنايات ) وغير واضح الغرض من تحويل القاضي هذا الحق لأنه ما دامت التهمة لا تستوجب الحبس فلا محل لاحتضار المتهم كرهاً ووضع تحت يد القضاء وما دام أن التهم لا يمكن استجوابه بغير رضائه ( ١٣٧ جنايات ) فلا محل لأكراهه على الحضور ولعل العلة أن الغرامة تنفذ بالإكراه البدني أيضاً فيجوز احتضار المتهم ليتمكن التنفيذ عليه اذا لم يدفعها

ولكن حتى في الأحوال التي يتعم فيها حضور المتهم بنفسه يجوز له أن يرسل عنه وكيله لمجرد طلب التأجيل وإبداء عنده في عدم الحضور

الدفاع بواسطة المحامي : - للمتهم الحرية التامة في أن يدافع عن نفسه في المخالفات والجنح بنفسه أو بواسطة محام وقد تقدم أنه إذا كانت الجنحة تستوجب الحبس فلا يقبل دفاع المحامي عن المتهم في غيبته أما في الجنايات فيجب أن يحضر مع المتهم في الجلسة محام لمساعدته في الدفاع عن نفسه فإذا لم يبين المتهم محامياً لهذا الغرض وجب على رئيس المحكمة الابتدائية إجراء هذا التعيين من تلقاء نفسه عند ما يسلم له ملف الدعوى من قاضي الحالة ( مادة ٢٥ ق . ت . م . ج ) وتقدر المحكمة في حكمها للمحامي أتعاباً ضد المتهم إذا لم يكن فقيراً كما تقدم ( ٢٧ ق . ت . م . ج )

التحقيق في الجلسة : - تقدم أن التحقيق الابتدائي غرضه ليس الوصول الى الحكم في الدعوى بل الى مجرد وجوب رفعها من عدمه ولذلك لا يجوز للمحكمة أن تكتفي به وتبنى حكمها عليه بل يجب عليها أن تحقق الدعوى بنفسها وحينئذ يجب توفر شرطين :

(١) يجب أن تكون الجلسة علنية أي أن تفتح أبوابها لعموم الجمهور على السواء بلا تمييز على قدر ما تسمح سمعتها ولكن يجوز للمحكمة مع ذلك أن تأمر بسماع المرافعة كلها أو بعضها في جلسة سرية محافظة على الحياء أو مراعاة للأداب أو حفظاً للنظام ( ٢٣٥ جنائيات )

(٢) يجب أن تكون المرافعة شفوية بمعنى أن المحكمة لا يجوز لها أن تعتمد على نقل الشهادة أو اقوال المتهم بواسطة المحاضر بل يجب عليها أن تسمعها بنفسها من فم الشاهد أو المتهم ولا يجوز لها الالتجاء الى المحاضر إلا في حالة غياب المتهم ( ١٦٢ جنائيات ) أو تعذر حضور الشاهد ( ١٦٥ جنائيات ) أو في الأحوال التي تكون فيها المحاضر دليلاً قانونياً كالمخالفات

(١٣٩ جنايات) وفي غير هذه الاحوال لا يجوز تلاوة المحاضر في الجلسة  
إلا لمراقبة صحة أقوال الشهود أو المتهم بعد سماع أقوالهم أمام المحكمة  
(١٣٢ جنايات)

في الامظام وأقسامها : - الاحكام هي قرارات المحاكم في النزاع  
المطروح أمامها وهي تنقسم مبدئياً الى أحكام قطعية وأحكام قبل الفصل في  
الموضوع فالأولى هي التي تفصل في موضوع الدعوى وتنتهى بها والثانية  
هي التي تقضى باتخاذ بعض إجراءات للوصول الى الحكم في الدعوى  
وتنقسم الى ثلاثة اقسام احكام وقتية واحكام تحضيرية واحكام تمهيدية  
فالاحكام الوقتية هي التي تقضى باتخاذ بعض إجراءات تحفظية ولا  
تؤثر على موضوع الدعوى كالحكم بالافراج المؤقت أو الحبس الاحتياطي  
والاحكام التحضيرية هي التي تصدر باتخاذ بعض إجراءات بشأن  
تحضير الدعوى للفصل فيها بدون أن تشير الى ما ستحكم به المحكمة  
كالحكم بالانتقال لمحل الواقعة لعمل معاينة.

والاحكام التمهيدية هي التي تقضى بعمل إجراءات مؤدية الى الحكم  
في الدعوى ويستدل منها على ما ستحكم به المحكمة كالحكم بتعيين خبير  
لمعرفة ان كانت الورقة مزورة أم لا في دعوى التزوير وكالحكم الصادر  
بالتصريح للمتهم باثبات سبب من أسباب الاباحة أو موافق العقاب فالفرق  
إذن بين الاحكام التحضيرية والتمهيدية هو في أهمية الاجراءات المقضى  
باتخاذها فان كان اتخاذها يؤدي فوراً الى الحكم في أصل الدعوى كان  
الحكم تمهيدياً وإن كان اتخاذها ينور الدعوى فقط ولكن لا يؤدي فوراً  
الى الحكم فيها فالحكم تحضيرى

وهذا التقسيم ضرورى لمعرفة الاحكام التى يمكن استئنافها من عدمه فان الاحكام التمهيدية هى وحدها التى يمكن استئنافها على حداثها بمجرد صدورها بدون انتظار الحكم القطعى فى الدعوى أما الاحكام الوقفية والتحضيرية فلا يمكن استئنافها إلا ضمن الحكم القطعى فى الدعوى ( ٣٩٠ و ٣٩١ مرافعات )

وتنقسم الاحكام أيضاً الى غيايية وحضورية فالأولى هى ما تصدر بناء على إجراءات حصلت فى غيبة المتهم والثانية هى ما تصدر بناء على إجراءات حضر فيها المتهم والأولى تقبل الطعن بطريق المعارضة وأما الثانية فلا يظن فيها بغير الاستئناف

وتنقسم الاحكام الى ابتدائية ونهاية فالأولى هى ما صدرت من درجة أولى وتقبل الاستئناف امام درجة ثانية . والثانية هى التى لا تقبل هذا الطعن سواء من الأصل أو لقوات مواعيد الطعن فيها أو لصدورها من محكمة استئنافية

شروط صحة الحكم : - يشترط لصحة الأحكام ما يأتى :

( ١ ) أن تكون المحكمة التى أصدرتها مشكلة تشكيلا قانونيا من حيث عدد القضاة وحضور النيابة ووجود كاتب الجلسة محرر محضراً بكافة الاجراءات

( ٢ ) أن يكون الحكم منبئياً على إجراءات صحيحة قانوناً كحضور جميع القضاة الذين أصدروا الحكم فى كافة إجراءات الدعوى بحيث لا يجوز استبدال أحدهم فى أثناء نظرها بدون إعادة الإجراءات من أولها

ومع ذلك اذا حصل مانع لأحد القضاة بعد انتهاء نظر الدعوى ووضع الحكم يجوز أن يجلس غيره بدله وقت النطق به بشرط أن يكون هو قد أمضى نسخة الحكم الأصلية . كذلك يجب أن تكون جميع حقوق الاتهام والدفاع قد احترمت على السواء وسمعت شهود كل منهم ونظرت الدعوى على وجه العموم بالطرق القانونية

٣) حصول المداولة بطريقة سرية إما داخل أودة المداولة أو في نفس الجلسة بصوت منخفض لا يسمعه الجمهور حتى لا يطلع على الخلاف في الرأي بين القضاة ثم صدور الحكم علناً بالجلسة وليس من الضروري صدور الحكم في نفس الجلسة التي حصلت فيها المرافعة بل يجوز تأجيل صدوره الى جلسة أخرى ليتسكن القاضي من درس الدعوى ( ١٥١ و ١٧١ جنائيات و ٥٩ ق . ت . م . ج )

٤) اشتغال الحكم على بيان الواقعة المستوجبة للعقاب ( مادة ١٤٩ جنائيات ) أى على جميع الاركان المكونة للجريمة والظروف المؤثرة على العقوبة وتقرير ثبوتها أو نفيها فإذا سكت سهواً عن أحد الاركان أو الظروف ولم يتعرض لاثباته أو نفيه كان ذلك نقصاً في الحكم . وجباً لبطلانه . مثلاً في جريمة البلاغ الكاذب مع سوء القصد لا يكفي أن يذكر في الحكم أن المبلغ بالغ كذباً بل يجب أن ينص على أن ذلك حصل منه بسوء القصد لانه لا عقاب على من بلغ بسلامة نية بناء على شبهة ثم ظهر أنه غير مصيب في رأيه . كذلك يجب بيان الجهة التي تقدم اليها البلاغ لأن من اركان هذه الجريمة حصول البلاغ لجهة ادارية أو قضائية فصوله لأحد الافراد لا عقاب عليه وهكذا في كل جريمة يجب أن تسند أولاً للمتهم كافة الاركان المكونة



للتهمة ثم يحكم بمد ذلك بتوفرها أو بعدم توفرها

(٥) اشتغال الحكم على الاسباب التي بنى عليها ويعتبر الحكم الاستثنائي مبنياً على أسباب اذا أحال على أسباب الحكم الابتدائي وأخذ بها كأن يقال ( حيث أن الحكم الابتدائي في عمله للأسباب الواردة به ) ولكن ليس من الضروري تلاوة الاسباب عند النطق به

(٦) يجب اشتغال الحكم على غمرة المادة التي صار تطبيقها والحكم بمقتضاها (١٤٩ جنایات)

نظام الجلسات : — ضبط وربط الجلسة منوطان برئيسها بحيث يكون له ان يخرج منها من يحصل منه تشويش يخل بالنظام (٨٥ مرافعات) ولو كان هو المتهم (٤١ ق. ت. م. ج) واذا حصل هذا التشويش من احد موظفي المحكمة جاز الحكم عليه بالعقاب التأديبي في حال انقضاء الجلسة (٨٦ مرافعات) وللمحكمة ان تحكم بالحبس مدة ٢٤ ساعة على من يقع منه تشويش في الجلسة وينفذ حكمها في الحال (٨٩ مرافعات)

واذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة جاز للمحكمة أن تحكم فيها في نفس تلك الجلسة بعد سماع أقوال النيابة العمومية. أما اذا وقعت جنابة فيحرم قاضي المحكمة أو رئيسها محضراً أن يقع ككتاب المحكمة عليه ويأمر بالقبض على المتهم اذا اقتضى الحال ذلك ويحيل القضية على النيابة العمومية. (المادة ٢٣٧ جنایات) وقد ورد هذا النص في الباب الخامس الذي عنوانه « في الاحكام التي يجوز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية » ولكن قدمنا أنه على رأي محكمة النقض والایزام يجوز لمحكمة الجنایات أن تقيم بنفسها

أى دعوى عمومية وتحكم فى موضوعها مباشرة وبناء على ذلك يجوز لها أن تحكم فى الحال فى أى جناية تقع أمامها فى الجلسة

## محاكم المخالفات والجنح

الأمراء قبل الجلسة : — تحال الدعوى فى المخالفات والجنح على المحكمة بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو أودة المشورة أو بناء على تكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور أمامها من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية (١٢٩ و ١٥٦ جنائيات) وتكليف المدعى عليه بالحضور يكون بميعاد يوم كامل المخالفات وثلاثة أيام كاملة فى الجرح خلاف مواعيد المسافة فيما عدا حالة مشاهدة الجانى متلبساً بالجريمة فإنه لا يكون فيها التكليف بالحضور بميعاد وتذكر فى ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التى تقضى بالمعقوبة (١٣٠ و ١٥٨ جنائيات) ومع ذلك اذا كلف المتهم فى أحوال التلبس بالحضور الى المحكمة بغير ميعاد وطلب اعطائه ميعاداً لتحضير الدفاع عن نفسه وجب على القاضى أن يأذن له بالميعاد القانونى كذلك اذا لم يطلب المتهم ميعاداً ورأى القاضى أن الدعوى غير صالحة للحكم يأمر بتأخيرها الى إحدى الجلسات القريبة لزيادة التحرى والتحقيق ويبقى فى هذه الحالة المتهم فى السجن أو يخرج الإفراج عنه مؤقتاً اذا اقتضى الحال ذلك سواء كان بضمانة أو بغيرها (١٥٩ جنائيات) والفرق بين الحالتين أنه فى غير التلبس اذا كلف المتهم بالحضور لأقل من الميعاد القانونى جاز له أن يطلب بطلان ورقة التكليف بالحضور أما فى حالة التلبس فان التكليف يكون صحيحاً ولا يكون للمتهم إلا طلب التأجيل .

والمقصود بيوم كامل أو بثلاثة أيام كاملة أى غير يوم الاعلان ويوم الجلسة وهكذا كلما نص القانون على ميعاد كامل. وتبطل ورقة التكليف اذا لم تراعى فيها هذه الشروط ويتبع ذلك بطلان نفس الدعوى التى بنيت عليها لأن الغرض من البيانات المذكورة ايقاف المتهم على موضوع التهمة واعطاؤه وقتاً كافياً لتحضير دفاعه

وتكليف الشهود بالحضور يكون بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية أو أحد أعضائه النيابة العمومية أو المتهم ( ١٤٠ جنابات ) وتدلن لهم ورقة التكليف على يد محضر أو أحد رجال الضبط إلا فى حالة مشاهدة الجانى متلبساً بالجريمة فإنه يجوز فيها طلب حضورهم شفها بواسطة احدى مأمورى الضبطية القضائية أو مأمورى الضبط أياً كان ( ١٦٦ جنابات )

ويجوز للقاضى فى المخالفات بناء على طلب احد الخصوم ان يأمر قبل انعقاد الجلسة باجراء جميع الابتنات والتحقيقات المختصرة التى تستلزم السرعة ( ١٣١ جنابات ) فيجوز له مثلاً ان يطالع على الاوراق ويأمر بتعيين خبير لتقدير مبلغ التعويض اللازم للمدعى المدنى ولكن على العموم فان هذا النص غير مرعى فى العمل

## الاجراءات فى الجلسة

غياب المتهم : — يبدأ بالنداء على المتهم فاذا لم يحضر ولم يرسل عنه وكيلًا فى الاحوال التى يجوز له فيها ذلك جاز الحكم فى غيبته بمعد الاطلاع على الاوراق ( ١٣٢ و ١٦٢ جنابات ) وبمقابلة هاتين المادتين بما يبداهما يظهر ان المحكمة تحكم بناء على الاوراق والمحاضر بدون

احتياج الى سماع شهود حيث لم يوجب القانون سماع الشهود إلا في حالة حضور المتهم

**مفسود المتهم والتصرف بالشهود :** - اما اذا حضر المتهم فينادى على الشهود بأسمائهم وبعد المجابة منهم بأنهم حاضرون يقادون لأودة تخصص لهم ولا يخرجون منها إلا بالتوالى لتأدية الشهادة امام المحكمة ومن تسمع شهادته منهم يبقى في قاعة الجلسة حين قفل باب المرافعة ما لم يرخص لهم بمباراة صريحة بالخروج ويجوز ان يطلب صرفهم في اثناء سماع شهادة شاهد آخر ويصدر امراً بذلك وتسوخ مواجعتهم مع بعضهم (١٦٦ جنائيات) والغرض من ذلك عدم إيقاف كل شاهد على ما شهد به الشاهد الذي قبله وما وجه اليه من الاسئلة حتى لا يوافق على شهادته ولذلك فان الشاهد الذي يسمح له بالخروج من الجلسة بعد تأدية شهادته يجب أن لا يمكن من مقابلة الشهود الآخرين الذين لم تسمع شهادتهم

**تخلف الشهود أو امتناعهم عن الاجابة :** - وان تخلف أحد الشهود بمنعه تكليفه بالحضور بالطرق القانونية جاز الحكم عليه بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية بدفع غرامة لا تزيد عن خمسين قرشاً مصرياً في المرافعات ولا عن عشرين جنياً مصرياً في الجنح ويجوز إعادة تكليفه بالحضور في جلسة أخرى تؤجل لها الدعوى فإذا لم يحضر في المرة الثانية جاز القبض عليه واحضاره قهراً والحكم عليه في المرافعات بغرامة لا تزيد عن جنية مصري أو بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أيام وفي الجنح بغرامة لا تزيد عن ثلاثين جنياً مصرياً أو الحبس مدة لا تتجاوز أربعة عشر يوماً (١٤١ و ١٦٧ جنائيات) اما اذا حضر في المرة الثانية وأبدي اعذاراً صحيحة

جاز إعفاؤه من الغرامة بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية (١٤٢ و ١٦٨ جنابات) أما إذا رأى القاضى أن حضور الشاهد لم يكن ضروريا لظهور الحقيقة جاز له فى كل الأحوال أن يصرف النظر عن حضوره ويستمر فى التحقيق من وقت تخلفه فى أول مرة وفى هذه الحالة يجوز للشاهد الطعن فى الحكم الصادر عليه بطريق المعارضة المعتادة (١٤٣ جنابات) وإذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الإجابة أمام المحكمة يحكم عليه فى المخالفات بغرامة لا تزيد عن جنيه مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا وفى الجنب بغرامة لا تزيد عن ثلاثين جنيها مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا إلا أنه لا يحكم بعقوبة على الأشخاص المزمين بمقتضى المادة ٢٦٧ عقوبات بكتمان الأسرار التى اتُّمِنوا عليها بسبب صناعتهم ولا على الأشخاص المعفين من أداء الشهادة فى الأحوال المبينة فى المواد من ٢٠٢ الى ٢٠٧ من قانون المرافعات (١٤٤ و ١٦٩ جنابات)

سماع الرعوى ومناقشة الشهود : - بعد التتيم على الخصوم والشهود بالطريقة السابقة يتلو الكاتب أوراق التحقيق ما عدا أوراق الشهود التى لا يصح ذكرها فى المرافعة إلا بعد سماع الشهادة (١٣٤ جنابات) وهذا النص مهمل فى العمل ثم يقدم أحد أعضاء النيابة العمومية طلباته وبعد ذلك يسأل القاضى المتهم عما إذا كان متفرقا بارتكاب الفعل المسند إليه أم لا فإن أجاب بالإيجاب يحكم بغير مناقشة ولا مرافعة (راجع ما لاحظناه على ذلك فى باب الاعتراف) أما إذا أجاب بالنسب فيشرح العضو المذكور التهمة ويقدم المدعى بالحقوق المدنية أقواله وطلباته الختامية ثم تسمع شهادة شهود الإثبات ويكون توجيه الأسئلة للشهود من ذلك العضو أولا ثم من المدعى بالحقوق

المدنية ثم من المتهم ويجوز للعضو السابق ذكره والمدعى بالحقوق المدنية أن يستجوبا بالشهود المذكورين مرة ثانية لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن أسئلة المتهم (١٣٤ و ١٦٠ جنابات) وبعد سماع شهود الاثبات يبدى المتهم أوجه المدافعة ويصير طلب شهود النفي واستجوابهم بمعرفة المتهم أولاً ثم بمعرفة من يكون حاضراً من أعضاء النيابة العمومية ثم المدعى بالحقوق المدنية . ويجوز للمتهم أن يوجه للشهود المذكورين أسئلة مرة ثانية لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن الاسئلة التي وجبها اليهم من كان حاضراً من أعضاء النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية . وبعد سماع شهادة شهود النفي يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية أن يطلب سماع شهادة شهود اثبات غير الشهود الأول وأن يطلب حضور الشهود الاول المذكورين لايضاح أو تحقيق الوقائع التي ادعى شهود النفي شهادتهم عنها (١٣٥ و ١٦٠ جنابات) وبعد سماع شهود الاثبات وشهود النفي يجوز لمن يكون حاضراً بالجلسة من أعضاء النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم ان يتكلم إلا انه يلزم في كل الأحوال ان يكون المتهم آخر من يتكلم ويلزم ان يبين في محضر الجلسة ان الاجراءات السالف ذكرها صار استيفاءها (١٣٨ جنابات)

وتناخص هذه الاجراءات في تلاوة الأوراق أولاً ثم تبدى النيابة طلباتها بصفته مدعية ثم تسأل المحكمة المتهم عن التهمة فان انكر تشرح النيابة التهمة ثم يبدى المدعى المدني طلباته لأنه متمم للاتهام ثم تسمع شهودهما المؤيدة لطلبتهما وبعد ذلك يكون المتهم قد عرف دعوى خصومه وأدلتهم فيقدم دفاعه ثم يؤيده بشهود النفي وعند ذلك اذا رأى خصومه بعض

ملاحظات على دفاعه هذا او على اقوال شهوده جاز لهم ان يطلبوا اعادة سماع شهادة شهود او احضار غيرهم دحضاً لما جاء به المتهم وبعد ذلك يجوز لهم التكلم مرة اخرى لشرح الشهادة الجديدة ويجوز للمتهم ان يرد عليهم لانه في مركز الدفاع فلا يجوز ان يسمح لخصومه بالكلام الا ويسمح له بالرد ولكن الترتيب المتقدم ليس جوهرياً على اطلاقه ولا يترتب دائماً على مخالفته بطلان الاجراءات فيجوز مثلاً سماع طلبات المدعى المدني قبل النيابة خصوصاً اذا كانت الدعوى مرفوعة منه مباشرة . او يتكلم المتهم قبلها في المرة الثانية او لا يتكلم بعدها لأن الغرض من جعله آخر من يتكلم هو تمكينه من الرد عليهما للدفاع عن نفسه وهو حر في ذلك

ويجوز للقاضي في أية حالة كانت عليها الدعوى ان يوجه للشهود أى سؤال يرى لزوم توجيهه اليهم لظهور الحقيقة أو يأذن للخصوم بذلك ويجب عليه منع توجيه أسئلة للشاهد لا يكون لها تعلق بالدعوى ولا جائزة القبول كما يجوز له أن يمتنع عن سماع شهادة الشهود عن وقائع يرى أنها واضحة وضوحاً كافياً . ويجب عليه أن يمنع عن الشاهد كل كلام بالتصريح أو التاميح وكل إشارة مما يترتب عليه اضطراب أفكاره أو تخويفه وعليه أيضاً أن يمنع توجيه أى سؤال مخالف للأداب أو غل بالشرف اذا لم يمكن له تعلق بوقائع الدعوى أو بوقائع اخرى يترتب عليها معرفة حقيقة وقائع الدعوى ( ١٣٦ جنايات )

ولكن لا يجوز استجواب المتهم إلا اذا طلب ذلك فان طلب يستجوبه {  
أولا المدافع عنه ثم من يكون حاضراً من أعضاء النيابة العمومية ثم المدعى  
( ١٦ )

بالحقوق المدنية واذا ظهر في أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم ايضاحات عنها من التهم لظهور الحقيقة فيطلب القاضي منه الالتفات اليها ويرخص له بتقديم تلك الايضاحات ( ١٣٧ جنايات )

ويجوز للقاضي بما له من السلطة المطلقة أن يأمر بتلاوة أى ورقة يرى له لزوم تلاوتها ( ١٦٤ جنايات )

محضر الجلسة :- يجب أن محرر كاتب الجلسة محضراً بجميع الاجراءات التي اتخذت في الدعوى ( ١٣٨ جنايات ) ويدون فيه أسماء الشهود والقابهم وصناعتهم ومحل اقامتهم وما شهد به كل منهم في الدعوى فإذا كانت الواقعة مخالفة مما لا يجوز استئنافها يكتفى بتدوين خلاصة أقوال الشاهد فقط . أما في المخالفات التي يجوز استئنافها وفي الجنج يدون الكاتب شهادة الشهود بتمامها ويصدق القاضي على عبارتها وتحفظ مع أوراق الدعوى ( ١٤٦ جنايات ) لأن في هذه الأحوال يجوز استئناف الدعوى فتحتاج محكمة الاستئناف الى مراجعة شهادة الشهود

الاعطام التي تصدر من محاكم المخالفات والجنج :- اذا رأت محكمة المخالفات وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنحة أو جناية أو وجدت محكمة الجنج قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جناية تحكم بعدم الاختصاص وتحيل الاوراق والمختصوم على النيابة لرفع الدعوى الى المحكمة المختصة ( ١٦٨ و ١٧٤ جنايات ) وكذلك تحكم المحكمة بمثل ذلك اذا كانت غير مختصة بسبب المكان أو الاشخاص

اما اذا كانت الدعوى من اختصاصها ورأت ان الواقعة غير ثابتة أولاً تعد جريمة اوسقط الحق في اقامة الدعوى بها لأى سبب من الاسباب



فتحكم براءة المتهم ويجوز لها ان تحكم مع ذلك في التعويضات التي يطلبها  
بعض الخصوم من بعض (١٤٧ و ١٧٢ جنائيات) اما اذا كانت الواقعة ثابتة  
وبماقب عليها القانون فيحكم القاضي بالعقوبة ويحكم في التعويضات التي  
يطلبها المدعى بالحقوق المدنية (١٧٣ جنائيات)

## محاكم الاخطاء

قانون نمرة ١١ سنة ١٩١٢ بتشكيلها

ونمرة ١٧ سنة ١٩١٣ بلائحة الاجراءات امامها

تشكيلها :- تشكل محاكم الاخطاء بمقتضى قرارات تصدرها وزارة  
الحقانية (مادة ٢ من القانون) وتتألف كل محكمة من خمسة اعيان يكون  
أحدهم رئيساً وتصدر الاحكام من ثلاثة منهم الرئيس (مادة ٣ من القانون)  
ويحضر سنوياً كل من العمومي والمدير ورئيس المحكمة قائمة لكل خط  
شاملة أسماء عشرة على الاكثر وسنه على الأقل من اعيان حسنى السيرة  
ويحسنون القراءة والكتابة وتكون له أُملاك في الخط ولا يكونون موظفين  
بالحكومة ولا ضباطاً في الجيش ولا مأذونين ولكن يجوز بصفة استثنائية  
درج أسماء العمدة والمشايخ . وترسل تلك القوائم من وزارة الحقانية الى وزارة  
الداخلية لابتداء ملاحظاتها واذا تعذر وجود العدد المطلوب من الخط نفسه  
يكمل العدد المذكور من اهالى المركز (مادة ٤ وه) ويصدر وزير الحقانية  
كل سنة قراراً بتعيين الاعيان الخمسة الذين تتألف منهم محكمة الخط ويكون  
انتخابهم من الاعيان المقيمة في القوائم المذكورة ويعين ذلك القرار الاعيان  
المندوبين للحكم (مادة ٦) واذا غاب احد اعضاء محكمة الخط يندب القاضي

الجزئى بدله احد الاثنين الباقين من الخمسة فان كان الغائب هو الرئيس يبين القاضى فى التدب من يقوم مقامه (مادة ٧) واذا خلا محل احد الاعضاء الخمسة المنتخبين الذين تتألف منهم محكمة الخط انتخب من يحل محله من بين الاعضاء المذكورة اسماءهم فى القوائم السالفة الذكر (مادة ٨) ومدة اشتغال الاعيان سنة واحدة تنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل سنة ويجوز تجديد انتدابهم (مادة ٩ القانون) وتشكل هذه المحاكم فى جميع جهات القطر الا فى المحافظات وبنادر المديرىات (مادة ٤٨ من القانون) ويجب ان يحلف الاعيان الذين تشكل منهم محاكم الخط بيمين امام رئيس المحكمة الابتدائية بأنهم يؤدون وظائفهم بالصدق والامانة (مادة ١١١ من اللائحة معدله)

وللقاضى الجزئى دائماً ان يرأس جلسات اى محكمة من محاكم الخطاط التى فى دائرة اختصاصه وحينئذ ينتهى احد عضوى المحكمة بالدور (قانون نمرة ١٩ سنة ١٩١٣)

اختصاصها :- تعين دوائر اختصاص هذه المحاكم بقرار يصدره وزير الحقانية بالاتفاق مع وزير الداخلية ويقسم كل مركز من مراكز المديرىات الى خطين قضائين او اكثر ويكون لكل خط محكمة (مادة ٣ اخطاط) وتحكم محكمة الخط فى جميع المخالفات التى لا يعاقب عليها بغير الغرامة التى لا تتجاوز ٢٥ قرشاً وتختص ايضا بالحكم بهذه العقوبة أو بالحبس لمدة لا تزيد على أربع وعشرين ساعة اولاً - على من وقعت منه مشاجرات بسيطة أو إيداء أو قسوة خفيفة اذا لم ينشأ عن ذلك جرح. ثانياً - على كل من كان قادراً ورفض أو أهمل القيام بما يطلبه منه العمدة أو الرئيس من الاعمال أو

الخدم أو المساعدات التي يسوغ تكليفه بها بمقتضى القوانين واللوائح (مادة ١٥ اخطا) ويكون لمحكمة الخط ولرئيسها في المسائل التي من اختصاصها كل السلطة التي للقاضي الجزئي لكن لا يجوز الحكم بالحبس أكثر من ٢٤ ساعة أو بغرامة تزيد عن ٢٥ قرشاً (مادة ١٦ اخطا) ولا يجوز أن يدعى بحق مدني امام محكمة الخط بأكثر من خمسمائة قرش

امانة الرعوى على محكمة الخط : — يكون رفع الدعوى العمومية أمام محكمة الخط بناء على تكليف المتهم بالحضور أمامها إما من العمدية أو من ينوب عنه أو أى مأمور من مأمورى الضبطية القضائية وإما من المدعي المدني الذى وقت عليه الجريمة (مادة ٩٤ من اللائحة) ويحجر التكليف بالحضور على النموذج الذى ترضه وزارة الحفانية لذلك ويكون لميعاد ٢٤ ساعة ومع ذلك يجوز التكليف بالحضور من ساعة لآخرى ويجوز أن يكون شفهاً من العمدية وغيره من مأمورى الضبطية القضائية وذلك بإرسال المتهم والشهود الى الجلسة اذا كانت منعقدة . وكذلك اذا حضر الشاكي والمشي منه من تلقاء أنفسهما في الجلسة تسمع الدعوى (٩٠ و ٩٦ من اللائحة) ولا

حاجة لتحرير محضر قبل رفع الدعوى (٩٧ من اللائحة) ويسقط الحق في إقامة الدعوى العمومية بمرور شهر من تاريخ وقوعها (٩٩ من اللائحة)

الامراءات في الجلسة : — اذا لم يحضر المتهم المكلف بالحضور تحكم المحكمة في الدعوى بعد سماعها ولها أن تأمر باحضاره ان كان مقيماً في دائرة اختصاصها (مادة ٩٩ من اللائحة) ويجب حضور المتهم شخصياً إلا اذا وجد لديه مانع فله أن يتب عنه من يطلب التأجيل . واذا تحققت المحكمة من

عذر التهم في عدم الحضور في الجلسة تؤجل القضية لجلسة اخرى (مادة ١٠١ لائحة)

الشهود :- يجب على المحكمة أن تسمع شهادة الشهود الذين يكلفهم الخصوم بالحضور أمامها ولها أن تستحضر في الحال من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أى شاهد ترى فائدة من سماع شهادته متى كان مقيماً في دائرة اختصاصها . وإلا فتأمر بتكليفه بالحضور (مادة ٢٥ و ٢٧ لائحة) وإذا لم يحضر الشاهد المكلف بالحضور جاز للمحكمة أن تحكم عليه بفرامة لا تتجاوز ٢٥ <sup>جهازاً</sup> وتأمر باحضاره فوراً ان كان مقيماً في دائرة اختصاصها وإلا فتأمر باعادة اعلانه فاذا لم يحضر في هذه المرة تحكم المحكمة باحضاره بالقوة . وإذا حضر الشاهد الذي تأخر أولاً عن الحضور وأبدى أعذاراً ثابتة أوجبت تأخيره يعفى من الفرامة (مادة ٢٨ لائحة) وتحكم المحكمة أيضاً بهذه الفرامة اذا حضر الشاهد وامتنع عن أداء الشهادة (مادة ٢٩ لائحة) ويجزر محضر في جميع القضايا يبين فيه إجراءات الجلسة وشهادة الشهود ويكتفى في الحكم فيها باثبات منطوقه في محضر الجلسة (مادة ١٠٣ لائحة)

طرق الطعن :- الاحكام النيابية الصادرة من محاكم الاخطا لا تقبل المعارضة (مادة ٩٩ من لائحة الاجراءات) اما الاستئناف فلا يجوز الا في الاحكام الصادرة بالجلس و يرفع للقاضي الجزئي (مادة ١٥ من قانون محاكم الاخطا) ولكن في حالة ترؤس القاضي الجزئي الجلسة فأب الاحكام تكون غير قابلة للاستئناف (قانون نمرة ١٩ سنة ١٩١٣)

## محاكم المراكز

قانون ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤

معدل بقانوني ٢٥ يولييه سنة ١٩٠٦ و ٣ مايو سنة ١٩٠٧

ما هيئتها وانفرض من أنشائها: — المحكمة المركزية ما هي إلا محكمة جزئية متنقلة للفصل في المخالفات وبعض الجنح البسيطة في المركز أو القسم الذي وقعت في دائرته والفرض منها:

(أولاً) الفصل في الجرائم القليلة الاهمية في مكان قريب لحل وقوعها توفيراً للوقت ومنعاً لما يتكبده المتهم والشهود من المصاريف ومشاق الانتقال (ثانياً) تولى مأمورو البوليس الذين قاموا بعمل التحريات والتحقيقات في هذه القضايا السير فيها حتى يتجنب بذلك إعادة فحص النيابة العمومية لها ولما صدر قانون محاكم الاخطا ط نصت المادة ٢٦ منه على إلغاء قانون محاكم المراكز في كل مركز أنشئت فيه محاكم الاخطا ط كما نصت المادة ٢٧ على أنه اذا أبطلت محاكم الاخطا ط فلا يعود اختصاص المحاكم المركزية بل يقوم القاضي الجزئي بجميع الأعمال القضائية في مركزه

انحصارها: — تعيين دائرة اختصاص كل محكمة من محاكم المراكز بقرار من وزير الحفانية وتختص بنظر الجرائم الآتية: —

(١) التمدي على أحد موظفي الحكومة أو مقاومته (المادة ١١٧

عقوبات فقرة ١ و ١١٨ عقوبات ١١٩ عقوبات فقرة ١)

(٢) تخريب الآثار (١٤٠ عقوبات)

(٣) الضرب (٢٠٦ عقوبات)

- (٤) الجرح لعدم الاحتياط (٢٠٨ عقوبات)
- (٥) القذف اذا كان الفعل المسند للمقدوف في حقه ليس جنائية ولا جنحة (٢٦٢ عقوبات)
- (٦) السب (٢٦٥ عقوبات)
- (٧) سرقة أشياء لا تزيد قيمتها عن ٢٥ قرشا (٢٧٥ و ٢٧٦ عقوبات)
- (٨) محلات القمار واليانصيب (٣٠٧ عقوبات)
- (٩) تخريب الآلات الزراعية (٣٠٩ عقوبات)
- (١٠) تسميم الحيوانات المستأنسة (٣١٢ عقوبات)
- (١١) هدم أو تخريب الحدود الفاصلة (٣١٣ عقوبات)
- (١٢) الحريق الناشئ عن إهمال (٣١٥ عقوبات)
- (١٣) انتهاك حرمة الملكية (٢٣ و الى ٣٢٧ عقوبات)
- (١٤) الفعل العلني الفاضح المخل بالحياء (٣٤٠ عقوبات)
- (١٥) ما يقع مخالفا لاحكام الأمر العالى المتعلق بالمتشردين
- (١٦) الجنح والمخالفات التى تقع فى الجلسة

وتختص هذه المحاكم دون غيرها بالنظر فى جميع المخالفات التى لا يجوز الحكم فيها بغير الحبس والغرامة والتعويضات والمصاريف . أما فى غير هذه المخالفات وفى الجنح المنوه عنها آنفاً فيشترك القاضى الجزئى معها فى الاختصاص ويجوز رفع الدعوى إما لمحكمة المركز أو للمحكمة الجزئية حسب الأحوال .

ويكون لمحكمة المركز فى الجرائم التى من اختصاصها النظر فيها كل السلطة التى للقاضى الجزئى دون أن يكون لها مع ذلك أن تحكم بالحبس

لاكثر من ثلاثة شهور أو بغرامة لا تزيد عن عشرة جنيهات مصرية مهما بلغ الحد الأقصى للعقوبة المقررة في القانون (مادة ٣ مراكز معدلة بذكر يتوزع ٢ مايو سنة ١٩٠٧) واذن فلا يتقدم لهذه المحاكم قضايا من نوع الجرائم المذكورة إلا اذا كانت بحسب ظروفها لا ينتظر أن يحكم فيها بأكثر من ثلاثة أشهر حبس أو عشرة جنيهات مصرية غرامة

وقد نصت المادة ٤ من قانون محاكم المراكز على أن يضع وزير الحفانية في تعليمات يصدرها الى النيابة وتبلغ الى المحاكم القواعد التي بمقتضاها تقدم عادة الى محكمة المركز الجرائم التي تكون كلتا المحكمتين مختصين بالنظر فيها (راجع تعليمات محاكم المراكز)

ويجب على محكمة المركز أن تحيل كل قضية رقت اليها للنيابة العمومية لتعطيلها السير اللازم اذا رأت :-

(أولاً) أن العقوبة التي من اختصاصها قليلة بالنسبة لجسامة الجريمة

(ثانياً) أن القضية مما يجب تقديمها الى المحكمة الجزئية بمقتضى

القانون أو التعليمات السابق ذكرها

(ثالثاً) أن هناك محلات تحقيقها بمعرفة النيابة

وقد اكتسبت هذه المحاكم اختصاصاً جديداً في جرائم أخرى بموجب

قوانين لا حقة فيمقتضى قانون ابادة دودة القطن فمختص محاكم المراكز

بنظر الجرائم المنصوص عنها في مادتي ٧٠٦ من القانون المذكور ولم يذكر

في هذا القانون ان كانت محاكم المراكز تختص دون غيرها بنظر هذه الجرائم

أو يشترك القاضي الجزئي معها في هذا الاختصاص ولكن جاء في التعليمات

الصادرة من ناظر الحفائية بناء على المادة ٤ أن هذه الجرائم تسرى عليها القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٣ السالف ذكرها أى يجوز رفع الدعوى بشأنها أمام المحاكم المركزية اذا كان يمكن الاكتفاء بالعقوبة التى من اختصاصها وإلا وجب رفعها الى المحكمة الجزئية

في القامع بأعمال النيابة أمام محاكم المراكز : — فى القضايا التى من اختصاص محكمة المركز النظر فيها يجوز أن يقوم بأداء وظيفة النيابة العمومية سواء فيما يختص بإجراء التحقيق وإقامة الدعوى وإبداء الطلبات أو تنفيذ الأحكام وحق رفع الاستئناف من يعينهم لهذا الغرض وزير الحفائية من مأمورى الضبطية القضائية. ومع ذلك ليس لهؤلاء المأمورين إجراء التفتيش أو الضبط المنصوص عليهما فى الفقرتين ب، ج من المادة ٣٠ جنابات ولا أن يصدر أمراً بالسجن. وزيادة على ذلك لا يمنع أمر الحفظ الصادر من أحد هؤلاء المأمورين من إقامة النيابة العمومية الدعوى بعد ذلك أو رفعها مباشرة. تكليف من المدعى المدنى (مادة ٥ مراكز) فاذا لزم سجن المتهم أو إجراء التفتيش والضبط المذكورين وجب الالتجاء الى النيابة ومع ذلك نصت المادة ٣ من دكرتو ٩ مايو سنة ١٩٠٨ الخالص بالاحداث المنشردين ان الولد الذى يعتبر متشرداً بمقتضى المادة الاولى من هذا القانون يجوز حجزه احتياطاً حتى يحكم فى القضية. ويكون ذلك الحجز الاحتياطى بقدر الامكان فى مندونة الاصلاحية أو فى محل آخر مماثل لها ويصدر به أمر من النيابة أو من ضابط البوليس القائم بأعمال النيابة العمومية أمام المحكمة المركزية ولا تريد مدة الحجز الاحتياطى عن أربعة أيام إلا اذا أيد أمر الحبس قاضى المحكمة الجزئية أو المركزية



رقابة النيابة : — مأمورو الضبطية القضائية المتدربون طبقاً للمادة الخامسة يكونون تحت ملاحظة النيابة العمومية فيما يتعلق بالاختصاصات الممنوحة لهم بمقتضى هذا القانون ( مادة ١٤ مراكز ) وقد تبينت في هذا القانون أنواع كثيرة لهذه الملاحظة وهي

( ١ ) لا يمنع أمر الحفظ الصادر من أحد هؤلاء المأمورين من إقامة النيابة العمومية للدعوى بعد ذلك وتستعمل النيابة هذه الرقابة بأن تفحص الشكاوى التي تقدم لها عن هذا الحفظ سواء من الجنى عليه أو من المصالح العمومية وفي هذه الحالة تطلب القضايا المقدمة عنها الشكاوى ويجوز لها أن تأمر برفع الدعوى ( مادة ٢٠ تعليمات )

( ٢ ) متى رأى أحد مأموري الضبطية القضائية أثناء قيامه بعمل من الاعمال أن قضية يجب بمقتضى التعليمات المنصوص عنها في المادة الرابعة ألا ترفع لمحكمة المركز فعليه إرسالها الى النيابة العمومية وهي ترفعها الى المحكمة أو تأمر مأمور الضبطية القضائية بتقديمها الى محكمة المركز ولكن في هذه الحالة يجب على النيابة أن لا تعيد مثل هذه القضية الى المركز كلما أمكن أن تفصل فيها المحكمة الجزئية بنفس السرعة التي تفصل فيها المحكمة المركزية وكان محل إقامة المتهم والشهود غير بعيد عن المحكمة الجزئية ( ٣ ) إذا رأت النيابة العمومية أن قضية منظورة أمامها هي مما ترفع لمحكمة المركز جاز لها في أية حالة كانت عليها أن تحيلها على أحد مأموري الضبطية القضائية المكلفين بأعمال النيابة العمومية أمام محكمة المركز ( مادة ١٠ مراكز )

( ٤ ) يجوز للنيابة العمومية أن تتولى من تلقاء نفسها السير في أي

قضية موجودة بين أيدي البوليس في أى حالة كانت عليها هذه القضية  
(مادة ٦ مراكز)

وعلى وجه العموم فإن هذه الرقابة لا تحتم على المأمورين المتتبعين  
أن يقدموا النيابة تقارير عن كل القضايا التي يحجزونها لتقديمها لمحكمة المركز  
وكذلك لا تستدعي اضطراد فحص النيابة للطريقة التي اتبعوها في استعمال  
السلطة المخولة لهم بل تستعمل هذه الرقابة بالمناسبات المتقدمة (مادة ١٦  
تعليمات)

الاجراءات أمام محكمة المركز : - يتبع أمام محكمة المركز جميع  
الاجراءات التي تتبع أمام المحكمة الجزئية تبعاً لنوع القضية ان كانت مخالفة  
أو جنحة ولكن بمقتضى المادة ٩٠ مراكز تسرى أحكام المواد ١٤١ و ١٤٣ و  
١٤٤ جنایات الخاصة بالمخالفات على الشهود الذين يتخفون عن الحضور  
أمام محكمة المركز حتى في الجنح أو الذين يحضرون ويمتنعون عن أداء الشهادة  
وبمقتضى المادة ١٠٠ مراكز يجوز لوزير الحقاينة أن يقضى بقرار يصدره  
بأن أحكام قانون تحقيق الجنایات المتعلقة بالأعمال الكتابية وخصوصاً بقيد  
شهادة الشهود لا يعمل بها أمام محاكم المراكز إلا مع التعديلات التي  
يرى فيها فائدة وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٤٩ جنایات وبناء  
على ذلك صدر قرار بتاريخ ٢٧ ابريل سنة ١٩٠٤ يقضى بأنه لا يجب على  
الكاتب عند تحرير محاضر جلسات محاكم المراكز إلا إثبات مضمون  
الشهادة تحت ملاحظة القاضي حتى في الاحوال المنصوص عليها في الفقرة  
الثانية من المادة ١٤٦ جنایات وفي المادة ١٧٠ جنایات

الاستعاضة المرفقة : - لوزير الحقاينة بقرار يصدره أن يخول لجميع

محاكم المراكز أو لبعضها اختصاصا في المواد المدنية والتجارية ولا يجوز أن يزيد هذا الاختصاص فيما يتعلق بنصاب الدعوى عن النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي الحكم فيه نهائياً أما الدعاوى المدنية الناشئة عن المخالفات والجنح التي من اختصاص هذه المحاكم فليس في القانون ما يمنعها من نظرها مع الدعوى العمومية نفسها بموجب الاحكام العامة لمحاكم المخالفات والجنح على وجه العموم ولكن بمقتضى المادة ٩ تعليمات يجب أن ترفع للمحاكم الجزئية عادة القضايا التي يطلب فيها المدعون بالحقوق المدنية تعويضات أكثر من ٢٠ جنياً مصرياً وقد جرى العمل بناء على ذلك على أن المحكمة اذا طلب أمامها هذا الطلب تحيل الدعوى على النيابة العمومية لتقديمها الى المحكمة الجزئية

**أملاك عمومية :** — لو وزير الحفانية بدلا من أن يشكل محكمة قائمة بذاتها في جهة بها محكمة جزئية أن يأمر بقيد جميع القضايا الجنائية التي من شأنها أن تقدم الى محكمة من محاكم المراكز في جدول خاص بها وتبلغ نصوص هذا القانون من حيث تحقيق القضايا المقيمة في هذا الجدول والحكم فيها وتأجيلها وتنفيذ أحكامها كما لو كانت مقيمة في جدول محكمة من محاكم المراكز

وأعمال الكتبة والمخبرين في المواد الجنائية يقوم بها في محاكم المراكز الموظفون الذين يمينهم لهذا الغرض وزير الحفانية بالاتفاق مع وزير الداخلية (ماده ١٣ مراكز) وبناء على ذلك تقرر أن يكون إعلان طلبات الحضور والإحكام بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية أو أحد جيف جنباطة البوليس

## محاكم الاحداث

بموجب قرار من وزارة الحقاينة تمقد في محكمة الموسيقى جلسة مخصوصة تقدم لها قضايا الجنع والمخالفات الخاصة بمدينة القاهرة ومرفوعة ضد أشخاص يقل عمرهم عن ١٥ سنة سواء كانت هذه القضايا من اختصاص المحكمة الجزئية أو محكمة المركز وتمقد في محكمة المنشية بالإسكندرية جلسة للقضايا التي من هذا النوع

## محاكم الجنايات

في قانونه تمضى الجنايات : - كانت الجنايات بمقتضى قانون تحقيق الجنايات القديم الصادر في سنة ١٨٨٣ ثم في القانون الجديد الصادر في سنة ١٩٠٤ ترفع الى المحكمة الابتدائية والحكم الذى يصدر فيها يستأنف أمام محكمة الاستئناف العليا بمصر فكانت الجنايات تنظر أمام درجتين كالجنح والمخالفات

عبر هذه الطريقة : - لهذه الطريقة ثلاثة عيوب

(أولاً) أنه كان يمضى وقت طويل بين وقوع الجريمة والحكم فيها نهائياً منع أن الجنايات نظراً لخطورتها يجب فيها الزجر السريع  
(ثانياً) أنه كانت توجد مشاق كبيرة وكلفة فى ترحيل المتهمين من سائر جهات القطر الى مصر لحضور جلسة الاستئناف وإذا رأت محكمة الاستئناف ضرورة عمل تحقيق تكميلي كانت توجد هذه الصعوبات أيضاً بالنسبة للشهود فى حضورهم الى المحكمة أو بالنسبة للمحكمة فى انتقالها الى محل الواقعة

(ثالثا) أن قضاة الاستئناف الذين يصدرون الحكم النهائي في الدعوى لا يسمعون بأنفسهم الشهود الذين يحكمون بناء على شهادتهم بل كانوا يعتمدون على أقوالهم المدونة بالمحاضر

تسكيل محاكم الجنايات : — بناء على ذلك صدر قانون بتشكيل محاكم جديدة للجنايات تتركب كل محكمة منها من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف وتنعقد في كل جهة بها محكمة ابتدائية وتشمل دائرة اختصاص كل محكمة منها ما تشمله كل محكمة ابتدائية وتظر في الأفعال التي تعد جنائية بمقتضى القانون والأحكام التي تصدر منها لا قبل الطعن إلا بطريق النقض والإبرام والتهمة الغائب يحكم في غيبته حسب أحكام قانون تحقيق الجنايات (قانون ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ مادة ١ و ٢ و ٣ و ٥٢ و ٥٣)

وبهذه الطريقة صار مستشارو محكمة الاستئناف الذين كانوا يحكمون نهائيا في الجنايات بمقتضى القانون القديم هم بأنفسهم الذين يحكمون نهائيا فيها أيضا بمقتضى القانون الجديد فقط بدلا من أن كانوا يحكمون فيها بموجب أوراق متضمنة تحقيقات أجراها قضاة آخرون صاروا يجرؤون هذه التحقيقات بأنفسهم ويحكمون بناء عليها

انتخاب المستشارين لمحاكم الجنايات : — يمين وزير الحفانية بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف من يمهده اليه من مستشاريها القضاء في محاكم الجنايات وكذلك يكون الحال في توزيع عمل هذه المحاكم بين المستشارين المعينين بالطريقة المتقدمة مع مراعاة قاعدة التناوب وإذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين يستبدل بأخر من المستشارين الملحقين بمحاكم الجنايات يعينه رئيس محكمة الاستئناف وعند السرعة بقاض من قضاة المحكمة

الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات ينتخبه رئيس هذه المحكمة بالاتفاق مع رئيس المحكمة الابتدائية (٤ ق. ت. م. ج.)

مواعد انعقاد محاكم الجنايات : — تنعقد محاكم الجنايات كل شهر ما لم يصدر قرار من وزير الحفانية يخالف ذلك ويجوز له أن يأمر بانعقادها في أدوار أخرى فوق العادة (مادة ٥ ق. ت. م. ج.) ويحدد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار الانعقاد قبله بشهر على الأقل بقرار من وزير الحفانية بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف وينشر في الجريدة الرسمية (مادة ٦ ق. ت. م. ج.) وتوالى محكمة الجنايات جلساتها الى أن تنقضى القضايا المقيدة في الجدول ما لم يطرأ طارئ ولا يكون لمحكمة الجنايات وجود قانوني إلا من أول الدور لنهايتها. وإذا فادوار انعقاد محكمة الجنايات محددة شهريا بنفس القانون وافتتاح كل دور يحدد بقرار من وزير الحفانية بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف وتعين الدور الذي تنظر فيه القضية يكون بأمر من قاضي الاحالة. وإذا صدر أمر الاحالة ولم يكن قد تحدد تاريخ افتتاح الدور فيملن هذا التاريخ من قبل ثمانية أيام كاملة (٢٢ ق. ت. م. ج.) وملف كل قضية صدر فيها أمر إحالة يسلم في الوقت اللازم الى رئيس المحكمة الابتدائية وهو يبلغه الى المستشارين المعينين لدور انعقاد المحكمة الذي احيلت عليه القضية (١٤ ق. ت. م. ج.)

الامراءات بالجلسة : — يستحضر المتهم بالجلسة بغير قيود ولا أغلال إنما تجرى عليه الملاحظة اللازمة ولا يجوز ابعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى بها إلا إذا وقع منه تشويش جسيم يستدعي ذلك (٤١ ق. ت. م. ج.) ويجب عليه تعريف اسمه ولقبه وعمره وصناعته ومحل إقامته ومولده (٤٢ ق. ت. م. ج.)

م. ج) ثم يتلو كاتب المحكمة أمر الاحالة (٤٣ ق. ت. م. ج) ثم يشرع في الاجراءات اللازمة كما تقدم في محاكم الجنح والمخالفات (مادة ٤٤) ويجوز لكل من النيابة العمومية والمتهم والمدعى المدني بحسب ما يخص كلا منهم أن يعارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور أو لم يعان بأسمائهم طبقاً للمواد ١٠ و ١٩ و ٢٠ المتقدمة (٤٥ ق. ت. م. ج) ولكن يجوز للمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعي وتسمع أقوال كل شخص ولو باصدار أمر بالضبط والاحضار اذا دعت الضرورة له أو تستحضر أى ورقة جديدة ترى فائدتها ويجب على من دعى للشهادة بهذه الكيفية أن يحلف اليمين (٤٦ ق. ت. م. ج) واذا تخلف الشهود عن الحضور أمام محكمة الجنائيات أو حضروا وامتنعوا عن الاجابة تتبع في شأنهم القواعد المدونة في المواد ١٦٧ الى ١٦٩ جنائيات والعقوبة التى يحكم بها على الشاهد الذى تخلف عن الحضور أمام محكمة الجنائيات فى أول مرة تكون غرامة لا تزيد عن ٤٠ جنيتها مصرياً واذا تخلف عن الحضور بعد طلبه مرة ثانية يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن ٤٠ جنيتها مصرياً أو بالحبس مدة لا تزيد عن شهر واذا حضر وامتنع عن الاجابة يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن ٤٠ جنيتها مصرياً أو بالحبس مدة لا تتجاوز شهرين (٤٧ ق. ت. م. ج) ويشرع فى المداولة فوراً بعد اقفال باب المرافعة (٤٨ ق. ت. م. ج) ويجب على المحكمة قبل أن تصدر حكماً بالاعدام أن تأخذ رأى مفتى الجهة الموجودة فى دائرتها المحكمة ويجب ارسال أوراق القضية اليه فاذا لم يبد رأيه فى ميعاد الثلاثة الايام التالية لارسال الاوراق اليه تحكم المحكمة فى الدعوى (٤٩ ق. ت. م. ج) ورأى المفتى استشارى

فقط والمحكمة أن تحكم بخلافه وإذا رأت المحكمة أنه ثبت على المتهم التهمة الميئنة في أمر الاحالة أو جنائية أو جنحة أخرى تنطبق عليها شروط المادة ٤٠ ق. ت. م. ج. تقرر إدانته وتحكم عليه بالعقوبة المقررة في القانون وفي عكس ذلك تحكم بالبراءة ويفرج عنه فوراً إن لم يكن محبوساً لسبب آخر وعلى كل حال يجب أن يفضل في نفس هذا الحكم في التضمنات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض (٥٦ ق. ت. م. ج.) وينطبق بالحكم في الجلسة نفسها أو التي تليها على الأكثر ويوقع عليها قبل ائصال دور الانعقاد وعلى كل حال يكون التوقيع في ظرف ٨ أيام من يوم النطق به (٥١ ق. ت. م. ج.) وإذا لم يوقع على الحكم في هذه المواعيد يكون باطلاً

### محكمة المتهم الغائب أمام محكمة الجنائيات

اعلمه المتهم الغائب : — إذا قرر المتهم المطلوب رفع الدعوى عليه ولم يعلم له محل إقامة لإعلانه فيه فيجب قبل الجلسة بثمانية أيام أن تعلق ورقة التكليف بالحضور على باب قاعة الجلسة وأن تنشر صورتها في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العمومية ويقوم التعاقب والنشر مقام الاعلان (٢٢٦ جنائيات) فإذا لم يحضر المتهم أو لم يتيسر القبض عليه أو قبض عليه وفر قبل حضوره أمام محكمة الجنائيات تحكم المحكمة المذكورة في غيبته إذا لم يسلم نفسه للحبس قبل الجلسة (٢١٥ جنائيات)

الامبرادات بالجلسة : — لا يجوز لأحد أن يحضر أمام محكمة الجنائيات ليُدافع أو ينوب عن المتهم الغائب ومع ذلك إذا كان المتهم غائباً عن القطر المصيري أو ادعى عدم إمكان الحضور للجلسة فيجوز لمن ينوب عنه أن يبدى



عذره ويثبت أنه عذر مقبول فاذا رأت المحكمة أن العذر مقبول تأمر بإيقاف الدعوى وتعين مهلة للحضور المتهم فيه أمامها (٢١٧ جنابات) أما اذا لم يحضر أحد بالنيابة عن المتهم لابتداء عذره أو حضر ولكن رأت المحكمة أن العذر غير مقبول فيصير نظر الدعوى ويبدأ بتلاوة أمر الاحالة والمحاضر المثبتة لحصول التعليق والنشر في المواعيد المبينة قانوناً ثم تطلب النيابة العمومية الحكم بالمعقوبة ويبدى المدعى بالحقوق المدنية أقواله وطلباته. وبعد ذلك تحصل المداولة بالمحكمة ويصير اطلاعها على أوراق التحقيق ثم تحكم في التهمة وفي التضمينات ان كان لها وجه (٢١٨ جنابات)

تأثير مفوز المتهم على الحكم بالمعقوبة :- اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط المعقوبة بمضى المدة الطويلة يبطل حكم المحكمة السابق صدوره وتعاد الاجراءات أمام المحكمة اذا كان المتهم هو كل من سبق حضوره أمام قاضي الاحالة وإلا فتعاد القضية الى قاضي الاحالة من جديد (٢٢٤ جنابات معدلة بقانون نمرة ٧ في ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٤) ويلاحظ هنا أن الحكم الغيابي ليس حكماً نهائياً ولا تنتهي به الدعوى وكان يجب حينئذ أن يكون تأثير مضي المدة على نفس الدعوى لا على المعقوبة ولكن المادة تعتبر أن الذي يسقط بمضى المدة في هذه الحالة هي المعقوبة رغم أن الدعوى لم يحكم فيها نهائياً وقد نصت المادة ٢٨١ جنابات على أنه اذا سقطت المعقوبة بالمدة الطويلة صار الحكم الصادر بها قطعياً ولذلك لا يجوز في أي حال من الاحوال المحكوم عليه غيباً الذي سقطت عقوبته بمضى المدة أن يحضر ويطلب ابطال الحكم الصادر في غيبته واعادة النظر فيه وهذه المادة بطبيعتها الحال لا تشير إلا للمعقوبة الصادرة في الجناية

لأن الجنح والمخالفات بناء على القاعدة العامة تسقط فيها نفس الدعوى العمومية مادامت لم تنته بحكم نهائي ولا يمكن ابتداء سقوط العقوبة إلا من يوم ضرورة الحكم الصادر بها نهائيا وكان يجب أن تزداد لقطة « في الجنايات » بعد عبارة « المدة الطويلة » في المادة ٢٨١ لتقرأ كالآتي ( إذا سقطت العقوبة بمضي المدة الطويلة في الجنايات ... الخ )

والنتيجة أن الدعوى العمومية في الجنايات متى حكم فيها غاييا لا تسقط بمضي المدة مهما طاللت خلافا للقاعدة وإنما العقوبة المحكوم بها هي التي تسقط رغم كون الحكم الصادر بها ليس نهائيا ولكن مع ذلك إذا حضر المحكوم عليه قبل سقوط العقوبة يعاد نظر الدعوى أما بعدها فلا يعاد نظرها بل يصبح الحكم نهائيا من كل الوجوه.

**تأثير مرسوم المتهم على الحكم بالتعويض :** - إذا حضر المحكوم عليه غاييا أو قبض عليه في بحر خمس سنين من وقت صدور الحكم في غيبته فيعاد نظير الدعوى فيما يختص بالتضمينات أيضا ( مادة ٢٢١ جنایات ) أما إذا لم يحضر أو لم يقبض عليه إلا بعد هذه المدة فلا يعاد نظر الدعوى إلا بالنسبة للعقوبة فقط ويبقى الحكم قطعيا فيما يختص بالتضمينات ( ٢٢٣ جنایات ) ولكن في هذه الحالة إذا تبرأ المتهم وكان المدعى لم ينفذ الحكم بالتعويض فلا يمكن تنفيذه ( ٢٢٣ جنایات )

**تنفيذ الحكم بالتعويض :** - يجوز للمدعى المدني أن ينفذ الحكم الصادر له بالتعويض عقب صدوره مباشرة انما يجب عليه أن يقدم كفيلًا يكفله في رد ما يكون قد نفذ به إذا حضر المتهم في بحر الخمس سنوات وحكم برفض أو تعديل التمييز المقضى به ( ٢٢٠ و ٢٢١ جنایات )

ظهور المتهم بعد الحكم ببراءته : — الحكم بالبراءة يكون نهائياً من وقت صدوره فلا يمكن أن يعاد نظر الدعوى إذا حضر المتهم فإن المادة ٢٢٤ جنائيات لم توجب بطلان الحكم ووجوب إعادة الاجراءات إلا في حالة حضور «المحكوم عليه» في غيبته لا المحكوم له وفي الواقع فإنه إذا كان قد حكم ببراءة المتهم في غيبته بدون سماع دفاعه فإنه يحكم بذلك من باب أولى بعد سماعه فلا فائدة من إعادة الاجراءات .

غياب بعض المتهمين دون البعض الآخر : — اذا تعدد المتهمون في قضية واحدة وغاب بعضهم فلا يترتب على غيابه في أى حال من الاحوال تأخير الحكم فيها بالنسبة للآخرين (مادة ٢٢٥ جنائيات) فتتظر الدعوى اختصاراً بالنسبة للحاضرين وغيباً بالنسبة للغائبين مع مراعاة الاحكام الخاصة بكل من الحالتين .

نشر الحكم النهائي : — كل حكم صادر بمقوبة على متهم غائب يعلق على باب قاعة الجلسة وينشر في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العمومية (٢٢٨ جنائيات)

## المعارضة في الاحكام الغيابية

الصادرة في المخالفات والجشع .

تعريفها : — المعارضة هي التظلم من الاحكام الغيابية أمام قس المحكمة التي أصدرتها وهي من حقوق المتهم في المخالفات والجشع ان شاء استعمالها وان شاء تنازل عنها بخلاف الجنائيات فإن إعادة نظر الدعوى لا يتوقف على مشيئة المتهم .

الاعظام النيابية : - الاحكام النيابية هي التي تصدر بناء على اجراءات اتخذت في غيبة المتهم سواء من المحكمة الابتدائية أو الاستئنافية وليس من الضروري لاعتبار الحكم غاييا أن تكون الاجراءات حصلت كلها في غيبة المتهم بل يكون الحكم غاييا أيضا اذا لم يحضر المتهم إلا في بعض هذه الاجراءات وتغيب في البعض الآخر ويصدر الحكم قبل إبداء دفاعه فيه ويكون الحكم قابلا للمعارضة في هذه الحالة خلافا لما هو مقرر بطريق الاستثناء في المادة ١٢٥ من قانون المرافعات بالنسبة للدعوى المدنية ولا يصح التمسك بالحكم الصادر في غياب المتهم إلا بعد انقضاء الجلسة التي صدر فيها (١٢٠ مرافعات) فاذا لم يكن المتهم قد حضر في دور قضيته ويصدر عليه الحكم غاييا ثم حضر قبل انتهاء الجلسة وعرف المحكمة بحضوره وجب عليها أن تسحب الحكم النيابي وتظر دعواه من جديد وقد نصت المادة ٩٩ من لائحة الاجراءات أمام محاكم الاخطاط على أنه لا تقبل المعارضة في الاحكام الصادرة في غيبة المتهم وفيما عدا ذلك فان جميع الاحكام النيابية في المخالفات والجنح تقبل المعارضة

من له من المعارضة : - بطبيعة الحال لا يتصور قبول المعارضة إلا من الخصوم في الدعوى ففي الدعوى العمومية لا يوجد غير النيابة العمومية والمتهم أما النيابة العمومية فهي دائما موجودة ولا يمكن انعقاد الجلسة بغير حضورها وتكون الأحكام دائما حضورية بالنسبة لها وأما المتهم فيمكن تغيبه ويصدر الحكم في غيبته وحينئذ لا تقبل المعارضة إلا منه

أما الدعوى المدنية فالخصمان فيها هما المدعى المدني والمتهم وكل منهما يجوز أن يتغيب ويصدر الحكم في غيبته ولكن نصت المادة ١٣٣ في باب

المخالفات على أنه لا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية ويؤخذ من نص هذه المادة أن المتهم له حق المعارضة لأنها توجب اعلان معارضته للمدعى بالحقوق المدنية قبل الجلسة ولا معنى لهذا الاعلان إلا اذا كانت تلك المعارضة تتناول الدعوى المدنية أيضا وانه وان كان بمقتضى المادة ١٦٣ جنائيات تقبل المعارضة في الجنح على حسب ما هو مقرر في المخالفات إلا أن محكمة النقض حكمت بأن هذه الاحالة قاصرة على الشكل والمواعيد فقط لا على امكان المعارضة فيكون للمدعى المدني حق المعارضة في الجنح حيث لم يحرم بنص صريح

ميعاد المعارضة :- - تقبل المعارضة في الحكم الصادر غيابيا في ظرف الثلاثة الايام التالية لاعلان الحكم المذكور خلاف مواعيد مسافة الطريق (١٣٣ و ١٦٣ جنائيات) واذن فيوم الاعلان لا يحسب ولا ينتدى الميعاد إلا من أول اليوم التالي له ولكن يجب أن تحصل المعارضة في اليوم الثالث على الأكثر واذا كان اليوم الاخير من الميعاد يوم عيد أى عطلة يصير امتداد الميعاد الى اليوم الذى بعده (مادة ١٨ مرافعات) فان أقلام المحاكم تعطل في أيام الأعياد كباقي مصانغ الحكومة فلا يمكن عمل المعارضة في هذا اليوم ولا ينتدى ميعاد المعارضة إلا من يوم اعلان الحكم نفسه لشخص المتهم أو لمحل إقامته ولا يمكن أن يقوم مقام هذا الاعلان أى طريق آخر من طرق العلم بالحكم كذلك لا ينتهى حق المعارضة إلا بفضى الميعاد القانونى وما دام أن الميعاد لا يعصم يجوز للمتهم المعارضة في الحكم حتى ولو كان قد قبله لان من المبادئ المقررة أن قبول الأحكام الجنائية لا يكون حجة عليه خلافا للأحكام المدنية.

كيفية معاملة المحكوم النيابي : — يجوز اعلان الحكم النيابي بالخصص على النموذج الذى يقرره وزير الحفانية (مادة ١٣٠ جنابات) ويجب أن تسلّم الورقة المقتضى اعلانها لنفس الخصم أو لعله فإذا توجه المحضر الى محل الخصم ولم يجده ولم يجد خادمه ولا أحدًا من أقاربه ما كنا معه فيسلم الصورة على حسب ما تقتضيه الحالة إما لحاكم البلدة الدائن فيها محل الخصم أو لشيخها والأشخاص الذين ليس لهم محل معروف في القطر المصرى تسلّم صور الاوراق المقتضى اعلانها لهم الى النيابة (٦ و ٧ و ٨ مرافعات) ولكن حكمت محكمة النقض والابرام بأنه لا تأثير لاعلان الحكم النيابي في هذه الحالة الى النيابة متى لم يعلم به المتهم بل يبقى حقه محفوظًا الى وقت تنفيذ الحكم عليه أى الى الوقت الذى يعلم فيه بالحكم اذ يجب على النيابة التى تسلمت لها صورة الحكم أن تبحث عن المتهم وتسلمها اليه فاذا لم تفعل فليس من العدل أن يضر اهمالها بالمحكوم عليه كذلك بمقتضى ديكريته ٩ فبراير سنة ١٩٠١ يعلن المسجونون بواسطة مأوى السجون وتسلم اليهم صور الاوراق المعلقة وهو يؤشر باستلامها على الاصل وقد حكم بأنه يجب على المأمور أن يسلم الصورة الى المعلن اليه في نفس اليوم الذى استلمها فيه لتحفظ له المواعيد بأكلها فاذا لم تسلم الصورة للمتهم في نفس اليوم الذى أعلنت فيه للمأمور فلا يكون هذا اليوم مبدأ لسريان ميعاد المعارضة بل يسرى هذا الميعاد من يوم تسليمها اليه

كيف تحصل المعارضة : — تحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة وتستلزم التكليف بالحضور في أقرب جلسة والمراد بأقرب جلسة هو أقرب جلسة بعد انتهاء الميعاد القانونى للتكليف بالحضور ولا تقبل

المعارضة بأى شكل آخر خلاف التقرير فى قلم الكتاب فلا تجوز باعلان من المتهم الى النيابة مثلاً أو بجواب أو بأى شكل آخر

عدم حضور المعارض :- تعتبر المعارضة كأنها لم تكن اذا لم يحضر المعارض يوم الجلسة أمام المحكمة ( ١٣٣ جنائيات ) ومتى سقطت المعارضة لم يجوز إعادة نظر الدعوى بل تقتصر فقط على الحكم بسقوط المعارضة واعتبارها كأنها لم تكن ولا يجوز لها أن تعرض لموضوع الدعوى وتخفف الحكم أو تلغيه

والحكم الذى يصدر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ولو أنه فى ذاته حكم غيائى إلا أنه لا تقبل المعارضة فيه مرة ثانية لأن من القواعد المقررة أن المعارضة لا تقبل إلا مرة واحدة وإلا أمكن للمتهم أن يستمر على تقرير المعارضة وعدم الحضور الى ما لانهاية فيستحيل التنفيذ وإذا كان عدم حضور المعارض مبنياً على سبب قهرى فلا يترتب عليه سقوط المعارضة واعتبارها كأنها لم تكن بل يجب تأجيل الدعوى حتى يزول السبب

فبما يترتب على المعارضة أو ~~المعارضة~~ المعارض :- يترتب على المعارضة إعادة نظر الدعوى وجواز إلغاء الحكم أو تعديله بناء على ما يديه المتهم من الدفاع فجرد تقرير المعارضة لا يترتب عليه سقوط الحكم الغيائى واعتباره كأنه لم يكن بل ان الحكم يبقى قائماً وبعد سماع دفاع المتهم اذا رأت المحكمة وجوب العدول عنه تعديله أو تلغيه وإلا حكمت بتأييده <sup>لنظام</sup> وكما ان المعارضة لا تأثير لها على الإجراءات القىائية فإذا كانت المحكمة قد سمعت بعض الشهود فلا حق للمتهم فى استلزام إعادة سماع

شهادتهم بحجة أنهم سمعوا في غيبته بل فقط يجوز سماع شهادتهم ثانياً عن مسائل جديدة أو لاستجلاء شهادتهم الاولى اذا رأت المحكمة محلاً لذلك ولما كانت المعارضة هي تظلم من جهة المتهم ولا دخل للنياية فيها فلا يمكن تعديل الحكم إلا لمصلحة المتهم نفسه لأن الحكم بما أنه حضوري بالنسبة للنياية فلا يمكنها طلب إعادة نظرة بطريق المعارضة وتكون المحكمة لم تستند سلطة إعادة نظار الدعوى إلا من معارضة المتهم نفسه فوجب أن تنقيد بطلباته وهي إلغاء الحكم أو تخفيفه وأما التشديد فهو لمصلحة النياية وهي لم تطلبه ولم يكن في إمكانها طلبه فاذا حكمت به المحكمة تكون قد حكمت بشئ لم يطلب منها وليس من العدل أن تشدد العقوبة بناء على تظلم المتهم وقد كان في إمكانه عدم التظلم وتكون حاله إذن أسوأ مما لو كان قد قبل الحكم وعليه فيجوز للمحكمة أن تحكم في المعارضة إما بالبراءة أو بتخفيف العقوبة أو بتأييدها على الأكثر ولكن لا يجوز لها أن تشدها ولا أن تحكم بعدم الاختصاص بناء على كونها جنائية أما في فرنسا فإن القانون ينص على أن المعارضة يترتب عليها سقوط الحكم النيابي لذلك حكمت المحاكم بأن المحكمة لا تنقيد به عند نظر المعارضة فيجوز لها أن تشدد العقوبة على المتهم

قوة الإطعام النيابية : — لا يجوز تنفيذ الاحكام النيابية إلا بعد فوات مراعي المعارضة إذ الأصل أن التنفيذ لا يكون إلا لاحكام النهائية إذ لا معنى لمنح المتهم حق الطعن في الحكم إلا تمكينه من التدخل منه ولا تكون هناك قائدة لهذا الطعن اذا كان الحكم ينفذ على المتهم قبل الفصل فيه ولم يستثن القانون من هذه القاعدة إلا الاحكام القابلة للاستئناف



والاحكام الغياية لا يتدى ميعاد استئنافها الا من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة و عليه فيعاد المعارضة يوقف التنفيذ بخلاف ميعاد الاستئناف

## في الاستئناف

الأمم التي تقبل الاستئناف : - الاستئناف كالمعارضة طريق طعن خاص بالمخالفات والجنح وأما الجنابات فان الأحكام تصدر فيها نهائية وجميع الاحكام الصادرة في مواد الجنح من محاكم الجنح يجوز استئنافها ما عدا ما يكون صادرا منها على المجرمين الحديثي السن بالتأديب الحسائي ( ١٧٢ و ٢٣٤ جنابات ) أما الاحكام التي تصدر من محاكم الجنابات في الجنح فانها تكون نهائية وفي عاكمة المتهم في هذه الحالة امام محكمة الجنابات ما يغنيه عن ضمانه الدرجتين لمحاكم الجنح

وأما الاحكام الصادرة في المخالفات من محاكم المخالفات فيجوز استئنافها من المحكوم عليه اذا كانت مشتملة على عقوبات أخرى غير الغرامة والتعويضات والرد والمصاريف ويجوز استئنافها أيضاً من النيابة اذا طلبت الحكم تلك العقوبات الأخرى ولم يحكم القاضي بها وفيما عدا الاحوال السابقة لا يجوز استئناف الحكم من المحكوم عليه أو من النيابة العمومية إلا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ( ١٥٣ جنابات ) ويرى من ذلك ان استئناف المتهم في المخالفات ليس أساسه العقوبة المبينة في القانون بل العقوبة المحكوم بها فلا وكذلك استئناف النيابة فان أساسه الوحيد الطلبات التي أبدتها في الجلسة ومع ذلك يقبل الاستئناف في كل الاحوال في الاحكام التي تصدر من محاكم المخالفات

على الشهود الذين يتخلفون عن الحضور أو يمتنعون عن الاجابة أمام المحكمة  
(١٤٣ جنایات)

وقد حصل خلاف فيما اذا رفعت دعوى لمحكمة الجنج باعتبار الواقعة  
جنحة فرأت أنها ليست إلا مجرد مخالفة وحكمت فيها بمجرد القراءة  
فحكمت محكمة النقض والایرام بأن أحكام المخالفات الصادرة من محاكم  
الجنج تستأنف على الاطلاق لأن عبارة ( الاحكام الصادرة في مواد الجنج )  
الواردة بالمادة ١٧٥ المقصود منها الاحكام الصادرة من محاكم الجنج خصوصاً  
لورود هذه المادة بعد المادة ١٧٣ التي ينبت الاحكام التي يجوز صدورها من  
محاكم الجنج ومنها حكم العقوبة اذا ظهر أن الفعل الموصوف بكونه جنحة  
لم يكن إلا مخالفة وتحويل الواقعة من جنحة الى مخالفة والحكم فيها ولو  
بالغرامة لا يخرج الحكم عن كونه صادراً في مادة جنحة على كل حال .

ويرى آخرون أن هذا الحكم تسرى عليه القواعد المقررة للمخالفات  
وغير صدوره من محكمة الجنج لان المادتين الوحيدتين اللتين تسكلم فيهما  
الشارع عن جواز الاستئناف هما المادتان ١٥٣ بالنسبة للمخالفات و ١٧٥  
بالنسبة للجنج وفيهما لم يرتب الشارع جواز الاستئناف على نوع المحكمة  
التي أصدرت الحكم بل على نوع نفس الجريمة الصادر فيها الحكم فقيال  
في الاولى سكل حكم صادر في مخالفة يجوز استئنافه .. الخ وفي الثانية  
الاحكام الصادرة في مواد الجنج يقبل استئنافها .. الخ ولم يقل الصادرة من  
محاكم المخالفات أو من محاكم الجنج بل صرف النظر عن نوع المحكمة  
وحينئذ تكون المخالفات لا يقبل استئنافها إلا طبقاً للمادة ١٥٣ جنایات  
سواء كانت منظورة أمام محكمة المخالفات أو أمام محكمة الجنج منها وأن

القانون وضع هذه المادة وهو يعلم أن المخالفات يحكم فيها تارة من محكمة المخالفات وتارة من محكمة الجنح. وقد كانت المادة ١٧٦ من قانون تحقيق الجنايات القديم تقضى بأنه لا يقبل الاستئناف في الاحكام الصادرة من محاكم الجنح بالغرامة في مواد المخالفات ولكن هذه المادة قد ألغيت من ذلك القانون ولم يرد لها نظير في القانون الجديد فلم يبق الا حكم المادة ١٥٣ السابق ذكرها

ولكن بطبيعة الحال يكون للنياية العمومية حق استئناف الحكم الصادر من محكمة الجنح باعتبار الواقعة مخالفة اذا كانت لا توافق على هذا الاعتبار وتصمم أن الواقعة جنحة في هذه الحالة يجوز لها استئناف الحكم في جميع الاحوال وأما مع التسليم بالوصف الذي اعتبرته المحكمة لا يجوز للنياية استئناف الحكم إلا طبقاً للمادة ١٥٣ جنابات

وأما الاحكام الصادرة من محاكم الالاخطاط فلا يجوز استئنافها إلا اذا كانت صادرة بالجلس ويكون الاستئناف من الحكوم عليه فقط (مادة ١٠٥ من لأئحة الاجراءات اما محاكم الالاخطاط)

استئناف الدمام القياسية : — اذا صدر الحكم في غيبة المتهم فانه يعتبر حضورياً بالنسبة للنياية ولا يجوز الطعن فيه إلا بطريق الاستئناف وأما المتهم فيجوز له أن يطعن فيه بطريق المعارضة أولاً ثم يطعن في الحكم الذي يصدر في المعارضة بطريق الاستئناف فاذا استأنفت النياية الحكم النياي وجب إيقاف الفصل حين انتهاء حق التهم في المعارضة فاذا لم يعارض في الميعاد أو عارض وتأيد الحكم في المعارضة وجب إذن الفصل في الاستئناف المرفوع من النياية واذا ألغى الحكم في المعارضة فبطبيعة

الحال بسقوطه يسقط الاستئناف المرفوع عنه من النيابة ويجب حينئذ على النيابة أن ترفع استئنافاً جديداً عن الحكم الجديد ويصير الحكم النيابي نهائياً بالنسبة للنيابة العمومية إذا لم تستأنفه في الميعاد القانوني ولذلك لا يقبل الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم الصادر في المعارضة بتأييد الحكم النيابي إذا كانت لم تستأنف الحكم النيابي

**استئناف الدعوى المدنية :** - الحكم في الدعوى المدنية من محكمة الجنايات لا يقبل الاستئناف كالحكم في الدعوى العمومية من هذه المحكمة وأما في المخالفات فقد نصت المادة ١٥٠ على أنه لا يحكم قاضي المخالفات في التعميمات إلا إذا كانت لا تزيد عن النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي الحكم فيه نهائياً وإذن تكون بطبيعة الحال غير قابلة للاستئناف ولذلك اقتضت المادة ١٥٣ جنایات الخاصة باستئناف أحكام المخالفات على جوازها فقط في الحكم الصادر في المخالفة وإجازته للخصمين فيها وهما المحكوم عليه والنيابة ولم تعرض للمدعى المدني وأما الدعوى المدنية أمام محكمة الجنح فيجوز رفعها مهما كانت قصتها ولكنها لا تقبل الاستئناف إلا إذا كان المبلغ المدعى به يزيد عن النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي أن يحكم فيه نهائياً (١٧٦ جنایات)

٥

**ميعاد الاستئناف :** - الميعاد المحدد لقبول الاستئناف هو ثلاثة أيام في المخالفات وعشرة أيام في الجنح وأما النائب العمومي فله أن يستأنف الجنح في ميعاد ٣٠ يوماً ويستدعى الميعاد في جميع الأحوال من أول اليوم التالي لصدور الحكم إذا كان حضورياً أو لانقضاء ميعاد المعارضة إذا كان غنياً (١٥٤ و ١٧٧ جنایات) فاليوم الذي صدر فيه الحكم لا يحسب من الميعاد

ولكن يجب رفع الاستئناف في بحر الميعاد بحيث لا يتعدى اليوم الاخير منه لان القانون يستأزم رفعه في ظرف المدة واذا كان اليوم الاخير يوم عيد جاز رفع الاستئناف في اليوم التالى له ولا عبرة بوقوع الاعياد في أول الميعاد أو في الايام السابقة على آخره .

وتوجد مواعيد خاصة لاستئناف بعض المخالفات المنصوص عليها في اللوائح فانه بمقتضى المادة ٢٨ من لائحة الصيدلية والتجار بالجواهر السامة الصادرة في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٤ تستأنف الاحكام الصادرة بالاغلاق أو برفضه في ظرف عشرة أيام كذلك بمقتضى المادة ٩٥ من قرار الداخلية في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ بناء على المادة ٢ من الامر المالى الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة تستأنف الأحكام التى تصدر باقفال المحل أو ابطاله أو عدم اقفال المحل أو ابطاله في ميعاد عشرة أيام

كيف يحصل الاستئناف : — يقبل الاستئناف بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم وأما الاستئناف من النائب العموم فيكون بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة الابتدائية ( مادة ١٥٤ و ١٧٨ جنائيات ) ولا يقبل الاستئناف بأى شكل آخر خلاف التقرير في قلم كتاب المحكمة من طالب الاستئناف نفسه أو وكيله المفوض بذلك فتلا لا يجوز الاستئناف باعلان الخصم كما هى الطريقة فى المواد المدنية ولا بمجرد خطاب يرسل لكتاب المحكمة أو النيابة بطلب تقرير الاستئناف كذلك فان مجرد النية لرفع الاستئناف مهما ظهرت لا يمكن أن تقوم مقام رفعه بالفعل فمجرد دفع الكفالة من المتهم لا يقوم مقام التقرير فى قلم الكتاب عند عدم

حصوله ولا يعتبر استئنافاً

المحكّم التي يرفع لها الاستئناف : - الاحكام الصادرة بالجلس من محاكم الاخطا تستأنف أمام القاضي الجزئي ( مادة ١٤ أخطا ) أما الاحكام الصادرة في المخالفات والجنح من المحاكم المركزية أو الجزئية فتستأنف أمام المحكمة الابتدائية ( مادة ١٥٤ و ١٧٩ جنائيات ) ولكن في الاحوال الآتية يرفع الاستئناف للمحكمة الاستئناف العليا بمصر

( ١ ) أحكام مخالفات التنظيم ( مادة ١٨ من لائحة التنظيم الصادرة في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ )

( ٢ ) الاحكام التي تصدر بالاغلاق أو برفضه بناء على لائحة الصيدلية

والاتجار بالجواهر السامة الصادرة في ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٤ مادة ٢٨

( ٣ ) الاحكام التي تصدر بأفعال عمل أو ابطاله أو بعدم اقفاله أو ابطاله

في مخالفات لائحة المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة أو الخطرة ( مادة ٩

من قرار الداخلية في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ بناء على المادة ٣ من الامر

الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤ )

الوجراءات قبل الجلسة : - بعد تقرير الاستئناف يسلم كاتب الجلسة

أوراق الدعوى للنيابة العمومية وهي ترسلها لنيابة المحكمة المختصة بنظر

الاستئناف ( ١٨٢ جنائيات ) ويرفع الاستئناف الى دائرة المحكمة الاستئنافية

في ظرف ٣٠ يوماً من تقريره وإذا كان المتهم محبوساً وجب على النيابة اجراء

قله في الوقت المناسب الى السجن العمومي في الجهة الموجودة فيها المحكمة

المختصة بنظر الاستئناف ( ١٨٣ جنائيات ) ويكون التكليف بالحضور أمام

المحكمة الاستئنافية بناء على طلب النيابة العمومية بتلك المحكمة في ميعاد

ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة (مادة ١٥٤ و ١٨٤ جنايات)

الاجراءات في الجلسة : — يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً على القضية يبين التهمة وأدلة الثبوت ودفع المتهم وأدلة النفي وما اتخذته المحكمة من الاجراءات وما حكمت به وتاريخ الاستئناف الى غير ذلك من البيانات وبعد تلاوة هذا التقرير تسمع المحكمة قبل ابداء رأى في الدعوى من واضع التقرير أو بقية الاعضاء أقوال المستأنف والوجه المستند عليها في استئنافه ثم يتكلم بعد ذلك باقى الخصوم ويكون المتهم آخر من يتكلم (١٨٥ جنايات) فالمحكمة الاستئنافية اذن لا تعيد تحقيق الدعوى بنفسها ولا تسمع الشهود ثانية بل ترجع في ذلك الى المحاضر المحررة أمام محكمة أول درجة وتحكم بناء عليها وعلى ما تسمعه من أقوال الخصوم ولكن يسوغ لها في كل الاحوال أن تجري تحقيقاً تكميلياً اذا رأت أن التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة غير مستوف أو اذا ظهرت لها أمور جديدة ترى لزوم تحقيقها ويكون لها حينئذ أن تعيد سماع الشهود الأول أو تقرر سماع شهود آخرين ويتبع في حق الشهود في هذه الحالة الاحكام المقررة لهم أمام محكمة أول درجة للجنح ولا يجوز تكليف شاهد بالحضور إلا اذا أمرت المحكمة بذلك (١٨٦ جنايات) ويصدر الحكم فوراً اذا كان المتهم مسجوناً وإلا جاز تأخيرهُ الى الجلسة التالية ولا يجوز تأخيرهُ بعد ذلك (١٥١ و ١٧١ و ١٨٢ جنايات) X

مردود الاستئناف : — لا يمكن لأحد الخصوم أن يستأنف غير الدعوى التى هو خصم فيها ويجب أن يكون استئنافه قاصراً عليها فاذا كان

المستأنف هو المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها فلا يقبل الاستئناف منه إلا فيما يتعلق بحقوقه دون غيرها (١٧٦ جنايات) وإذا كان الاستئناف من النيابة العمومية وجب أن يكون قاصراً على الدعوى العمومية وأما المتهم فإن استئنافه يتناول الدعويين لأنه خصم في كل منهما.

ولا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنظر في غير المسائل التي استأنفت لها فإذا حكم على متهم في تهمة في قضية واحدة ولم يستأنف إلا إحدى التهمتين لم يحز لها نظر الأخرى وكذلك إذا حصل استئناف الدعوى المدنية دون الدعوى العمومية أو العكس.

وإذا استأنف المتهم الحكم الصادر باعتبار معارضته كأنها لم تكن فإنه يظهر أن المحكمة الاستئنافية تكون وظيفتها قاصرة على النظر فيما إذا كان هذا الحكم وحده في محله أو لا فإذا رأت أنه في محله حكمت بتأييده ولم يكن لها حق نظر الموضوع لأن الحكم الغيابي نفسه الصادر في الموضوع بالادانة لم يستأنف لها وإذا رأت أنه في غير محله كما لو كان المتهم تغيب لسبب قهرى أو لأنه لم يكلف بالحضور لجلسة المعارضة ألغت الحكم وردت القضية للمحكمة الجزئية أو المركزية لنظر المعارضة ولكن حكمت بحكمة النقض والإبرام بأن استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يشمل استئناف الحكم الغيابي نفسه ولو كان قد مضى عليه أكثر من الميعاد المحدد للاستئناف وعليه يسمح للمحكمة الاستئنافية أن تنظر في موضوع الدعوى وتحكم بتأييد الحكم الغيابي نفسه أو تعديله أو إلغائه وبراءة المتهم ويقضى قانون المرافعات (مادة ٣٧٠ و ٣٧١) بأنه إذا استأنف حكم تمهيدى أو حكم بعدم الاحتصاص وألغته المحكمة الاستئنافية وكانت



الدعوى الاصلية صالحة للحكم جاز لها بدل رد القضية لمحكمة أول درجة أن تحكم بنفسها في موضوعها ولكن حكمت محكمة النقض والابرار ان هذا النص لا يعمل به في المواد الجنائية لانه نص استثنائي لما فيه من حرمان الخصوم من درجة من درجات القضاء

سلطة المحكمة في الحكم : — لمحكمة الاستئناف أن تميد نظر الدعوى المستأنفة لها برمتها وتفصل في كل ما كان مطروحا أمام محكمة أول درجة سواء من حيث تقدير الوقائع أو من حيث تطبيق القانون ولكن لما كانت محكمة ثاني درجة لا يمكنها نظر الدعوى إلا بناء على استئناف أحد الخصوم وجب أن تكون مقيدة بمصلحة المستأنف دون غيره وبناء عليه اذا كان المستأنف هو المتهم فقط فلا يجوز لها أن تشدد عليه العقوبة كما لا يجوز لها أن تحكم بعدم اختصاصها اذا رأت أن الواقعة جنائية ( ١٨٩ جنابات ) ويكون كل ما لها اذا لم تزوجها للبراءة أو التخفيف أن تحكم بالتأييد ولو كانت ترى لزوم التشديد أو لزوم الحكم بعدم الاختصاص أما اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العمومية وحدها جاز للمحكمة أن تحكم بتخفيف العقوبة أو بتشديدها على المتهم أو براءته لانه اذا كانت القاعدة أن المحكمة الاستئنافية يجب أن تكون مقيدة بمصلحة الخصم المستأنف فان مصلحة الهيئة الاجتماعية التي استأنفت النيابة العمومية بائنها لا تفحص فقط في عقاب المتهم على كل حال بل في عقابه ان كان أثما وبراءته ان كان بريئا فالنيابة اذن في رفعها للدعوى العمومية أو في استئنافها لا يجوز أن يكون لها إلا غرض واحد وهو الحكم بما يطابق العدل والحق ولذلك يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم براءة المتهم بناء على مجرد استئناف النيابة ولو لم يكن

هو قد استأنف . أما اذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة والمتهم معاً جاز الحكم بالتخفيف أو بالتشديد أو بالتأييد على السواء

كذلك تنفيد سلطة المحكمة الاستئنافية بسلطة محكمة أول درجة فلا يجوز للمحكمة الابتدائية عند نظر الاستئناف المرفوع لها عن حكم صادر من محكمة مركزية أن تحكم بمقوبة لا يجوز للمحكمة المركزية الحكم بها . تأثير الاستئناف على تنفيذ الحكم المستأنف : - الاصل في الاحكام

أنها لا تنفذ إلا متى صارت نهائية وليس من العدل أن ينفذ على المتهم حكم يحتمل الغاؤه من سلطة عليا حتى اذا ما حكمت تلك السلطة بالغائه يكون قد تنفذ وانتهى ولكن الشارع رأى ان كثيراً من المحكوم عليهم يفرطون في استعمال حق الاستئناف لمجرد تأخير التنفيذ وان الاحكام المستأنفة لا تعدل منها إلا القليل لذلك جرى على قاعدة النفاذ المؤقت رغم الاستئناف في القرارات والمصاريف ويكون للمتهم الذي تلغى المحكمة الاستئنافية الحكم الصادر عليه أن يسترد ما دفعه واما الاحكام الصادرة بالحبس فانها تكون واجبة التنفيذ أيضاً ولكن بما انها لو ألغيت لا يمكن محو نتائجها فقد خول للمتهم أن يوقف تنفيذها بدفع كفالة يقدرها القاضي في نفس الحكم الصادر بالمقوبة لضمان حضوره بالجلسة وعدم فراره من تنفيذ الحكم ولكن الاحكام الصادرة بالحبس في تهمة سرقة أو على متهم متشدد أو من ذوى السوابق فانها تكون واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول الاستئناف . أما اذا كان المتهم محبوساً حبساً احتياطياً فيجوز للقاضي أن يأمر بتنفيذ الحكم تنفيذاً مؤقتاً أو يأمر بالافراج عن المتهم بالضمان ( مادة ١٥٥

و ١٨٠ جنائيات )

## النقض والابرام

تشكيل محكمة النقص والابرام ووظيفتها : - تشكل محكمة النقض والابرام من خمسة من مستشاري محكمة الاستئناف ويجوز أن يكون أحدهم من الذين سبق لهم اصدار الحكم المطعون فيه وتختص وظيفتها في مراقبة الاحكام النهائية من حيث استيفاء الاجراءات المقررة وصحة التطبيق بدون تعرض لوقائع الدعوى وموضوعها كما يتضح ذلك من مراجعة الالوجه التي يجوز أن يبنى عليها النقض

الامطام التي يجوز الطعن فيها بطريق النقص : - لا يجوز الطعن بطريق النقض والابرام إلا في أحكام آخر درجة الصادرة في مواد الجنائيات والجنح (٢٢٩ جنائيات) وينتج من ذلك

(أولاً) ان أحكام المخالفات لا تقبل الطعن بهذه الطريقة حتى ولو كانت صادرة من محكمة الاستئناف العليا

(ثانياً) ان أحكام الجنح والجنائيات يجب أن تكون صادرة في آخر درجة فالجنائيات بطبيعتها درجتها نهائية والجنح يجب أن يحكم فيها من المحكمة الاستئنافية أو محكمة الجنائيات وأما الاحكام الصادرة فيها من محكمة جزئية فانها لا تقبل الطعن بطريق النقض والابرام حتى ولو صارت نهائية لفوات ميعاد الاستئناف

(ثالثاً) يجب أن تكون أحكام آخر درجة نهائية وعليه فالاحكام النفاية من محكمة استئنافية لا تقبل الطعن بطريق النقض والابرام إلا بعد أن تصبح غير قابلة للمعارضة ولما كانت هذه الاحكام حضورية بالنسبة للنباة

فيجوز لها الطعن فيها في الحال ( ٢٣٠ جنایات )  
( رابعاً ) يجب أن يكون الحكم صادراً في موضوع الدعوى بالبراءة  
أو الادانة أو بعدم جواز نظرها بحيث يمنع من نظر الدعوى ثانياً أمام نفس  
المحكمة أو أمام محكمة أخرى وعليه فالحكم بعدم الاختصاص لا اعتبار  
الواقعة جنائية لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لانه لا يمنع من رفع الدعوى  
لمحكمة الجنایات .

ولا يجوز الطعن في الامر الصادر بالاحالة على المحكمة المختصة بنظر  
الدعوى إلا أن للمتهم أن يثبت أن الواقعة التي انبثت عليها الاحالة لا يترتب  
عليها عقوبة ( مادة ٢٣٦ جنایات )

من يقبل الطعن : - لا يقبل الطعن بطريق النقض والابرام إلا من  
كان خصماً في الدعوى ولا يقبل منه الطعن إلا في الدعوى التي هو خصم  
فيها فالنيابة العمومية لا يجوز لها الطعن إلا في الدعوى العمومية والمدعى  
أو المسئول عن حقوق مدنية لا يجوز لها الطعن إلا فيما يختص بحقوقهما  
المدنية فقط والمتهم يشمل طعنه بطبيعة الحال الاثنان لانه خصم في الدعويين  
( ٢٣٩ جنایات )

أوجه النقض : - نصت المادة ٢٣٩ جنایات على أن الطعن أمام  
محكمة النقض والابرام لا يجوز إلا في الاحوال الآتية

( ١ ) إذا كان القانون لا يعاقب على الواقعة الثابتة في الحكم  
( ٢ ) إذا حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما صار  
اثباتها في الحكم

( ٣ ) إذا وجد وجه من الالوجه المهمة لبطلان الاجراءات أو الحكم

والاصل في الاحكام اعتبار أن الاجراءات المتعلقة بالشكل سواء كانت أصلية أو يوجب عدم استيفائها بطلان العمل قد روعيت أثناء الدعوى ومع هذا فله صاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن تلك الاجراءات أهملت أو خولفت وذلك اذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم (مادة ٢٢٩ جنایات معدلة بقانون نمرة ٦ سنة ١٩٠٥) فثلا اذا أثبت في محضر الجلسة أن الجلسة كانت علانية فلا يمكن نفي هذا الاثبات إلا بالظن بالنزوير أما اذا لم يذكر شيء بالمرّة فجرد خلو محضر الجلسة من ذكر علانيتها لا يكون وجهاً للنقض اذا لم يرض المتهم اثبات عدم علانيتها

وقد نصت المادة ٢٣٦ جنایات على أن أوجه البطلان الذي يقع في الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة كبطلان الاعلان يجب ابدؤها قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود وإلا سقط حق الدعوى بها وكذلك البطلان الحاصل امام المحكمة الابتدائية يسقط بالسكوت عنه امام المحكمة الاستئنافية ولا يمكن التمسك به امام محكمة النقض والابرار

ولما كان أساس كل دعوى المصلحة فلا يقبل الظن بناء على الخطأ في التطبيق أو البطلان في الاجراءات والحكم إلا من الخصم الذي وقع هذا الخطأ أو البطلان ضد مصلحته وكان من شأنه أن يضر به وبناء عليه لا يقبل النقض من المتهم بناء على أن المحكمة لم تفصل في الاستئناف المرفوع ضده من المدعى المدني أو لأنها لم تسمع شهود الإثبات واقتصرت على شهود النفي وأخذت بشهادتهم فقط أو أنها قبلت الاستئناف المرفوع منه بعد الميعاد ولا يقبل للظن من النيابة في الحكم بالبراءة بناء على أن التهم لم

يدافع عنه محام امام محكمة الجنايات لان وجود المحامي هو لمصلحة المتهم لا لمصلحتها وقد حكم لمصلحته وكذلك لا يقبل الطعن اذا كان تصحيح الخطأ لا يترتب عليه أى نتيجة كما اذا حكم على المتهم باعتباره فاعلا أصليا في غير جريمة القتل حالة كونه شريكا لان العقوبة واحدة بالنسبة للاثنين وهكذا

مبعاد الطعن وكيفية معونه : - يجب حصول الطعن في ظرف ١٨ يوما كاملة بعد صدور الحكم ويلزم بيان الاسباب التى بنى عليها الطعن فى هذا الميعاد أيضا وإلا سقط الحق فيه ولا يجوز ابداء أسباب أخرى امام المحكمة غير الاسباب التى سبق بيانها فى الميعاد المذكور ( ٢٣١ جنایات ) وكان يجب القول بأنه اذا حكم على شخصين بمحكم واحد فى تهمة واحدة فطعنا فى هذا الحكم بطريق النقض وقدم أحدهما أوجها مقبولة ولم يقدم الآخر أوجه ما أو قدم أوجها غير مقبولة وانتهى الميعاد وجب الحكم بعدم قبول النقض المرفوع منه ولا يمكنه أن يستفيد من الاوجه المقدمة من زيله لان ذلك يكون بمثابة ابداء أسباب جديدة بعد الميعاد ولكن حكمت محكمة النقض والابرار بأنه فى هذه الحالة اذا كان كل أو بعض الاسباب المقدمة من الاول عاما فانه يستفيد منه الثانى بشرط أن يكون قد قرر بالطعن فى الميعاد ويحصل الطعن المذكور بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة فى الميعاد المذكور ولكن الاسباب لا يلزم حصولها فى قلم الكتاب بل يكفى أن تودع بها مذكرة فى بحر المدة وقد أوجبت المادة على قلم الكتاب ان يعطى لصاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره ليتسكن من درسه والطعن فيه ولذلك يجب ختم الحكم فى بحر الثمانية الايام المذكورة وكانت محكمة النقض والابرار تمشى أولا على انه

ينبنى على تأخير الختم بطلان الحكم اذ يترتب عليه حرمان الخصم من بعض ميعاد النقض لان الكاتب لا يمكنه اعطاء صورة الحكم إلا بعد ختمه ويمكن اثبات عدم ختم الحكم في الميعاد بشهادة من قلم الكتاب ويكون ذلك وجهاً للنقض ثم عادت قريباً وقررت أحياناً بأنه اذا رفع النقض بناء على هذا الوجه فيمكنها أن تعطى ميعاداً جديداً للمتهم لرفع النقض فيه أى انها تبوض عليه ما فاتته بتأخير ختم الحكم ثم حكمت حديثاً بأن عدم ختم الحكم يترتب عليه بطلانه بشرط أن يكون المحكوم عليه قد طلب صورة منه فعلاً ولم يمكن تسليمها اليه لعدم ختمه في الميعاد

اعلانه الخصوم الى المحكمة : - نصت المادة ٢٣١ جنايات على انه يكلف المتهم أو المحكوم عليه بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة ولكن رغم قصور هذا النص على المتهم فانه يجب إعلان كل من يؤثر عليه النقض كالمدعى المدني اذا كان النقض مرفوعاً منه أو عليه

الحكم في النقض : - اذا لم تبين أسباب الطعن في الميعاد المقرر أو اقتصر من رفعه على بيان وقائع متعلقة بموضوع الدعوى فيحكم بعدم قبوله بناء على طلب النيابة العمومية بدون مراعاة وكذلك اذا حصل التقرير في الطعن بعد الميعاد (٢٣١ جنايات) أى ان الطعن هنا يكون مرفوضاً شكلاً أما اذا رفع النقض وبنى على أسباب قانونية في الميعاد فتتظر المحكمة في صحة هذه الاسباب فاذا كانت الواقعة لا يعاقب عليها القانون تحكم ببراءة المتهم وان كان القانون يعاقب عليها لكن بمادة خلاف التي طبقها محكمة الموضوع

يحكم بمقتضى المادة الصحيحة وإذا كان سبب النقض بطلان الاجراءات أو الحكم فحكمه النقض تلغى الحكم المطعون فيه وتعيد الدعوى الى المحكمة التى أصدرته وفي هذه الحالة لا يجوز لاحد من القضاة الذين اشتركوا فى الحكم المنقوض أن يكون عضواً فى الهيئة التى تيسد نظر القضية ( ٣٣٢ جنايات ) وبطبيعة الحال هذا النص لا يمكن العمل به فى محاكم الجنايات لانها لا تتركب إلا من ثلاثة مستشائين فلا يمكن تأليف دائرة أخرى من غيرهم ولذلك جرى العمل على احوالة الدعوى على محكمة جنابات أخرى

سلطة المحكمة المختصة عليها الدعوى : — للمحكمة المحالة عليها الدعوى كل السلطة التى كانت للمحكمة الاولى فى نظرها ويجب اعادة الاجراءات من أولها كأن الدعوى لم يسبق نظرها ولا الفصل فيها فتعيد سماع شهود الاثبات والنفى فى الجنايات وتسمع أقوال الخصوم وتتخذ كل ما تراه مفيداً لكشف الحقيقة فى الدعوى أما فى الجنب فتتخذ الاجراءات الخاصة باستئناف الجنب ويكون لها أن تمل تحقيقاً تكميلياً اذا رأت له لزوماً وبالاختصار فإن المحكمة المحالة عليها الدعوى تحمل محل المحكمة المنقوض حكمها كأن الدعوى رفعت لها أو استؤنفت لها من الاصل وبناء على ذلك يجوز أن تشدد العقوبة على المتهم ولو كان هو وحده الذى رفع النقض وألغى الحكم بناء على طلبه لانه بإلغاء الحكم صار كأنه لم يكن فلا وجه لان تنقيده به

المحكمة الثانية

الطعن ثانياً فى حكم المحكمة الثانية : — اذا طعن أحد الخصوم ثانياً



في الحكم الثاني الذي أصدرته المحكمة المحالة عليها الدعوى فتحكم محكمة النقض والابرام بنفسها في جميع الاحوال حكماً نهائياً ( مادة ٢٣٢ جنابات ) فاذا كان الطعن لبطلان في الاجراءات أو في الحكم تعيد محكمة النقض والابرام نظر الدعوى من جديد وتسمع شهود الاثبات وشهود النفي وتحكم في موضوع الدعوى بنفسها بدون إحالة على محكمة أخرى

تتبع الحكم المطعنه فيه : - لا يترتب على الطعن في الحكم بطريق النقض والابرام ايقاف تنفيذه إلا اذا كان صادراً بالاعدام ( مادة ٢٣١ جنابات )

## طلب اعادة نظر الدعوى

المادتان ٢٣٣ و ٢٣٤ جنابات

موضوع : - طلب إعادة النظر هو طريق طعن غير اعتيادي كالنقض والابرام . والفرق بينهما أن النقض قاصر على الخطأ في تطبيق القانون أو في الاجراءات وأما طلب إعادة النظر فانه يكون لخطأ في تقدير الوقائع اذا ثبت هذا الخطأ بطرق معينة

الاحكام التي يجوز طلب اعادة نظرها : - لا يجوز هذا الطعن إلا في الاحكام الصادرة بالادانة دون التي تصدر بالبراءة ويشترط فيها أن تكون نهائية ولكن لا يشترط أن تكون صادرة من درجة نهائية فالحكم الابتدائي الذي فات ميعاد استئنافه ولم يستأنف يجوز طلب إعادة النظر فيه .

أسباب طلب اعادة النظر : - تنحصر هذه الاسباب في ثلاثة

(١) اذا صدر حکمان على شخصين أو أكثر أسند فيهما لكل شخص القعل المسند للآخر وكان بينهما تناقض بحيث يستنتج من أحدهما دليل على براءة المحكوم عليه بالآخر -

(٢) اذا حکم على منهم بجنایة قتل ثم وجد المدعى قتله حيا

(٣) اذا حکم على واحد أو أكثر من شهود الاثبات بسبب شهادة الزور بشرط أن يرى في هذه الحالة للمحكمة المرفوع لها الطلب أن هذه الشهادة أثرت على فكر القضاة الذين أصدروا الحكم

من له الحق في الطعن : - ولو أن هذا الطعن قاصر على أحكام الادانة فقط إلا أنه يقبل من النيابة العمومية كما يقبل من المتهم واذا مات هذا الاخير تقوم مقامه ورثته أو وكيل تعيينه محكمة النقض والابرار بناء على طلب يقدم لها

المحكمة التي يقدم لها الطلب وكيفية تقرير : - يقدم هذا الطلب لمحكمة الاستئناف وهي منعقدة بهيئة محكمة نقض وابرار وهي تفصل في قبول أو عدم قبول الالوجه المقدمة لها ولم يبين القانون كيفية حصول هذا الطعن كما فعل في طرق الطعن الاخرى ويترتب على ذلك جواز حصوله بأي شكل كان سواء بتقرير في قلم الكتاب أو بعريضة يقدمها الطالب للمحكمة

فيما يترتب على الطلب : - يترتب على هذا الطلب (أولاً) ايقاف التنفيذ (ثانياً) اذا حکم بقبوله تحيل محكمة النقض والابرار الدعوى على محكمة تعيينها في حکمها لتظرها من جديد

## قوة الاحكام النهائية

فكما يترتب على الحكم النهائي في الدعوى : — الحكم النهائي هو الذى لا يقبل الطعن بأى طريق من الطرق القانونية سواء لعدوده بهذه الصفة من الاصل أو لقوات مواعيد الطعن فيه أو لصدوره من درجة نهائية ومتى صدر الحكم النهائي فى الدعوى أو متى صار الحكم الصادر فيها نهائيا فانها تنتهى ولا يجوز الرجوع اليها مرة ثانية .هما ظهر من خطأ الحكم سواء من جهة الوقائع أو من جهة التطبيق لان القانون يعتبر ان ما حكم به هو الحق والمثل وهذه القرينة لا يمكن نفيها ولا يجوز اثبات عكسها واذا رفعت الدعوى بعد ذلك ثانيا يجب على المحكمة أن تحكم بعدم جواز نظرها حتى من تلقاء نفسها ولو لم يطلب ذلك أحد الخصوم لان الدعوى الواحدة لا يجوز نظرها إلا مرة واحدة وهذا من النظام العام .

الاعظام التى تمنع إعادة نظر الدعوى : — يجب أن تكون الاحكام التى تنتهى بها الدعوى العمومية صادرة من المحكمة نفسها فى موضوع التهمة إما بالادانة أو البراءة واذا جُنيح قرارات التحقيق الصادرة من النيابة بحفظ الدعوى أو من قاضى التحقيق أو قاضى الاحالة بأن لا وجه لادانته لا تمنع من إعادة رفع الدعوى اذا تغيرت الظروف التى صدرت فيها لانها قرارات وقتية تصدر فى الدعوى بالحالة التى هى عليها فاذا حفظت الدعوى لعدم كفاية الادلة فان هذا الحفظ لا يمنع من رفعها ثانيا اذا ظهرت أدلة جديدة (مادة ٤٢ و ١٢٧ جنائيات) بخلاف حكم المحكمة ببراءة المتهم لعدم كفاية الادلة فانه يمنع إعادة نظر الدعوى حتى ولو ظهرت أدلة جديدة ولم ينص القانون

صراحة على ذلك ولكن لا معنى لتحديد طرق الطعن في الاحكام وإيجاب حصولها في ميعاد محدد إلا أن الحكم يصبح غير قابل للطعن بعد هذا الميعاد

شروط التمسك بالحكم النهائي : - الحكم النهائي لا يمنع إلا إعادة نظر الدعوى التي صدر فيها فيجب إذاً أن تكون الدعوى المطلوب عدم نظرها هي بذاتها الدعوى السابق الحكم فيها ولاجل اتحاد الدعيين يجب توفر ثلاثة شروط

(١) اتحاد الموضوع - أى الشيء المطلوب الحكم به وهو في الدعوى العمومية العقوبة المقررة في القانون فإذا اختلف الموضوع في الدعيين فإن الحكم في إحداها لا يمنع نظر الاخرى فالحكم في الدعوى التأديبية على موظف لا يمنع من رفع الدعوى العمومية عليه والمكس كذلك لأن موضوع الدعوى الاولى هو المجازاة التأديبية وموضوع الدعوى الثانية هو العقوبة القانونية

(٢) اتحاد السبب - أى الفعل الذي نشأت عنه الدعوى وهو في الدعوى العمومية الجريمة اذ لا يجوز محاكمة الشخص الواحد مرتين لاجل جريمة واحدة والمراد هنا بالجريمة هو الاركان المكونة لها بصرف النظر عن وصفها القانوني أو المادة المنطبقة عليها فإذا تبرأ المتهم بناء على ان الفعل المنسوب اليه لا يعتبر نصيباً فلا يجوز رفع الدعوى عليه ثانية بحجة أن الفعل نفسه يعتبر سرقة أو تبديداً لأن المحكمة لا يجوز لها ان تبرئ المتهم إلا اذا كان الفعل المنسوب اليه لا تنطبق عليه أى مادة من قانون العقوبات أما اذا

رفعت عليه الدعوى باعتبار ان الفعل المنسوب اليه تنطبق عليه مادة معينة ورأت هي انه تنطبق عليه مادة أخرى وجب الحكم بمقتضى المادة الاخرى لأن تبرئه من المادة الاولى لا جل أن ترفع عليه دعوى بالثانية فان القانون يقضى ان القاضى لا يحكم بالبراءة إلا اذا كانت الواقعة « لا يعاقب عليها القانون » ( مادة ١٧٢ جنایات وأیضا ١٤٣ ) أما اذا رأى ان الواقعة ثابتة فيحكم القاضى « بالعقوبة المدونة بالقانون » ( مادة ١٤٩ و ١٧٣ جنایات و ٥٠ ق . ت . م . ج ) ففى الحالتين لا يكون القاضى مقيدا بالمادة المطلوب تطبيقها بل بالقانون على العموم فحكمه بالبراءة معناه انه بحث فى كل مواد القانون فلم يجد عقاباً للفعل المنسوب الى المتهم ومهما كان حكمه خطأ فان خطأ الاحكام يكون سبباً للطعن فيها بالطرق القانونية ولكن لا يمكن أن يكون سبباً للعدول عنها بعد ان صارت نهائية. ولكن مع ذلك حكمت محكمة النقض والابرار بأن تمديد وصف التهمة هو اختياري للمحكمة لا إجباري فلها أن تبرئ المتهم من التهمة بالوصف المرفوعة به الدعوى وتحفظ للنيابة الحق فى رفع الدعوى بوصف آخر

كذلك تغيير ظروف الجريمة بعد الحكم فيها أو ظهور أدلة جديدة عليها لا يبيح إعادة رفع الدعوى بشأنها فتلا شخص اتهم بجريمة القتل خطأ فتبرأ ثم ظهر بعد ذلك ان القتل كان عمداً لم تجز محاكمته بتهمة القتل العمد لان المحكمة يجب عليها أن تفحص التهمة من كل وجوهها وكل الظروف المؤثرة عليها وتتثبت منها قبل الحكم فى الدعوى وكل ظرف لا يثبت اثباته نظر الدعوى لا يجوز اثباته بعدها كما ان كل دليل لم يقدم فى الدعوى لا يجوز تقديمه بعد الحكم فيها نهائياً فاذا حكمت المحكمة ببراءة المتهم لعدم

ثبوت التهمة ضده فلا تجوز إعادة محاكمته مهما ثبتت عليه بعد ذلك  
(٣) اتحاد الاشخاص - والحكم لا يمنع إعادة نظر الدعوى إلا  
بالنسبة لمن كان متهماً فيها فإذا حكم على شخص في دعوى وظهر بعد ذلك  
أن له شريكاً فيها أو أن التهمة الحقيقية هو خلافه فإن هذا الحكم لا يمنع من  
محاكمة الشريك أو من رفع الدعوى على هذا الشخص الآخر فقط في هذه  
الحالة الاخير يستصدر عفو عن المحكوم عليه الاول اذا لم يمكن الطعن في  
الحكم بطريق إعادة النظر طبقاً للمادتين ٢٣٣ و ٢٣٤ جنابات

تأثير الحكم في الدعوى العمومية على الدعوى المدنية : - اذا رفعت  
الدعوى العمومية وفصل فيها قبل رفع الدعوى المدنية فإن الحكم في  
الدعوى الاولى يجب أن يحترم في الدعوى الثانية بمعنى انه لا يسمح لاحد  
الخصوم أن يثبت عكس ما قرره فإن النيابة العمومية ترفع الدعوى العمومية  
باسم عموم الهيئة الاجتماعية وبالتالي باسم كل فرد من أفرادها بما فيهم المدعى  
المدنى وقد خولها القانون من السلطة لاثبات الجريمة ما لم يخوله لأى فرد  
من الافراد وكذلك أعطى للمحاكم الجنائية من السلطة في تحقيق الدعوى  
ما لم يعطه للمحاكم المدنية فإن الاولى لها أن تتخذ كل ما تراه صالحاً من  
طرق الاثبات بدون توقف على طلب الخصوم ولها تهتيش المنازل وضبط  
الازواق وجلس المتهم مما ليس في مقدور المحكمة المدنية فوجب أن تكون  
أحكامها محترمة وملزمة لكل شخص وليس من المقبول أن تحكم المحاكم  
الجنائية على متهم بالمقبوضة وتنفذ عليه ثم تأتى المحاكم المدنية وتحكم بأنه لم  
يرتكب الجريمة

ونظراً لهذا التأثير الذى للدعوى العمومية على الدعوى المدنية قضت

المادة ٣ قانون تحقيق الجنايات الفرنساوى بأنه اذا رفعت الدعوى المدنية امام المحاكم المدنية ورفضت الدعوى العمومية ولم يكن قد فصل فيها وجب ايقاف الاولى حين الفصل فى الثانية وهذا النص ولو انه لم يرد فى القانون المصرى إلا انه قد أخذت به المحاكم المصرية وهذا المبدأ ينبع عنه فى اللغة القضائية الفرنساوية *le civil en état de criminalité* أى ان الجنائى يوقف المدنى والغرض من ذلك ان لا يتأثر القاضى الجنائى بالحكم المدنى وان يستفيد القاضى المدنى من الاجراءات الجنائية وأن يكون للحكم الجنائى قوة الشيء المحكوم به فى الدعوى المدنية منعاً لتناقض الاحكام ولكن لا تكون للاحكام الجنائية هذه القوة بالنسبة للدعوى المدنية إلا بالشروط الآتية

(١) يجب أن تكون صادرة من المحكمة الجنائية نفسها واذن فقرارات التحقيق بحفظ الدعوى لعدم كفاية الادلة لا تمنع المدعى المدنى من رفع دعواه للمحكمة المدنية والحكم له بالتعويض منها لان هذه القرارات وقتية ويمكن المدول عنها اذا ظهرت أدلة جديدة

(٢) يجب أن يكون الحكم صادراً فى موضوع التهمة بالبراءة أو بالادانة أى بوقوع أو عدم وقوع الجريمة ونسبتها أو عدم نسبتها للمتهم فيخرج بذلك جميع الاحكام التى تقضى ببطلان الدعوى العمومية أو بسقوطها لسبب من الاسباب أو بعدم الاختصاص فان هذه الاحكام لم تتعرض لموضوع نفس التهمة التى هى أساس الدعوى المدنية كذلك اذا كان الحكم صادراً بالبراءة لعدم توفر القصد الجنائى أو لان الفعل لا يعاقب عليه القانون

فانه لا يمنع المحكمة المدنية من الحكم بالتعويض للمدعى المدني اذا كان الفعل في ذاته مضرًا والقانون صريح في أنه يجوز للمحكمة مع الحكم بالبراءة أن تحكم بالتعويض التي يستحقها بعض الخصوم من بعض ( مادة ١٤٧ و ١٧٢ جنائيات ) كذلك الحكم الصادر ببراءة المتهم لعدم كفاية الادلة فانه لا ينفي وقوع الجريمة ولذلك لا يمنع المحكمة المدنية من أن تحكم على المتهم بالتعويض بسبب هذه الجريمة

ويكون للحكم الجنائي فيما يختص بوقوع الجريمة ونسبتها للمتهم قوة الشيء المحكوم به بالنسبة لكل شخص حتى ولو لم يكن خصما في الدعوى العمومية

تأثير الحكم في الدعوى المدنية على الدعوى العمومية : — اذا رفعت الدعوى المدنية امام المحاكم المدنية وحكم فيها قبل رفع الدعوى العمومية فلا يكون لهذا الحكم أى تأثير على الدعوى العمومية التي يمكن أن ترفع بعد ذلك لاختلاف الدعويين

ولكن الحكم في المسائل الغير الجنائية الخارجة عن اختصاص المحاكم الجنائية والتي يتوقف عليها الفصل في الدعوى العمومية تكون له قوة الاحكام النهائية امام تلك المحاكم

### سقوط العقوبة

تسقط العقوبة المحكوم بها ( أولا ) بوفاة الجاني ( ثانياً ) بالمفو ( ثالثاً ) بمضى المدة ( رابعا ) بالتنفيذ



## وفاة المحكوم عليه

العقوبات البدنية والمقبرة للحرية : — تسقط العقوبة المحكوم بها اذا توفي المحكوم عليه وكانت العقوبة بدنية أو مقيدة للحرية لأن العقوبات شخصية ولا يمكن توقيعها إلا على شخص الجاني فلا يمكن تنفيذها على ورثته أو أقاربه بعد وفاته

العقوبات المالية: — اختلفت الآراء في عقوبة الغرامة هل تسقط أيضاً ب وفاة المحكوم عليه قبل تنفيذها أو يجوز استيفاؤها من تركته فذهب البعض الى أن الغرامة بعد الحكم بها نهائياً تصبح ديناً على المحكوم عليه يؤخذ من ماله في حياته ومن تركته بعد وفاته وذهب آخرون الى أن الغرامة هي عقوبة كسائر العقوبات فيجب أن تكون شخصية ولا يجوز تنفيذها إلا على شخص المحكوم عليه وبناء على ذلك يجب أن تسقط بوفاته

## العفو

ماهية ومصدره : — العفو عن العقوبة هو إقالة المحكوم عليه من تنفيذها فهو يمنع التنفيذ ولكنه لا يمس نفس الجريمة بل يبقى الحكم بها ويعتبر سابقة فقط لا ينفذ ويصدر العفو من الحضرة السلطانية بعد أخذ رأى وزير الحقانية

مردود العفو : — للحضرة السلطانية أن تعفو عن المحكوم عليه عن عقوبته كلها أو بعضها أو أن تبدلها بأخف منها (مادة ٦٨ عقوبات) وإذا صدر العفو بإبدال العقوبة بأخف منها تبدل عقوبة الاعدام بالاشغال الشاقة المؤبدة وإذا عفى عن محكوم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته

وجب وضعه حتما تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين، والمفوع عن العقوبة أو ابدالها ان كانت من العقوبات المقررة للجنايات لا يشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عنها في الفقرات ١٧١ و١٧٥ من مادة ٢٥ عقوبات وهذا كله اذا لم ينص في أمر المفوع على خلاف ذلك ( مادة ٦٩ عقوبات )

### مضى المدة

كما أن الدعوى المموية تسقط اذا لم تستعمل في مدة معينة كذلك العقوبة المحكوم بها تسقط اذا لم تنفذ في مدة معينة

العقوبات التي تسقط بمضى المدة : — ولما كان سبب سقوط العقوبة هو عدم تنفيذها فلا تسقط إلا العقوبات التي تحتاج الى تنفيذ وهي العقوبات الاصلية على وجه العموم وأما العقوبات التبعية فان منها ما يتحقق بمجرد الحكم بدون اتخاذ إجراءات كالحرمان من الحقوق وهذه كقاعدة عامة لا يتصور سقوطها بمضى المدة لأنها منقذة من تلقاء نفسها من يوم صدور الحكم ولكن من بين العقوبات التبعية ما هو مقيد بمدة العقوبة الاصلية كالجبر على المحكوم عليه أو منعه من تأدية الشهادة امام المحاكم إلا على سبيل الاستدلال فسقوط العقوبة الاصلية يتبعه حتما سقوط العقوبة التبعية في هذه الحالة أما عقوبة وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس فبما انها لا تنفذ إلا بعد انتهاء تنفيذ العقوبة الاصلية فلا تتبدى في السقوط إلا من يوم استحقاقها للتنفيذ أى بعد انتهاء العقوبة الاصلية إما بتنفيذها أو بسقوطها بمضى المدة أو بأى سبب آخر كالمفوع

المرّة التي تسقط بها العقوبة : — العقوبة المحكوم بها في جناية تسقط

بمضى عشرين سنة هلالية من تاريخ الحكم بها ولو غاييا غير أنه يستثنى من ذلك عقوبة الاعدام فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم بها ( مادة ١٨٩ جنایات ) .

أما العقوبة المحكوم بها في مواد الجنح فتسقط بمضى خمس سنين من اليوم الذي صار فيه الحكم الابتدائي غير قابل للمعارضة أو الاستئناف فان حصلت معارضة أو استئناف فتبتدىء هذه المدة من يوم صدور الحكم النهائي أما العقوبة المحكوم بها في مخالفة فتسقط بمضى سنة تحسب بمقتضى الاصول السابقة ما لم يكن الحكم الصادر فيها انهاء لا يجوز الطعن فيه فتبتدىء مدة السنة من تاريخه .

انقطاع المدة : - ما دام ان سبب سقوط العقوبة هو عدم تنفيذها في بحر المدة المعينة فان اجراءات التنفيذ يبنى عليها انقطاع تلك المدة ويجب عدم الخلط بين اجراءات التنفيذ نفسه والاجراءات الممهدة للتنفيذ مثلاً عقوبة الاعدام لا يقطع مدتها بمجرد القبض على المحكوم عليه لانه ليس تنفيذاً لتلك العقوبة وعقوبة الغرامة لا يقطع مدتها بمجرد التنبية على المحكوم عليه بالدفع بل يجب أما الحجز على أمواله أو اكراهه بدنياً أما العقوبات المقيدة للحرية فانها تنقطع مدتها بمجرد القبض على المتهم حتى ولو لم يكن قد أدخل فعلاً في السجن ولكن يلاحظ ان في حالة الحكم الغيابي في الجنایات فان القبض على المتهم يترتب عليه سقوط الحكم وإعادة نظر الدعوى فلا يمد هذا القبض تنفيذاً فاذا هرب المتهم ثانياً عاد الحكم الى ما كان عليه ويكون له أن يكمل المدة الاولى السابقة على القبض عليه .

ايقاف المدة : - ولو ان القانون لم ينص على ايقاف مدة سقوط

العقوبة ولكن يحصل الايقاف في الاحوال الآتية

(١) عقوبة الملاحظة لا تبتدىء في السقوط الا بعد انتهاء العقوبة الاصلية .

(٢) اذا تعددت العقوبات لا يمكن تنفيذها إلا على التوالى وتنفيذ إحداها يوقف سقوط الأخرى .

(٣) الأحكام المعلق تنفيذها على شرط لا تبتدىء في السقوط إلا بعد تحقيق الشرط ففي الثلاثة الأحوال السابقة لا تبتدىء العقوبة في السقوط إلا من يوم استحقاقها للتنفيذ لأن الحق لا يمكن أن يسقط إلا بعد أن يوجد

## في التنفيذ

تنفيذ عقوبة الاعدام : — متى صار الحكم بالاعدام نهائياً ترسل أوراق الدعوى في الحال بمعرفة وزير الحقانية لمرضاها على الحضرة الفخيمة السلطانية وينفذ الحكم اذا لم يصدر الأمر بابدال العقوبة في ظرف ١٤ يوماً ( مادة ٢٥٨ جنایات ) وتنفذ عقوبة الاعدام بمعرفة وزير الداخلية بناء على طلب بالكتابة من النائب العمومى مبيناً فيه استيفاء الاجراءات ( مادة ٣٦٠ جنایات ) ويصير ابقاء المحكوم عليه نهائياً بالاعدام في السجن بناء على أمر تصدره النيابة العمومية على النموذج الذى يقر عليه وزير الحقانية الى أن ينفذ عليه الحكم أو يصدر الامر بابدال العقوبة المحكوم بها عليه ( مادة ٢٥٩ جنایات ) ولا يجوز تنفيذ عقوبة الاعدام على المحكوم عليه بها في يوم من أيام الاعياد الخاصة بديانته أو الاعياد الاهلية ( مادة ٣٦١ جنایات )

واذا أخبرت المحكوم عليها بالاعدام أنها حبلى يوقف تنفيذ الحكم ومتى تحقق قولها لا ينفذ إلا بعد الوضع (مادة ٢٦١ جنائيات) وتدفن الحكومة على نفقتها جثة المحكوم عليه بالاعدام عند عدم وجود ورثة يقومون بدفنها ويجب على أى حال أن يكون الدفن بغير احتفال (مادة ٢٦٢ جنائيات)

**نفي العقوبات المقررة للحرية :** — كل حكم صادر بعقوبة مقيدة للحرية يكون تنفيذه بمقتضى أمر يصدر من النيابة على النموذج الذى يقر عليه وزير الحفائية (مادة ٢٦٤ جنائيات) وكذلك لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أن يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن فى عمل يدوى أو صناعى يقوم به بلا مقابل لاحدى جهات الحكومة أو البلديات مدة من الزمن مساوية لمدة العقوبة طبقا للمواد ٢٧١ الى ٢٧٣ جنائيات إلا اذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار (قانون ١٢ فى ٨ يونيو سنة ١٩١٢)

**تنفيذ العقوبات المالية :** — على النيابة عند تسوية المبالغ المستحقة للحكومة من الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف أن تعلن المحكوم عليه بمقدار هذه المبالغ وفى حالة ما اذا كان المحكوم عليه مسجوناً يكون اعلانه بذلك بواسطة مأمور السجن (مادة ٢٦٥ جنائيات) واذا كانت هذه المبالغ قد قدرت فى الحكم بالعقوبة فالنطق بهذا الحكم ان كان حضورياً يقوم مقام اعلان المتهم بالمبالغ المذكورة (مادة ٢٦٦ جنائيات) وبعد ذلك يجوز للنيابة أن تشرع فى تنفيذ الحكم بالحجز على ممتلكات المحكوم عليه بالطرق الاعتيادية (مادة ٢٦٩ جنائيات) وقد خول لها القانون فوق ذلك سلطة حبس المتهم لا كرامه على الدفع حتى يأخذ بالتنفيذ صفة العقوبة

تميزاً له عن التنفيذ المدني الصرف ويسمى القانون هذا الحبس بالاكراه البدني (مادة ٢٦٧ جنائيات) وإذا حكم بالغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف وكانت أموال المحكوم عليه لا تفي بذلك كله، وجب توزيع ما يتحصل منها بين ذوى الحقوق على حسب الترتيب الآتي (١) المصاريف المستحقة للحكومة (٢) المبالغ المستحقة للمدعي المدني (٣) الغرامة وما يجب رده للحكومة (مادة ٢٧٥) :

الأكراه البدني : - يجوز الاكراه البدني لتحصيل قيمة الاحكام المالية المقضى بها للحكومة من الغرامة والمصاريف والرد والتعويضات ويكون هذا الاكراه بالحبس البسيط وتقدر مدته باعتبار ثلاثة أيام عن العشرين قرشاً الاولى أو كل مبلغ أقل من ذلك ثم باعتبار يوم واحد عن كل عشرة قروش أو أقل زائداً عن هذا المبلغ ومع ذلك فلا تزيد مدة الحبس المذكورة عن أربعة عشر يوماً في مواد المخالفات ولا عن تسعين يوماً في مواد الجنيح والجنايات (مادة ٢٦٧ جنائيات و ١٠٩ لائحة اجراءات أمام محاكم الاخطاط) ومع ذلك نصت المادة ٢٣ عقوبات على انه اذا حبس شخص احتياطياً ولم يحكم عليه إلا بغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش مصرية عن كل يوم من أيام الحبس المذكور

ويكون تنفيذ الاكراه البدني بأمر يصدر من النيابة على النموذج الذي يقر عليه وزير الحقانية ويشرع فيه في أى وقت كان بعد اعلان التهم بالمبلغ المستحق بشرط أن يكون قد أمضى جميع مدد العقوبات المقيدة للحرية المحكوم بها عليه (مادة ٢٦٨ جنائيات) وينتهى الاكراه البدني من نفسه متى صار المبلغ الموازى للبدلة التي قضاه المحكوم عليه في الاكراه محتسباً حسب

ما تقدم متساويا للمبلغ المطلوب أصلا بعد استئزال ما يكون المحكوم عليه قد دفعه أو تحصل منه بالتنفيذ على ممتلكاته وقد نصت المادة ٢٤٦ جنابات على انه «لا يجوز التنفيذ بالاكره البدني لتحصيل ما يجب رده والتعويضات والمصاريف على المحكوم عليه الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة» وبذلك لا يمكن اكراهه بدنيا إلا نظير الغرامة فقط وأما المصاريف والتعويضات المحكوم بها عليه للحكومة فلا يمكن استيفاؤها منه إلا بطريق التنفيذ على ممتلكاته فيما يترتب على الاكره البدني : — لا تبرأ ذمة المحكوم عليه من

المصاريف وما يجب رده والتعويضات بتنفيذ الاكره ولكن يبرأ من الغرامة باعتبار عشرين قرشاً عن الثلاثة الايام الاولى وعشرة قروش عن كل يوم بعدها كما تقدم (مادة ٢٧٠ جنابات)

الشغل بزل الاكره بالحبس : — يجوز للمحكوم عليه بالاكره البدني أن يطلب في أى وقت من النيابة العمومية قبل صدور الامر بتنفيذ الاكره المذكور ابداله بعمل يدوى أو صناعى يقوم به (مادة ٢٧١ جنابات) ويستغل المحكوم عليه في هذا العمل بلا مقابل لاحدى جهات الحكومة أو البلديات مدة من الزمن مساوية لمدة الاكره التى يجب التنفيذ بها عليه ونص صدر وزير الداخلية باتفاقه مع وزير الحفانية قراراً يعين فيه أنواع الاشغال التى يجوز اشتغال المحكوم عليه فيها والجهات الادارية التى تقرر هذه الاشغال ولا يجوز تشغيل المحكوم عليه خارج المدينة الساكن بها أو خارج المركز التابع له ويراعى فى العمل الذى يفرض عليه يومياً أن يكون قادراً على اتحامه فى ظرف ست ساعات بحسب حالة بنيتها (مادة ٢٧٢ جنابات) ويجب التنفيذ بالاكره البدني على المحكوم عليه الذى اختار الشغل بدل الاكره اذا لم

يوجد عمل يكون من وراء شغله فيه فائدة (مادة ٢٧٢ جنایات) فبما يترتب على الشغل بدل الاكراه بالحبس : — يستنزل من المبالغ المستحقة للحكومة عن الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف مقابل شغل المحكوم عليه باعتبار عشرين قرشاً عن الثلاثة الايام الاولى بشرط أن يكون قد أتم العمل المفروض عليه اتمامه يوميا وعشرة قروش عن كل يوم بعد ذلك (مادة ٢٧٤ جنایات) وعليه فالشغل بدل الاكراه يبرئ ذمة المحكوم عليه من جميع الاحكام المالية الصادرة للحكومة بخلاف الاكراه نفسه فانه لا يبرئها إلا من الغرامة فقط والفرق بين الاثنين أن الشغل تستفيد منه الحكومة في انجاز أعمالها ويوفر عليها أجرة عمال فتكون قد استوفت ما هو مستحق لها من التعويض وأما الحبس فلا يفيد الحكومة من الوجهة المالية

القضاء الشغل والرجوع الى الاكراه البدني : — المحكوم عليه الذي تقرر تشغيله بدل الاكراه البدني ولا يحضر الى المحل المعين لشغله أو يتغيب عن شغله أو لا يتم العمل المفروض عليه تأديته يوميا بلا غفرتزاه جهات الادارة مقبولا يرسل للسجن للتنفيذ عليه بالاكراه البدني وتخضع له من مدته الايام التي يكون قد أتم فيها ما فرض عليه تأديته من الاعمال اليومية تنفذ التأديب الجسماني : — ينفذ التأديب الجسماني في السجن بناء على أمر يصدر بالكتابة من النيابة العمومية ويلزم حضوره أمور السجن وطيبه وقت اجرائه (مادة ٢٤٤ جنایات)

تسليم الصغير للمدرسة الاصلية : — الصغير المحكوم بتسليمه الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر يكون ايداعه فيه بمقتضى أمر من النيابة



العمومية على النموذج الذي يقر عليه وزير الحقانية ويجوز إبقاؤه مؤقتاً في السجن الى حين نقله منه (٢٤٥ جنابات)

**المشهور المتهور :** - اذا ظهر أثناء التحقيق أن حالة المتهم العقلية تدعو الى وضعه في إحدى مستشفيات المجاذيب تخابر النيابة العمومية جهة الادارة وهي تتخذ اللازم (مادة ٢٤٨ جنابات) واذا كان المتهم محبوساً احتياطياً يجوز النيابة أو تودعه في أحد محلات المجاذيب أو مستشفى للحكومة بعد الحصول على إذن بذلك من المحكمة المنظور امامها الدعوى أو من القاضي الجزئي حتى يصدر قرار من جهة الادارة (مادة ٢٤٩ جنابات)

## في المصاريف

كل متهم حكم عليه في جريمة يجوز الحكم عليه بالمصاريف كلها أو بعضها أو باعفائه منها - سبما يترأى للمحكمة (مادة ٢٥٠ جنابات) وكذلك اذا طعن المتهم في الحكم الصادر ضده بطريق المعارضة أو الاستئناف ولم يُلغ أو يتمدله لمصلحته جاز الزاؤه بكل أو بعض مصاريف الطعن الذي عمله بلا فائدة (مادة ٢٥٢ جنابات)

أما اذا تبرأ المتهم امام محكمة الاستئناف لم يجز الحكم بشئ من المصاريف ولكن اذا تبرأ من المعارضة جاز الحكم عليه مع ذلك بكل أو بعض مصاريف الاجراءات والحكم النهائي (مادة ٢٥١ جنابات) وذلك لتسببه في تكرار العمل بتفغيه مع انه لو حضر من الاصل لحكم ببراءته من أول مرة

واذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد في جريمة واحدة بصفتهم

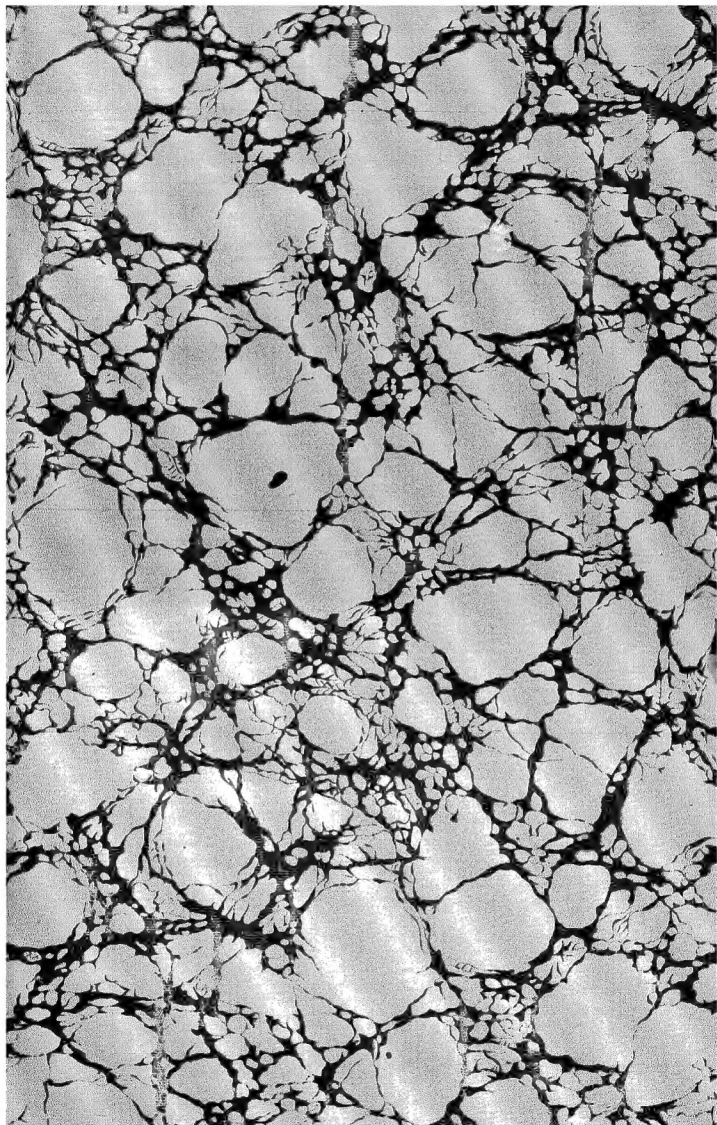
فاعلين أصليين أو شركاء. جاز الحكم عليهم بالمصاريف متضامنين أو توزيعاً بينهم ( مادة ٢٥٣ جنائيات ) واذ لم يحكم على متهم إلا بحجز من المصاريف وجب تقدير قيمة المحكوم به عليه في الحكم ( مادة ٢٥٤ جنائيات )

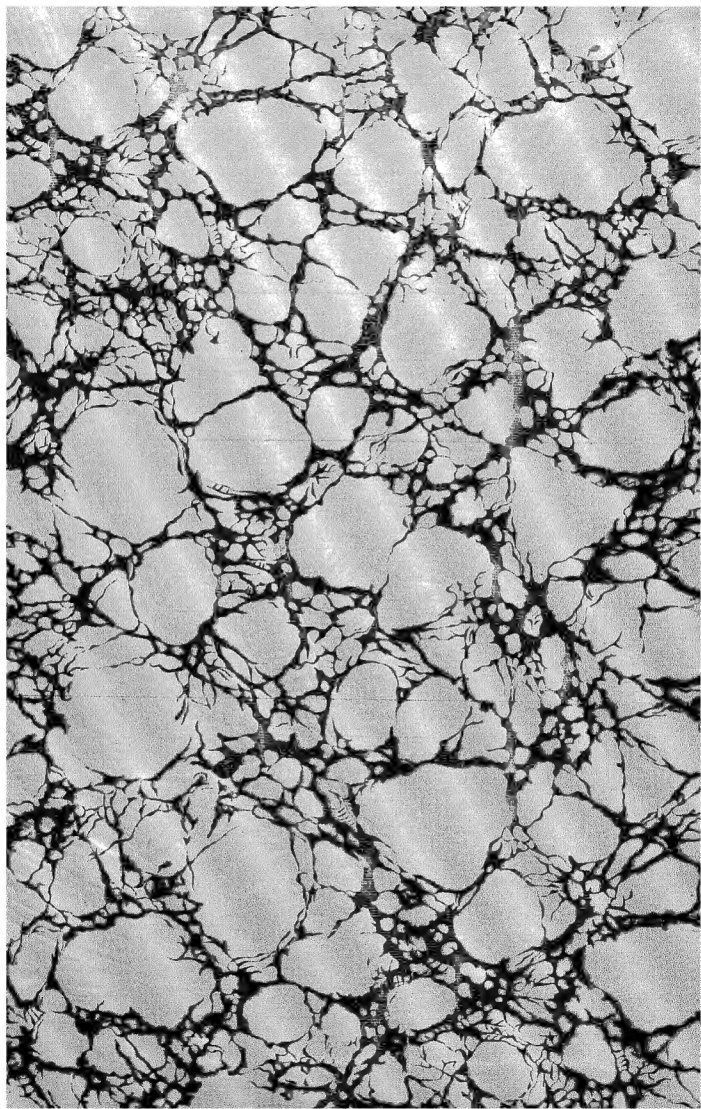
ويكون المدعى بالحقوق المدنية ان وجد ، ملزماً للحكومة بمصاريف الدعوى يدفعها مقدماً ويرجع بها أخيراً على المتهم. لو حكم عليه وأما اذا لم يحكم للمدعى المدني بالتعويض فتكون عليه المصاريف التي استلزمها دخوله في الدعوى ( مادة ٢٥٥ و ٢٥٦ جنائيات ) وطبقاً للأئحة الرسوم القضائية يوجد نوعان من الرسوم رسوم مقررة ورسوم نسبية فالاولى هي التي تدفع باعتبار فية مقررة على كل ورقة من أوراق الكتابة والمخضرين ويجب على المدعى أن يدفع مقدماً أمانة تقدرها المحكمة على ذمة هذه الرسوم والثانية هي التي تدفع باعتبار قيمة معينة في كل مائة من قيمة الدعوى ورسوم الدعوى المدنية امام المحاكم الجنائية هي من النوع الاول أى رسوم مقررة بشرط أن لا يقل مجموعها عن ما يجب دفعه لو احتسب على الطريقة النسبية ولكن نصت المادة ٢٥٧ جنائيات على انه اذا برئ المتهم وألزم بالتعويضات للمدعى المدني يكون تقدير المصاريف الواجب الحكم بها عليه للمدعى المدني المذكور حسب القواعد المقررة في المواد المدنية والتجارية أى على الطريقة النسبية لانه براءة المتهم من الجريمة أصبحت الدعوى في الحقيقة مدنية صرفة

٢٠/٨/٨٨

« انتهى »









0519346

Bibliotheca Alexandrina